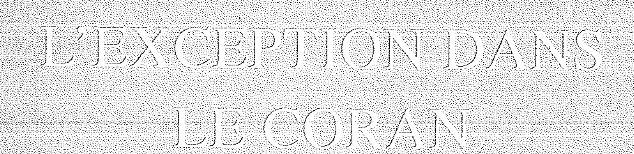
التراكيب الاستثنائية في القرآن الكريم

دراسة نحوية بلاغية

تأليف

ربيعة الكعبي



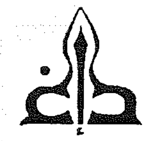


L'EXCEPTION DANS LE CORAN

ETUDE GRAMMATICALE ET RHÉTORIQUE

PAR

RABIAA KAABI



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم

دراسة نحوية بلاغية

تأليف

ربيعة الكعبي



دار الغرب الإسلامي

نوقشت هذه الدراسة بتاريخ 1989/11/14 ، واستحقت صاحبتها
شهادة الكفاءة في البحث من كلية الآداب بجامعة تونس
بتقدير (جيد جداً) .

التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم

دراسة نحوية بلاغية

تأليف

ربيعة الكعبي



الطبعة الأولى

1993

دار الغرب الإسلامي
ص.ب : 5787 / 113
بيروت - لبنان

مقدمة

تعتني هذه الدراسة بالاستثناء في القرآن الكريم ، وفضلنا أن نصوغها تحت اسم «التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم» ليشمل البحث الموقف النحوي من الجملة الاستثنائية ومحلّها من الاعراب ، حيث أنّ القضية خلافية بين عدد من النحاة والمدارس النحوية . ولم نر أحدا قبلنا من المحدثين أولى مسألة الاستثناء فى القرآن الاهمية التى لها في عمل متفرّد يستفيد فيه من الدراسات اللغوية الحديثة ، وكذلك الدراسات الاسلوبية . وقد تتبعنا ، على سبيل الذكر ، في معاجم الدراسات القرآنية الموضوعات التي لها صلة ببحثنا ، وخاصة ما يتعلّق منها بالاستثناء فلم نجد غير رسالة بعنوان الاستثناء والشرط في القرآن الكريم ، مقدمة الى كلية البنات بجامعة الازهر[1] . وفيما عدا المؤلفات القديمة التي تعرض للاستثناء ، إمّا في مصنف نحوي تقليدي أو في باب القصر من أبواب علم المعاني ، في كتب البلاغة ؛ فإننا لا نكاد نرى من حاول أن يجمع الملاحظات الدقيقة المتفرقة في كتب التفسير عن الاستثناء ومعانيه فى القرآن الكريم ، وهي المهمة التي حاولنا أن ننهض بها هنا على صعوبتها .

وقد تطلّب منا هذا البحث العودة الى أكبر عدد ممكن من كتب النحو الاصول ، لأن ما عداها يكرر بعضها البعض دون اضافة جديد يذكر الا

(1) وهاته الرسالة المقدمة للماجستير لا تزال مرقونة فيما اشارت اليه الدكتورة ابتسام مرهون الصفار في كتابها معجم الدراسات القرآنية ، ص 113 .

التقسيم والعرض أحيانا ، ومن تلك الكتب المهمة كتاب سيبويه ومفصل الزمخشرى وشرحه المشهور لابن يعيش ، إضافة الى مؤلفات ابن هشام ؛ والى جانب ذلك عدنا بطبيعة الحال الى أمهات كتب البلاغة القديمة لمؤلفين كالسكاكي ، والجرجاني قبله ، وهو أول من تفطن الى معانى النحو وخصه بالكتابة .

ولم ننس كتب التفسير بل وضعناها في المقدمة ، لاننا باستقراء القرآن وجرْد كلّ آياته المشتملة على أداة من أدوات الاستثناء أو معنى من معاني الاستثناء احتجنا الى مراجعة اعرابها في كتب التفاسير وتتّبع التخريجات النحوية الممكنة التى عرض لها المفسرون . وأخذ منا هذا العمل جهدا كبيرا لاننا لم نر قبلنا من قام به ، ومعاجم القرآن لا تساعدنا على ذلك ، لانها كلها أو على الاقل المتداول منها لا يفهرس للحروف أو الادوات التى ليس لها معنى في ذاتها ؛ وكان الاقتصار على تلك الايات القليلة التى اشارت اليها كتب النحو والبلاغة أمرًا غير كاف بالبحث .

وباعتقادنا ان الدراسات الادبية ستفيد من هذه الدراسة ، أقصد من دراسة الاستثناء في القرآن ، لأنه النص المفضل بامتياز في العربية ، والموضوع ، بسبب قداسته ، موضع الاقتباس والتقليد ؛ ومعرفة أدواته المفضلة في الاستثناء وتراكيبه الشائعة في الحصر أوالقصر سيقفنا بدون شك على أهمية تلك الادوات في الاستعمالات الادبية المختلفة في النصوص الشعرية والنثرية اللاحقة .

وقد قسمنا الدراسة الى قسميْن كبيرين ، تحتهما أبواب تحتها فصول ، والحقنا بهما ملحقا بآيات الاستثناء وفهرسا بالاسماء والاصطلحات ، ويقع الملحق بعد الخاتمة التي دونا بها حوصلة ما توصلنا اليه من الاستنتاجات .
القسم الاول نظري : يبحث بابه الاول في أدوات الاستثناء ومعاني كّل أداة وأحكامها ، والجملة الاستثنائية والموقف النحوي من اعرابها ، وخصصنا الباب الثاني للدراسة البنيوية للتركيب الاستثنائي ، وعرضنا في الثالث سائر

أدوات الاستثناء وما يتعلق بها في القرآن ، وفي الرابع درسنا القصر ، وفي معناه الحصر ، وعلاقته بالتركيب الاستثنائي . والقسم الثاني تطبيقي ، يعرض للاستثناء في المفهوم البلاغي من خلال أمثلة من القرآن ذاته . وفي كل ذلك أخذنا أنفسنا على الجمع والتأليف والتحليل لما وجدناه فى الكتب المعتمدة في المادة ، مع ردّ كلّ فكرة الى قائلها أو جملة القائلين بها ، على ما يقتضي البحث ، ملتزمين فى الاثناء تقديم السابق على اللاحق ، لتبيين التأثير أو الابتكار . وحرصنا في كلّ ذلك على ابداء الرأي والاستدراك بقدر الجهد .

وقد قدمنا للمصادر والمراجع بنظرة تقييمة من جهة استفادتنا منها في هذا البحث بقطع النظر عن أهميتها فى ذاتها .

ونرجو أن نكون وفّقنا الى استيفاء موضوعنا تحت العنوان الذى اخترناه له ، رغم قابليته لكل تطوير وتحسين ، لانه كما تبيّن لنا أثناء البحث يمكن أن يسع لبحوث معمقة لغوية واسلوبية أشمل .

ولا يسعني في الختام الا أن اتقدم بالشكر والتقدير الى كلّ من ساعدني في هذا البحث وخاصة الأستاذ المشرف صلاح الدين الشريف ، وبكلمة اعتراف مؤثرة الى أبنائى بالبيت وزوجى الذين وفروا لي بعض الوقت لانجاز عملي الى غايته هذه ، والله الموفق .

ر ك

القسم الاول

الدراسة النظرية

مدخل

أول ما يتبادر الى الذهن عند قراءة مجموعة من مؤلفات النحاة العرب في هذا الباب ، باب الاستثناء ، جملة من الملاحظات ، يليها عدد من التساؤلات .

أولا ، من ناحية التعريف . كثير من النحاة اقتصروا على ذكر «إلا» ومختلف أحكامها دون أن يعرّفوا معنى الاستثناء فيها ، وكأنّ «الاّ» في نظرهم الاداة الوحيدة التي تتمحّض لمعنى الاستثناء . فهل «إلاّ» حقيقة هي العامل في بنية التركيب الإستثنائي والناصب للمستثنى ؟

القضية الاولى : قضية العامل في المستثني . مَن الموجب للنصب ؟ هل الناصب هو الفعل الوارد في الجملة أم أداة الاستثناء «إلاّ» ؟ هذه القضية كانت محل خلاف كبير بين النحاة العرب . وقد توسع في إبرازها الأنباري في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف»[1] وأشار إليها مرّة أخرى في كتابه «أسرار العربية»[2] .

القضية الثانية : هي قضية أدوات الإستثناء .

أولا : من حيث العدد ، أغلب النحاة ركزّوا على أكثر الأدوات تداولا وشيوعا وهي : إلاّ ، وغير ، وسوى (بلغاتها المختلفة : سوى ، سُوىً ، سَواءٌ ، سِواءٌ) وحاشا ، وعدا ، وخلا ، وما عدا ، وما خلا ، وليس ، ولا يكون .

أما بقية الأدوات كـ : «لا سيما» ، و«إلا أن يكون» ، و«أو» ، و«لـمّا» ، و«حتى» ، و«بيد» ، فقد وجدتها مشتّتة هنا وهناك . فمثلا «إلاّ أن يكون» أضافها الزجّاجي في كتابه «الجمل» إلى مجموعة الأدوات المعروفة

---

(1) ص 279 وما بعدها .
(2) ص 202 .

والمتداولة[1] . أمّا «أو» فأوردها ابن هشام في الباب الاول من «مغني اللبيب» الذي خصه لتفسير المفردات ، وذكر أحكامها وذلك عند عرضه لمختلف معانيها (معاني أو) التي انتهت الى اثني عشر : « . . . المعنى الثامن ، أن تكون بمعني «إلا» في الاستثناء» . كذلك بالنسبة الى «حتى» ، فلم يقع ذكرها في أبواب الاستثناء في الكتب النحوية ؛ ولم ندرك معناها الاستثنائي من بين معانيها الأخرى إلا عن طريق الصدفة عند تعديد معانيها المختلفة ، هي و«بيد» ، في مغني اللبيب لابن هشام[2] .

فهذه الصورة من عرض أدوات الاستثناء عبر الكتب النحوية تدلّ على قدر من تشتّت المعلومات المتعلّقة بهذا الباب وانعدام الشّمولية والتكامل في بحث باب الاستثناء .

ثانياً : من حيث تصنيف الأدوات ؛ فمنها ما كان محل اتفاق النحاة ، من أنها حرف أو اسم أو فعل :

فـ «إلا» و«لـمّا» حرفان ،

«غير» و«سوى» اسمان ،

«ليس» و«لا يكون» فعلان .

وأدوات أخرى ظلّت محلّ خلاف ؛ كل من النحاة يدعم نظريته بالحجج والشواهد ليبرر رأيه أو يبطل رأي الآخرين . وجاءت هذه الاجتهادات اللغوية ملخّصة في كتاب «أسرار العربية» للأنباري ، إذ قام بحوصلة لمواقف النحاة العرب ، وكذلك في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» فقد عدّد أبرز المسائل النحوية التي كانت محل خلاف بين الكوفيين وأهل البصرة ، ومن بينها مسألة الاستثناء بـ «إلا» .

---

(1) ص 237 . ولم يعتبرها بعضهم أداة لانها تشتمل على «إلاّ» .

(2) انظر على التوالي ج 1 ص 125 و114 .

ومن القضايا التي ظلت معلقة إلى حد الآن قضيّة تصنيف الاستثناء كمصطلح نحوي قائم الذات . هل الاستثناء مفهوم نوعي ، بحيث إن قلنا جملة استثنائية يكون تحديدا لنوعية بنية الجملة كما لو قلنا جملة فعلية أو جملة إسمية ؛ أم إنه مفهوم وظائفي في نفس سياق الجملة النعتية أو الحالية أو الواقعة فاعلا ؟

الباب الاول : الاستثناء عامة

الفصل الاول

تعريف الاستثناء

للاستثناء معنيان ، لغوي وهو الاول واصطلاحي وهو متأخر ، ولعله استقر لدى علماء النحو منذ كتاب سيبويه أو ما قبله ؛ على أن هذا المصطلح يشاركهم فيه علماء البلاغة فيما بعد عن طريق باب الحصر أو القصر ، في علم المعاني[1] . وأهم من ربط بين النحو وبين البلاغة والاعجاز الكلامي ، كما نعرف ، هو عبد القاهر الجرجاني . ونستطيع أن نتبين القرابة بين اللغوي والاصطلاحي في كلمة الاستثناء عند استعراض كتب النحو والبلاغة وبعض المجاميع اللغوية .

فالاستثناء ، اسم على وزن استفعال ، وهو و«الثُّنيا» أو «الثَّنوَى» شيء واحد . قيل لأنه مأخوذ من ثنيت عنان الفرس ، أي صرفته ، ومنه ثَناه عن الأمر يُثنيه ، إذا صرفه عنه[2] «وقيل من التثنية . فـ «الثّني هو الامر يعاد مّرتين»[3] . والمعنيان اللغويان للاستثناء ، وهما الصّرف والتثنية ، انعكسا على مفهوم المصطلح عند علماء النحو . فقد قيل إن الاستثناء «يدلّ على تكرير الشيء مرتين أو جعله ثَنتين متواليتين[4] كأنّ «الاستثناء» هو ثَنْي الكلام بالنفي والاستثناء معًا[5] ، وهو متحقّق في المتصل والمنقطع ، لأن ذكره يُثنّي مرّة في

---

(1) ويشير التهانوي الى استعمال الاستثناء مصطلحا أيضا عند علماء الاصول ، كشاف ، ج 1 ص 181 .

(2) شرح المفصل ج 2 ص 75 .

(3) الصحاح [ثنى] .

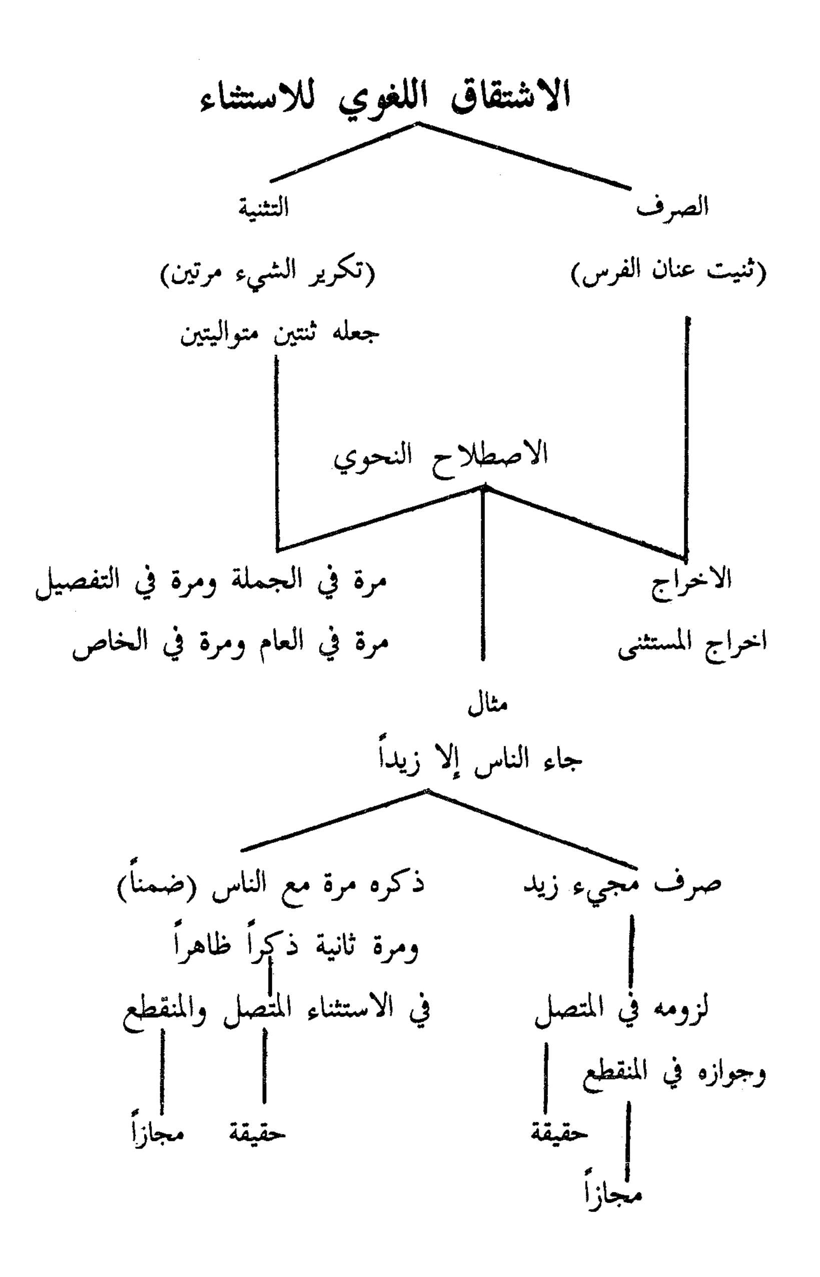
(4) التهانوي ، ج 1 ص 181، 182.

(5) عبارة التهانوى : «كأنه ثني الكلام بالاستثناء بالنفي والاستثناء » ص 182 .

الجملة ومرّة في التفصيل ، لأنك إذا قلت : خرج الناس ، ففي الناس زيدٌ وعمرو ؛ فإن قلت : إلا زيدا ، فقد ذكرته مرّة أخرى ذكرا ظاهرا ، وليس كذلك إلا في المتّصل ؛ فعلى هذا هو مشتقٌ من التّثنية ؛ وأما الاستثناء بمعنى الصّرف ، أي على تقدير اشتقاقه من ثنيت عنان الفرس ، فإنه «لا يلزم أن يكون حقيقة الا في المتصل ، لجواز أن يكون حقيقة في المنقطع أيضا» . وهذا الخلاف في المصدر اللغوي للاستثناء لعله يخفّ عندما نلاحظ أن الصّرف في قولك : ثنيت عنان الفرس ، يتوافق مع التثنية بمعنى إعادة الشيء نفسه ، باعتبار أن ثَنْي عنان الفرس هو تحريك ما وقع عليه الصرف من وضع الى وضع فهما وضعان اثنان وباعتبار آخر فإن الحركة نفسها أو الفعل قد يتكرر أثناء السير مرتين وأكثر. (انظر الرسم التوضيحي بجانبه)

واطلاق الاستثناء على المتصل والمنقطع هو اطلاق عليهما بالتواطىء والاشتراك المعنوي ، في تقدير بعضهم ، وقيل هو اطلاق بالاشتراك اللفظي فقط . ويرجع هذا الخلاف الى لفظ الاستثناء في علاقته بالاصل اللغوي ، لان التفتازاني كما نقل عنه التهانوي يذكر «أن الظاهر من كلام كثير من المحققين أن الخلاف في صيغ الاستثناء لا في لفظه ، لظهور أنه فيهما مجاز بحسب اللغة ، حقيقة عُرفية بحسب النحو . فمن قال بالتواطىء عرّفه بما دلّ على مخالفته بـ«إلا» غير الصفة (وأخواتها نحو : سوى وحاشا وخلا وعدا وبيد) ، وإنما قيّد «إلا» لغير الصفة لتخرج «إلا» التي للصفة نحو: «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا» فهي صفة لا استثناء . وفي تقييد الاستثناء بـ«إلا» لغير الصفة وأخواتها «احتراز من سائر أنواع التخصيص ، أعني الشرط والصفة والغاية وبدل البعض والتخصيص بالمستقل»[1] .

(1) المرجع السابق .



الاشتقاق اللغوي للاستثناء
الصرف
(ثنيت عنان الفرس)
التثنية
(تكرير الشيء مرتين)
جعله ثنتين متواليتين
الاصطلاح النحوي
الاخراج
اخراج المستثنى
مرة في الجملة ومرة في التفصيل
مرة في العام ومرة في الخاص
مثال
جاء الناس إلا زيداً
صرف مجيء زيد
لزومه في المتصل
وجوازه في المنقطع
حقيقة
مجازاً
ذكره مرة مع الناس (ضمناً)
ومرة ثانية ذكراً ظاهراً
في الاستثناء المتصل والمنقطع
حقيقة
مجازاً

والذي استقر في تعريف الاستثناء في عامة كتب النحو هو «صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول»[1] ، أي المستثنى منه . وحقيقته **تخصيص صفة عامة** ، فكل استثناء تخصيص ، وليس كل تخصيص استثناء[2] . فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، تبين بقولك «إلا زيدا» أنه لم يكن داخلا تحت الصدر (أي المذكور المتقدم) إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازًا . وهذا معنى قول النحويين : الاستثناء ، إخراج بعض من كلّ ، أي إخراجه من أن يتناوله الصدر[3] فـ «إلا» تخرج الثاني مما دخل في الأول ؛ فهي شبه حرف النفي . فقولنا : قام القوم إلا زيدا ، بمنزلة : قام القوم لا زيد . إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف : أن الاستثناء لا يكون إلا بعضا من كلّ والمعطوف يكون غير الأوّل ؛ ويجوز أن يعطف على واحد ، نحو قولك : قام زيدٌ لا عمرٌو . ولا يجوز في الاستثناء ان تقول : قام زيدٌ الا عمرا[4] .

عناصر التركيب الاستثنائي

عناصر الاستثناء مرتبة حسب ورودها[5] في الجملة هي :

المستثنى منه : هو المذكور قبل «إلا» واخواتها ، المخالف لما بعده أي المستثنى نفيا وإثباتا ، ويسمّيه المحاسبون في باب الطرح بالمطروح منه . وفي باب الجبر والمقابلة بالزائد فإذا قلنا : «جاءني القومُ إلا زيدًا» فالقوم مستثنى منه وزيد مستثنى ، وإذا قلنا عندي مائة الا عشرة ، فالمائة مستثنى منه زائد ، أو مطروح منه ، والعشرة مستثنى-ناقص أو مطروح .

---

(1) ابن يعيش ، شرح المفصل ج 2 ص 75 .

(2) المرجع السابق .

(3) المرجع السابق .

(4) انظر الرسم التوضيحي السابق .

(5) وإن كان الكشاف ذكرها حسب الترتيب التالي : الاستثناء ، المستثنى والمستثنى منه ، ص 182 وما بعدها .

أداة الاستثناء

هي الكلمة الرابطة بين المستثنى والمستثنى منه ، وهي «إلاّ» أو إحدى أخواتها . وادوات الاستثناء على أربعة اقسام :

1 – الحرف المحض : إلا ، لـمّا ، حتى

2 – الاسم المحض : غير ، سوى ، بيد

3 – الفعل المحض : ليس ، لا يكون

4 – ما يتردّد بين الفعليّة والحرفيّة : خلا ، عدا ، حاشا

المستثنى : وهو المذكور بعد «إلا» ، ولا ينطبق عليه الحكم الوارد في الجملة التي قبل «إلا» نفيا وإثباتا ، أي أنّه مخالف لما قبلها . ويسمّى بـ«الثُّنْيا» أيضا ، وقد تقدم لنا أنّ الاستثناء نفسه مرادف للثُّنيا ، ولذلك يعبّر بعض العلماء بالاستثناء وهم يقصدون المستثنى في التركيب[1] ، ويتبين ذلك مما ذكره التهانوي في كشافه في تعريف الاستثناء ثم حين قال في تعريف المستثنى[2] : «الاستثناء تكلّم بالباقي بعد الثُّنيا ، أي المستثنى ، ففي قوله : له عليّ عشرةٌ إلا ثلاثةٌ ، صدر الكلام «عشرة» والثّنيا «ثلاثة» ، والباقي في صدر الكلام بعد المستثنى سبعة ، فكأنّه تكلم بالسبعة وقال : عليّ سبعة» . ويسمّيه المحاسبون في باب الجبر والمقابلة بالناقص ، إذ لا يكـون إلا ناقصاً[3] فالذي يقول عليّ عشرة إلا ثلاثة إنّما يعبّر عما يقوله أهل الحساب : 10–3 ، فالمستثنى عند أهل الحساب هو المراد به الناقص أو المطروح . وهذا لون من التداخل اللغوي بين مصطلحات الحسابيين والنحويين ، يقرر انّ للمطلحات الحسابيّة ما يقابلها في الاسلوب الاستثنائي ولكن باسماء اخرى اصطلاحيّة : فالمطروح منه ، يقابله «المستثنى منه» ، والمطروح يقابله «المستثنى» ، وعلامة الطرح يقابلها «أداة الاستثناء» .

---

(1) الزركشي ج 1 ص 356 ، في نقل لعبارة الانباري .

(2) كشاف اصطلاحات الفنون ، ص 182 .

(3) المرجع السابق ، والنحو الوافي ، ج 2 ص 315 .

الفصل الثاني

تحديد التركيب الاستثنائي

هل التركيب الاستثنائي جملة نحوية واحدة أم جملتان ؟ هل هي تابعة للجملة الفعلية والإسمية باعتبار أن الجملة العربية في نظر بعض النحاة القدامى وكذلك بعض المحدثين تنحصر في نوعين فقط ، فعلية أو إسمية ؟

أم هي متركبة من جملتين . هل هما منفصلتان ، أم وقعت إحداهما موقع عنصر من عناصر الأخرى ؟[1] .

لم يتعرض عامة النحاة العرب عند الحديث عن الاستثناء إلى تصنيف هذا التركيب النحوي ولم يحدّدوا بدقة نوعيته ، بل انشغلوا أغلبهم بقضيّة إعراب المستثنى والبحث عن العامل فيه وأحكام أدواته . وقد تفطّن إلى هذا الفراغ ابن هشام في «مغني اللبيب» عند تفسيره للجملة وذكر أقسامها وأحكامها في قوله : «والحق أن الجمل التي لها محل من الإعراب تسع ، وأنهم قد أهملوا الجملة المستثناة والجملة المسند إليها»[2] . ومن النحاة المحدثين من لاحظ بحق هذا الاغفال من جانب النحاة حين قال : «إن تصنيف النحاة للجمل يعوزه الاستقصاء فقد أهملوا جانبا من الجمل رغم أنّ لها في أداء المعنى وظيفة ، لا يمكن أن تنكر»[3] وأشار الى قول ابن هشام المتقدم تعقيبا على قوله تعالى : «لست عليهم بمصيطر الا من تولّي وكفر فيعذبه الله» في وقوع المستثنى جملة «وأورد ابن هشام نفسه أن ابن خروف قال : «من» مبتدأ ، و«يعذبه» الخبر ، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، وأن الفراء قال في قراءة بعضهم «فشربوا منهم الا قليل منهم» : إنّ «قليل» مبتدأ حذف خبره ، أي لم يشربوا ، وأن

---

(1) ونجد مثلا تعريفا للجملة المركبة في كتاب نحو الجمل ، ص 11 .

(2) مغني اللبيب ج 2 ص 427 .

(3) عبد القادر المهيرى ، الحوليات ، ع 3 ، 1966 ، ص 44 والتعليق رقم 38 .

جماعة قالوا في «إلا امرأتك»[1] بالرفع : إنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وليس من ذلك نحو : ما مررت بأحد الا زيد خير منه ، لان الجملة هنا حال من أحد ، أو صفة له عند الاخفش ، وكذلك الجملة في «إلا إنهم ليأكلون الطعام» ، فإنها حال ، وفي نحو : ما علمت زيدا إلا يفعل الخير ، فإنها مفعول[2] .

ويتبيّن من ذلك أن الجملة الاستثنائية على غير ما تعارف في النحو يمكن أن تستقل بنفسها وتؤدي معنى لا يمكن أن ينكر ، خاصة ونحن أمام قرآن له من الخصائص والثراء المعنوي المتميز ، فلا شك أن الاستثناء فيه سيؤدي معاني كثيرة لها من الدلالة ما يثري اللغة العربية .

وسيتضح ذلك جليا عند استعراضنا فيما سيأتي لوظيفة المستثنى .

آراء النحاة في الجملة الاستثنائية

القضية الأولى المطروحة هي نوعية هذا التركيب ؛ هل هو جملة أم جملتان؟ وقد تعرض النحاة الى هذه القضية بصورة غير مباشرة عند بحثهم العاملَ في المستثني وعند طرحهم للسؤال التالي : ما العامل في المستثنى الموجب النصب ؟ أهو الفعل المتقدم أم الاداة «إلا» ، واختلفوا في التأويل والتقدير .

– فالذين ذهبوا إلى أن العامل هو «إلا» بمعنى «أستثني» وهو قول الزجاج والمبرد وطائفة من الكوفيين ، فقد قدروا جملتين في التركيب الاستثنائي ، فقولك : «جاءني القوم إلا زيدا» ، تقديره : جاءني القوم ، استثني زيدًا . وصار الكلام في نظرهم جملتين .

وأمّا الذين ذهبوا إلى أن العامل هو الفعل المقدّم أو معنى الفعل بواسطة «إلاّ» وهو قول سيبويه والذين ذهبوا مذهبه من البصريين ، فقد قدّروا الكلام جملة واحدة ، معلّلين «أن هذا الفعل وإن كان لازمًا في الاصل يقوَى بـ «إلاّ» ،

---

(1) النمل 57 .
(2) المغني ، ج 2 ص 427 .

فيتعدّى إلى المستثنى كما يتعدّى الفعل بالحروف المتعدّية»[1] ، مشيرين إلى نظيره في باب المفعول معه في نصبهم الاسم بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، نحو : استوى الماء والخشبةَ ، مدعّمين نظريتهم بقولهم أن الكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين .

واعتمد هذه النظرية أغلب النحاة ، ودعّمها الانباري بقوله : «والصحيح ما ذهب إليه البصريون»[2] ، وأبرزَ فساد رأي الزجاج وأصحابه في أن العامل هو «إلا» بمعنى «أستثني» من عدة وجوه ، من بينها :

أولاً : أن هذا يؤدي الى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ؛ ألا ترى أنك تقول : ما زيدٌ قائمًا ، ولو قلت : ما زيدا قائما ، بمعنى : نفيتُ زيدًا قائمًا ، لم يجز ذلك .

ثانياً : أنه يبطل بقولهم : قام القوم غير زيد ، فإن غير منصوب ، فلا يخلو إما أن يكون منصوبا بتقدير إلا ، وإما أن يكون منصوبا بنفسه ، وإما أن يكون منصوبا بالفعل الذي قبله ؛ بطل أن يقال إنه منصوب بتقدير «إلا» ، لاننا لو قدرنا «الا» لفسد المعنى لانه يصير التقدير فيه : قام القوم الا غير زيد ، وهذا فاسد ؛ وبطل أيضا أن يقال إنه يعمل في نفسه ، لان الشيء لا يعمل في نفسه ، فوجب أن يكون العامل فيه هو الفعل المتقدم ، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازما لان «غير» موضوعة على الابهام المفرط . . . فلما كان فيه هذا الابهام المفرط أشبهَ الظروف المبهمة نحو خلف ووراء وقدّام ، وكما أن الفعل يتعدّى الى هذه الظروف من غير واسطة ، فكذلك ههنا[3] .

فالعامل الاصلي في هذه الجملة هو الفعل المتقدّم ، حتّى وإن كان لازمًا فهو يقوى بـ «إلا» كما تقوى الافعال اللاّزمة بالحروف المعدّية .

---

(1) اسرارالعربية ، ص 201 .

(2) أسرار العربية ص 202 .

(3) نفس المرجع ص 203 .

وهذا الرأي للبصريين ابطل كذلك رأي الفرّاء ، من الكوفيين ، عندما ذهب إلى أنّ «إلا» مركبة من «إنّ» حرف التأكيد و«لا» النافية ثم خفّفت «إن» وأدغمت في «لا» ، فهي تنصب في الايجاب اعتبارًا بـ«إنّ» وترفع في النفي اعتبارا بـ«لا» . فهذا الرأي للفراء – في نظر الانبارى – يفتقر حينئذ الى دليل ، لانّ الحرف إذا رُكّب مع حروف اخرى تغيّر عمّا كان عليه في الاصل قبل التركيب . فـ«لو» مثلا حرف يمتنع به لامتناع غيره ، فاذا ركب مع «ما» تغير ذلك المعنى وصار بمعنى «هلا» للتحضيض . وكذلك إذا ركبت مع «لا» [1] .

فاعتبار الفعل هو العامل الوحيد للتركيب الاستثنائي هو الذي يصنّف هذا التركيب ضمن مفهوم الجملة الواحدة ويكسبها محلا من الاعراب . مع الملاحظ أنه إذا كان العامل هو الفعل فليس المركب الاستثنائي جملة .

فالنحاة البصريون ، وعلى رأسهم سيبويه ، قدّروا تركيب : «جاءني القوم إلا زيدا» جملة واحدة ، وهذا ابن يعيش يقرر المسألة حين يقول : «أن المستثنى منه والمستثنى جملة واحدة ، وهما بمنزلة إسم مضاف . فإذا قلت : جاءني قومك إلا قليلا منهم ، فهو بمنزلة قولك : جاءني أكثر قومك . فكانه إسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة» [2] . ونجد السكاكي هو الآخر يشير الى هذا المعنى عند الحديث عن الاستدلال بقوله : «إن التركيب القائم على جملتين نوع من الاستدلال له طرفان مفتقر بعضهما الى بعض» [3] . وهذا يرجح لدينا اعتبار الجملة الاستثنائية هي تركيب لجملة واحدة متماسكة الطرفين بأداة الاستثناء «إلا» وإن كان المستثنى منه مقدّرا .

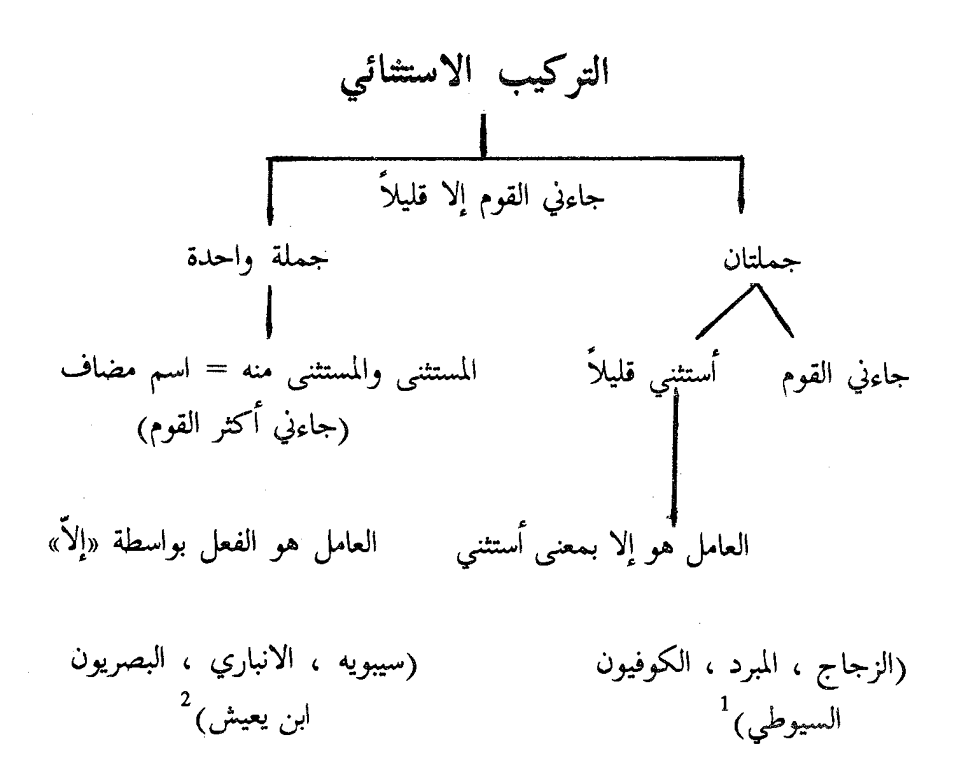
(انظر الرسم التوضيحي للتركيب الاستثنائي بجانبه)

---

(1) – لو : شرطية ، وهي تفيد ثلاثة امور : الشرطية – والتقيد بالماضي – والامتناع .
– لو ما : هي بمنزلة لولا وهي لا تأتي إلا للتحضيض . المغني ، ج 1ص 255 .

(2) ابن يعيش ج 2 ص 203 .

(3) السكاكي ص 184 .

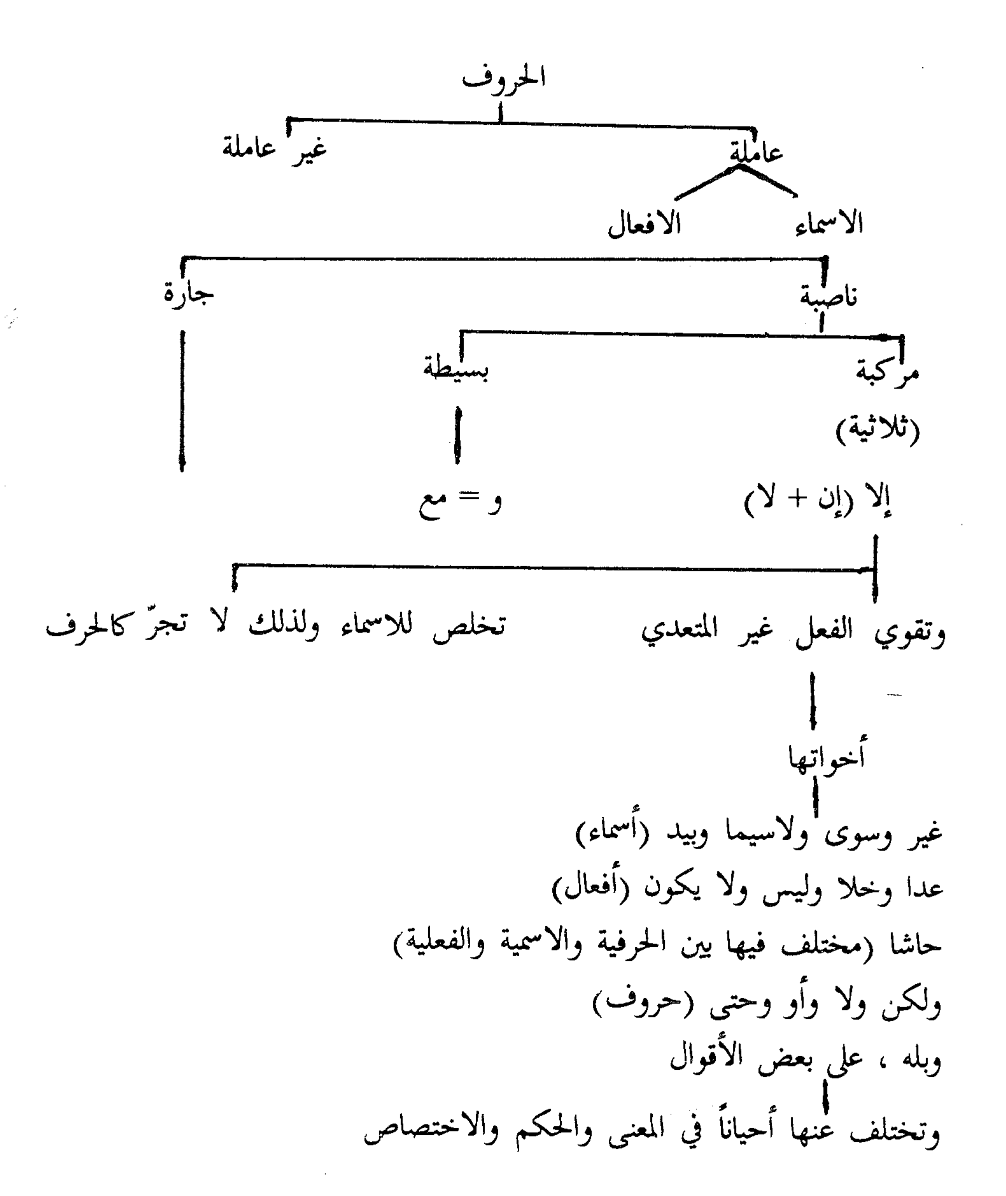


الموقف النحوي مما بعد «إلا» :

(1) جملة لا محل لها من الاعراب .

(2) مفرد أو ما يقوم مقامه له محل من الاعراب (ابن هشام) .

موقع إلا بين الحروف



الفصل الثالث

وظيفة المستثنى

«وأصل المستثنى ان يكون منصوبا لانه كالمفعول» ويضيف ابن يعيش قائلا : «وانما كان المستثنى منصوبا لشبهه بالمفعول . ووجه الشبه بينهما انه يأتي بعد الكلام التام فضلة و موقعه من الجملة الآخِر كموقع المفعول . وانما قلنا انه مشبه بالمفعول ولم نقل انه مفعول لان المستثنى ابدًا بعض المستثنى منه . والمفعول غير الفاعل . ويؤيد ما قلناه انه يعمل في المستثنى المعاني ، نحو قولك : القوم في الدار إلا زيدا ، والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه إلا لفظ الفعل إما ظاهرًا او مضمرًا»[1] .

وتقدير ابن يعيش المستثنى كالمفعول هو الذي يجعله يتفق مع ابن هشام عند اعتبار ان الجملة الاستثنائية لها محلّ من الاعراب وان كان غيرهما من النحاة قد سكتوا عن تحديد محلّها من الاعراب .

وقد ادرك النحاة المحدثون أهمية إشارة القدامى الى محل الجملة الاستثنائية ، واعتنوا مجددا بتحديد وظيفة المستثنى وتصنيف التركيب الاستثنائي ضمن بقية التراكيب النحوية[2] . فهو يكون :

أ – اسماً تابعاً لجملة بسيطة مثبتة او منفية ويكون منصوبا عادة إذا ذكر المستثنى منه ، ويفيد الاستثناء التام .

مثال : «فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس» 73/38

«ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك» 118/11

---

(1) شرح المفصل ج 2 ص 77 .

(2) عبد القادر المهيرى ، الحوليات ، ع 3 (1966) ص 44 .

ب – ويكون جملة :

إما **فعلية** : «وما تشاءون الا أن يشاء الله ربّ العالمين» 29/81

او **اسمية** مبدوءة بـ«أنّ» : «وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم كفروا بالله وبرسوله» 54/9

وتفيد الجملة الواقعة موقع المستثنى معنى الاستثناء التام اذا تفرعت عن جملة تامة العناصر .

واذا لم يذكر المستثنى منه في الجملة المسبوقة بنفي او بنهي فانها تتفرغ للعمل الاعرابي فيما بعدها . ويدل التركيب على حصر الحكم في شيء واحد ويسميه النحاة والبلاغيون حصرًا ، وتُسمَى «إلاّ» اداة حصر ، ويكون المستثنى مرفوعا او منصوبا او مجرورا حسب وظيفته . ويجوز التفريغ لجميع المعمولات إلا المفعول معه والمصدر المؤكد لعامله ، وكذا الحال المؤكد لعامله فلا يقال : ما سِرت إلاّ والاشجارَ ، ما زرعتُ إلا زرعاً ، لا تعمل إلاّ عاملا .

وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المنع مثبتا او منفيا قبل «إلا» ثم مخالفته بعد «إلا» ، واما قوله تعالى : «ان نظن إلا ظنا» فالقرائن تدل على ان المراد : ان نظن إلا ظنا عظيمًا . فهو ، بسبب القرينة ، مصدرٌ مبينٌ للنوع وليس مؤكدا. ويجوز اذن ان يقع التفريغ في غير ما سبق منعه ، فتقوم الجملة مقام فاعل او نائب فاعل او مفعول به او مبتدإ او اسم لاحد النواسخ او خبر او نعت او مفعول مطلق او مفعول لاجله او جملة شرط او جملة ظرف . فمن التفريغ للمبتدإ مثلا قوله تعالى : «هل جزاء الاحسان إلا الاحسان» .

وللخبر : «إن هذا إلاّ أساطير الأولين» 25/6

وللمفعول به : «ولا يزيد الظالمين إلاّ خسارا» 82/17

«فلا تسمع إلاّ همسا» 108/20

وللحال : «ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى» 54/9

وسيقع تفصيل ذلك في القسم المخصّص لدراسة وظائف الاستثناء التي يقع

فيها الحصر[1] .

أنواع الاستثناء :

يتردّد في هذا الباب كثيرٌ من المصطلحات الخاصّة به والّتي لا بد من معرفة مدلولاتها قبل الدخول في احكام الاستثناء . ومن تلك المصطلحات : التّام – وغير التام – الموجب – وغير الموجب – المتّصل – والمنقطع – المفرّغ . وستتوضح هذه المصطلحات عند الحديث عن أنواع الاستثناء ، وكلها تتعلّق في الحقيقة بالمستثنى منه من حيث وجوده وعدمه وكونه موجب أو غير موجب ، ومن حيث تماثله جنسا أو عدم تماثله جنسا مع المستثنى .

1) الاستثناء التّام :

ما كان المستثنى منه مذكورا فيه ، ومثاله قول الله تعالى :

«ونجينـــــاه وأهله أجمعين إلا عجوزا» 71/261

مستثنى منه   مستثنى

وبسبب وجود كل من المستثنى و المستثنى منه في الكلام سمّي الاستثناء تاماً ، وعكسه الكلام غير التام الذي سنراه في الاستثناء المفرغ حيث يكون الكلام فيه غير تام وغير موجب .

2) الاستثناء الموجب وغير الموجب :

الموجب : ما كانت جملته خالية من النفي وشبهه ، ومثله الآية السابقة .

وغير الموجب : ما كانت جملته مشتملة على نفي أو شبهه .

والنفي إمّا صريح وهو ما كان بإحدى الكلمات الخاصّة الموضوعة له : ما ، لا « ليس » . . .[2] وإمّا غير صريح ، وهو النفي المعنويّ[3] مثاله قوله تعالى :

---

(1) ص 132 .

(2) انظر أدوات النفي المستعملة في القرآن في ص 90 وما بعدها .

(3) الذي يفهم من المعنى اللغويّ للكلمة دون وجود لفظ من ألفاظ النفي .

«يأبى الله إلاّ أن يتمّ نوره» 32/9 . فمعنى «يأبى» : لا يريد[1] .

وشبه النفي هنا النهي ، والاستفهام الذي يتضمّن معنى النّفي كقوله تعالى : «لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم» 53/33 ، فـ «لا» الناهية في الآية تفيد النفي ، لوقوعها في جملة الاستثناء ، وكقوله : «هل هذا إلا بشر مثلُكم» 3/21 ، «هل» هنا بمعني «ما» النافية »[2] .

3) الاستثناء المفرّغ :

هو ما حذف من جملته المستثنى منه والكلام غير موجب ، ولا بد من الامرين معا .

مثال : «مَن يغفرِ الذنوب إلا الله» 135/3

«لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا» 51/9

«ما شهدنا إلا بما علمنا» 81/12

والاصل قبل الحذف : من يغفر الذنوب أحد إلا انله ، لن يصيبنا شيء إلا ما كتب الله لنا ، ما شهدنا بشيء الا بما علمنا . ثم حذف المستثنى منه ، فوقع التغيير بسبب حذفه ، وكالذي في قول الشاعر :

لاَ يَكْتُمُ السّرَ إلاّ كلُّ ذي شرفٍ والسرُّ عند كرامِ الناسِ مكتومُ

والاصل : لا يكتم الناسُ السرَّ إلاّ كلَ ذي شرفٍ .

وسمّي مُفرّغًا ، لان ما قبل «إلاّ» تفرّغ للعمل الاعرابي في ما بعدها ، ولم يشتغل بالعمل في غيره[3] .

ويذكر النحاة في الاستثناء المفرغ أن النفي في أول الجملة ينصبّ على المستثنى منه المقدر : «لن يصيبنا شيء» ، فإذا ثبت شيء منه بواسطة إلا بعد

---

(1) ومنه قول الشاعر:
قد يهون العمر الإساءة وتهون الأرض إلا موضعاً

(2) البرهان ج 4 ص 433 .

(3) النحو الوافي ج 2 ص317 .

النفي البات : «إلا ما كتب الله لنا» أُخرج بذلك البعض من الكلّ ، فيتحقق حكم الاستثناء وهو إخراج المستثنى من المستثنى منه .

فالاستثناء المُفرّغ يقتضي امرين مجتمعين حتمًا :

1 – أن يكون الكلام غير تام ، أى حذف فيه المستثنى منه .

2 – وغير موجب ، اي اشتمل على نفي او شبهه . إلا ان اداة الاستثناء الفعلية لا يصح استخدامها فيه لانها لا تستخدم إلا في الاستثناء التام المتصل[1] .

أما من ذهب الى أن الاستثناء المفرغ وقع في الايجاب في نحو قوله تعالى : «يأبى الله إلا أن يتم نوره» ، فإن وجود نفي معنوي في كلمة «يأبى» يحقق القاعدة بأن الاستثناء هنا غير موجب ، وعليه فإن المعنى المعجمي يعوّض النفي النحوي . وكذلك الامر في قوله تعالى : «وإنها لكبيرةٌ إلاّ على الخاشعينَ» ، لـمّا كان المعنى : وانّها لاَ تسهلُ إلاّ على الخاشعينَ .

المستثنى منه			الاسم الاصطلاحي للاستثناء
(1)	مذكور	موجب	تام موجب
		غير موجب	تام غير موجب
	غير مذكور		مفرّغ
(2)	المستثنى بعضا منه		متّصل
	المستثنى غير بعض منه		منقطع

(1) وقد ورد النص الخاص بمنع استخدام اداة الاستثناء الفعلية في غير التام المتصل في حاشية الخضر ، وبالجزء الثاني من الصبّان عند الكلام على الادوات الفعلية ، وكذا شرح المفصل ج 2 ص77 .

4) الاستثناء المتّصل والمنقطع :

فالمتصل هو ما كان فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه ، أي من جنسه . كقولك : جاء القومُ إلاّ زيداً . فزيدا هو من جنس القوم ، وكقوله تعالى : «فأنجيناه وأهله إلا امرأته» 27 57 ، فـ«امرأته» من جنس الاهل .

والمنقطع هو ما لم يكن فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه . ويسمى المنقطع لانقطاعه عنه إذ كان من غير نوعه[1] ، نحو : جاء القومُ إلاّ حمارًا . فالحمار ليس من جنس القوم .

ومن الاستثناء المنقطع قول القرآن عن اهل الجنة : «لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاماً» فاللغو هو رديء الكلام وقبيحه ، والسلام ليس بعضا منه . وكذلك قوله : «أخرجوا من ديارهم بغير حقّ إلا أن يقولوا ربّنا الله» ، فقولهم «ربّنا الله» ليس من غير الحق .

وفي موضوع المنقطع يقول ابن يعيش : «إنّ هذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء من جنسه لأن استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول ولذلك كان تخصيصا على ما سبق ، فأما إذا كان من غير الجنس (أي منقطعا) فلا يتناوله اللفظ وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه . ولذلك يصّح في المنقطع طريق المجاز وحمله على«لكن» في الاستدراك ، ولذلك قدّرها سيبويه بـ «لكن» ، لأنّ «لكن» لا يكون ما بعدها إلاّ مخالفا لما قبلها ، كما هو الحال بالنسبة لـ «إلاّ» في الاستثناء إلاّ أنّ «لكن» لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها بخلاف «إلاّ» فإنّه لا يستثنى بها إلا بعض من كلّ»[2] .

وفي «إلا» التي بمعنى «لكن» يختلف العلماء في تجويز الوقف على

---

(1) شرح المفصل ج 2 ص80 .

(2) ج 2 ص 80 راجع همع الهوامع ج 3 ص 249 .

وفي «إلا» التي بمعنى «لكن» يختلف العلماء في تجويز الوقف على المستثنى منه دون المستثنى[1] . ولا يجوز في الاستثناء المنقطع أن تكون أداته فعلا ؛ لأن هذه الأداة الفعلية لا تستخدم إلا في التام المتصّل .

ونجد هذه الانواع الاستثنائية كلها في القرآن ، وتوقف النحاة والبلاغيون كما سنرى عند كثرتها وقلتها بالقياس بعضها الى بعض لاستجلاء اسرار التعبير القرآني وأبعاد المعاني من ورائها ، وسنرى أصداء آرائهم في المبحث التالي .

(1) انظر فيما يلي ص 108 .

الباب الثاني
الدراسة البنيوية

يكاد موضوع الاستثناء من حيث منطلق الدراسة النظرية فيه يُرَكّز على الاداة «إلا» ، فهي اكثر أدوات الاستثناء استعمالا ، وهي في نظر ابن يعيش «أم حروف الاستثناء» ، وهي «المستولية على هذا الباب» .

وقد حظيت «إلا» في الدراسات النحوية الكلاسيكية بأكبر حظوظ التحليل دون بقية اخواتها . ويعود ذلك الى سببين واضحين :

السبب الاول : ان هذه الاداة هي الوحيدة التي تتمحّض لمعنى الاستثناء بحيث لا تنفك عنه في الاستعمال ولا تُعبِّر عن غيره .

السبب الثاني : وهو نتيجة طبيعية للاول : يتمثل في اطّراد التركيب الاستثنائي بها .

مع التنبيه الى ان النصّ القرآنيَ يكاد يقتصر عليها في مقام الاستثناء والحصر ، حتّى ان تواترها في الآيات بلغ 654 في حين لا تعد «غير» بمختلف معانيها أكثر من 94 موطنًا . أما بقية الادوات الاستثنائية فهي منعدمة الوجود في القرآن ماعدا «حاشا» (وهي بكتابة المصحف : حاش) التي ذكرت مرتين فقط في كامل الكتاب و«لـمّا» مرتين أيضا ، في قوله :

«وقطّعن أيديهن وقلن حاش لله ، ما هذا بشر إن هذا إلاّ ملاك كريم» 31/12

«قال ما خَطْبُكُنّ إذ راوَدْتُنّ يوسف عن نفسه قُلن حاش لله ما عَلِمْنا عليه من سوء» 51/12

«إن كلّ نفس لـمّا عليها حافظ» 4/86

«وإنْ كلّ ذلك لـمّا متاع الحياة الدنيا» 35/43

الفصل الاول
احكام المستثنى الذي أداته «إلا»

اذا كانت الاداة «إلاّ» غير مكرّرةً فلها ثلاث حالات :

- وجوب النصب على الاستثناء
- وجوازه مع الاتّباع
- والاعراب على حسب العوامل

الحالة الاولى : وجوب النصب

1) اذا كان المستثنى مؤخّرا .والكلام تاما موجبا .

مثال : جاءني القوم إلاّ زيدا

وقوله تعالى : « فشربوا منه إلا قليلا منهم» 249/2

«فنجيناه .وأهله أجمعين إلاّ عجوزا في الغابرين» 133/37

2) إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه مثال : ما جاءني إلا أخاك أحدٌ .

ولم يرد في هذا المجال مثال قرآني وقد ردّد النحاة فيه قول الكميت يمدح بني هشام :

ومالي إلاّ آل أحمد شيعة　　ومالي إلاّ مذهَبَ الحق مَذهَبُ

3) ما كان استثناؤه منقطعا ، كقوله تعالى : «قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلاّ مَن رحم» 43/11 وقوله عزّ وجلّ : «فلولا كانت قرية آمنتْ فنفعها إيمانها إلاّ قومَ يونسَ» 98/10 .

وهذا الضرب في القرآن كثير[1] . فقد حظي هذا الباب بعناية النحاة اكثر

---

(1) سيبويه ج 1 ص 367 .

من بقية انواع الاستثناء وتوسعوا في الحديث فيه وذكر احكامه واعرابه وتعدّدت تقديراتهم .

1 – إن كان المستثنى المنقطع جملة[1] مثل قوله تعالى : «فذكّرْ إنمّا أنتَ مذّكرٌ لستَ عليهم بمصيطرٍ إلاّ من تولّى وكَفرَ فيُعذبه اللهُ العذابَ الأكبرَ» اعربت هذه الجملة[2] في موضع نصب على الاستثناء ، و قدّر سيبويه «إلا» بمعنى «لكن»[3] باعتبار أن «لكن» لا يكون ما بعدها الا مخالفا لما قبلها ، مثل «إلا» في الاستثناء ، الا أن «لكن» لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها بخلاف «الا» فإنه لا يستثنى بها الا بعض من كل .

ويفصِّل النحاة بين أن تُقدّر المشاركة أو التمثيل في الاستثناء المنقطع نحو : ما جاءني أحد إلا حمار ، فتعربه بدل على لغة بنى تميم ، فإنهم يجيزون فيه البدل والنصب ، فالنصب على أصل الباب ، والبدل على تقدير المشاركة بين الأحدِين والحمار ، أوالتمثيل بأن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال. وسيأتينا وجه الخلاف بين الحجازين وبني تميم في إعراب المستثنى المنقطع بصدد عدد من الآيات القرآنية ، نعرض لها في القسم التطبيقي .

---

(1) يجوز وقوع المستثنى المنقطع جملة بنوعيها ويكون لها محلّ من الاعراب ، ولا داعي لاشتراط : ان يكون الاستثناء مفرغا وأن يكون الفعل إمّا مضارعا وإمّا ماضيا مسبوقا بقد او بماض قبل «إلاّ» فهذا الذي نصّ عليه ياسين ، في حاشيته على التّصريح ، عند الكلام على «غير» التي للاستثناء . المغني ، ج 2 ص 71 . المهيري ، الحوليات ع 3 ص 44 ، النحو الوافي ج 2 ص 315 .

(2) هي جملة اسمية المبتدأ « من » اسم موصول بمعنى الذي مبني على السّكون في محل رفع . تولى فعل ماض ، الفاعل ، ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة لامحل لها من الاعراب صلة الموصول . «فيعذّبه» الفاء زائدة ، داخلة على جملة الخبر. «يعذبه الله» الجملة من مضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدإ . والجملة من المبتدإ وخبره في محل نصب على الاستثناء .

(3) المخففة التي تفيد الاستدراك والابتداء معا وتقتضي ان تسبقها جملة وتدخل على جملة جديدة اسمية او فعلية . فهي متوّسطة بين جملتين ؛ فكأن التقدير : لست عليهم بمصيطر ، لكن من تولّى وكفر فيعذّبه الله . . .

الحالة الثانية :

إمّا النّصب على الاستثناء أو الإتباع على أنّه بدل . وذلك إذا كان الكلام تّاما غير موجب ، كقوله تعالى : «ما فعلوه إلا قليلٌ منهم» 66/4 مرفوع على أنّ «قليل» بدل من الضمير «ه» وهو بدل بعض من كلّ عند البصريين[1] .

كذلك قوله تعالى : «لا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرَأتُك» . فإنّ جماعة قرؤوا بالنصب وآخرون بالرفع – وإنّما كان الأكثر النصب ههنا لأنّه استثناء من موجب وهو قوله « فأسرِ بأهلك » ولم يجعلوه من أحد لأنّه لم يكن مباحا لها الإلتفات . ولو كانت مستثناة من المنهي لم تكن داخلة في جملة من نهي عن الإلتفات ، ويدلّ على أنّه لم يكن مباحًا لها الإلتفات قوله تعالى : «مصيبها ما أصابهم» فلمّا كان حالها في العذاب كحالهم دلّ على أنّها كانت داخلة تحت النهي دخولهم ، وأمّا من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة وقد أنكرها أبو عبيد وذلك لما ذكرناه من المعنى ومجازها على أن يكون اللفظ نهيا والمعني على الخبر[2] والأرجح عند الزمخشري الإتباع على أنّه بدل[3] . والنصب في الاستثناء عربي جيد قرىء به في الآيتين[4] .

الحالة الثالثة : الاستثناء المفرّغ ، الذي لم يذكر فيه المستثنى منه وجاء الكلام فيه غير موجب . وهذه الصورة لا تعدّ من صور الاستثناء ، لعدم وجود المستثنى منه . وهو نوع دقيق يشيع في الاساليب العالية ويكثر في القرآن الكريم . لهذا تعرب «إلا» ملغاة ويعرب ما بعدها فاعلا أو مبتدأ أو مفعولا أو خبرا أو غير ذلك على حسب السياق . فكأن كلمة «إلا» غير موجودة من هذه الناحية الاعرابية فقط دون المعنوية ويسمّون الكلام «مفرّغا» لانّ ما قبل إلا

---

(1) مغني اللبيب ج 2 ص 70 .
(2) شرح المفصل ج 2 ص 83 .
(3) المفصل ص 31 .
(4) تهذيب التوضيح ص 155 .

تفرّغ للعمل الاعرابي فيما بعدها ولم يشتغل بالعمل في غيره ومن الامثلة القرآنية نذكر قوله تعالى :

«ما يعلم تأويله إلاّ الله» 7/3 – الله : فاعل ليعلم

«ما قلت لهم إلاّ ما أمرتني به» 117/5 – ما أمرتني به : مفعول به

«وما النّصر إلاّ من عند الله» 10/8 – من عند اللّه : خبر

«وما محمد إلاّ رسول» 144/3 – رسول : خبر مرفوع

«ليس للإنسان إلاّ ما سعى » 39/53 – ما سعى : خبر ليس منصوب

وشرط الاستثناء المفرّغ كون الكلام غير موجب : وهو الكلام المنفي كما مثّلنا ، او المشتمل على النهي نحو : «ولا تقولوا على الله إلا الحقّ» 171/4

«ولا تقربوا مال اليتيم إلاّ بالتي هي أحسن» 152/6

او المشتمل أيضا على الاستفهام الانكاري نحو : «فهل يهلك إلا القوم الفاسقون» 35/46

«ماذا بعد الحقّ إلاّ الضلالُ فأنّى تُصرفون» 32/10[1] .

«يأبى الله إلا أن يتم نوره» 32/9 : الكلام هنا مفرّغ ، لانّ المستثنى منه محذوف . ولوجود نفي معنوي في كلمة «يأبى» لأن معناها دائما هو : لا يريد[2] وجاء في المغني[3] ما نصّه : «وقع الاستثناء المفرّغ في الايجاب في نحو ، قوله تعالى : «وإنّها لكبيرة إلاّ على الخاشعين» وقوله تعالى «ويأبى الله إلا أن يتم نوره» لـمّا كان المعنى : وأنّها لا تسهل إلاّ على الخاشعين – ولا يريد الله إلاّ أن يتمّ نوره» .

وأصل الكلام مثلا قبل حذف المستثنى منه : ما يعلم تأويله أحدٌ إلاّ الله أو –

(1) استفهام إنكاري بمعنى «ليس» ، البيضاوي ص 278 .

(2) هذا تأويلهم وفيه مجال للتوقف والرفض .

(3) ج 2 الباب الثامن .

الله ، ما قلت لهم شيئا إلاّ ما أمرتني به ، يأبى الله كلّ شيء إلاّ إتمام نوره – أو – إتمام نوره . فالكلام في أصله كلام تام غير موجب يجوز فيه الامران السالفان : إمّا النصب على الاستثناء أو الاتباع على البدلية . فلما حذف المستثنى منه صار الكلام نوعا جديدا هو المفرّغ وصار له حكم جديد خاص ، تبعا لذلك .

نوع آخر من التفريغ يخالف ما سبق ، ذكره النحاة ولم يستعمل مثله في القرآن وهو : أن يكون الكلام مشتملا على جملة قسَميّة ظاهرها مثبت ولكن معناها منفي ، وجواب القسم جملة فعلية ماضوية لفظا ، مستقبلة معنى ، مصدّرة بـ «الاّ» : سألتك بالله إلا نصرت المظلوم . وقول الشاعر :

باللهِ ربّكَ إلاّ قلتَ صادقةً هل في لقائكَ للمشغوفِ من طمعِ

فالاستثناء مفرّغ يقتضي أن يكون الكلام في معناه غير تام وغير موجب فالمراد : ما سألتك بالله . . . إلاّ نصرك المظلوم ، ما حلفت بالله ربّك إلاّ على قولك صادقة ، أسألك بالله إلاّ قلت . والاستثناء مفرّغ ، والمعنى : ما أسألك إلاّ قولك ، فالمثبت لفظا منفي معنى ليأتي التفريغ ، والفعل مع فاعله مؤول بالمصدر ليأتي فيه المفعولية ، فقد اجتمع في الكلام الامران معا تقديرا ، وهما عدم التمام وعدم الايجاب واجتمع معهما امر ثالث ، هو أن الفعل مع فاعله بعد «إلاّ» مؤول بالمصدر ليمكن اعراب هذا المصدر على حسب ما تحتاج إليه الجملة قبل «إلاّ» أي على حسب ما يقتضيه التفريغ تطبيقا لحكم الاستثناء المفرّغ .

وهذا الأمر (الثالث طبعا) متداول في القرآن نذكر مثلا قوله تعالى :

«هل ينظرون إلاّ أن يأتيهم الله» 210/2

«ولكن لا تواعدوهنّ سرّا إلاّ أن تقولوا قولا معروفا» 235/2

«لا تقولنّ لشيء إنّي فاعل ذلك غدا إلاّ أن يشاء الله . . . » 24/18

«وما منعنا أن نرسل بالآيات إلاّ أن كذّب بها الأوّلون» 59/17

استثناءات للقاعدة

وردت امثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب مع ان الكلام تام موجب ، ومنها قوله تعالى : «فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم» في قراءة «قليل» بالرفع [1] .

وقد كلّف النحاة انفسهم عناء التأويل والتقدير ليجعلوا الكلام تاما غير موجب ؛ فيصلوا من هذا إلى جواز البدل وإلى أنّ المثال مساير القاعدة عندهم . فمما قالوه في الآية : إن نصها – على لسان طالوت – هو : (إن الله مبتليكم بنهر ، فمن شرب منه فليس منى) . . . «فشربوا منه إلا قليل منهم» ، فمعنى : «شربوا منه» لم يكونوا منى ولامن انصاري . فهي في تأويلهم كلام منفي في تقديرهم .

ولا شك أن كلامهم مردود وتأويلهم بعيد لسببين[2] :

أوّلهما : أن كل كلام مثبت لا بد له من نقيض غير مثبت ، ويستحيل الحكم على شيء بالاثبات دون أن يتصوّر له العقل ضدا منفيا ؛ فمعنى «سكت الفتى» لم يتكلّم ؛ وهكذا فلو اخذنا برأيهم وفتحنا باب التأويل على هذا النمط لم يبق في الكلام العربي اسلوب مقصور على «التمام مع الايجاب» دون ان يصلح للنوع الثاني (وهو : التام غير الموجب) وهذا غير مقبول[3] .

---

(1) انظر ص 33 .

(2) نفس المرجع ص 330 – النحو الوافي ج 2 .

(3) من يرفع الإسم بعد إلاّ في الكلام التامّ الموجب فعلى إعتبار ذلك الإسم عنده مبتدأ ، خبره مذكور أو محذوف ، ويجعل المستثنى حينئذ هو الجملة في محلّ نصب علي الاستثناء . ويجري هذا في المتّصل و المنقطع ذكر في حاشية «الأمير» على المغني ج 2 ، بعد الجملة السابعة من باب الجمل التي لها محلّ من الاعراب ؛ حيث الأمثلة المتعدّدة الواردة برفع المستثنى في الكلام التّام الموجب والتي لا تحتمل تأويلا ، وحيث النصّ الصريح من كلام ابن مالك وغيره بأنّ النصب جائز لا واجب . النحو الوافي ج 2 ص 330 هامش 2 .

وثانيهما وهو الاهمّ : أن الآية إنمّا وردت صحيحة مطابقة للغة بعض القبائل العربيّة التي تجعل الكلام التام الموجب والتام غير الموجب متماثلين في الحكم يجوز فيهما إمّا النصب على الاستثناء ، وإمّا البدل من المستثنى منه وإما الرفع على الابتداء[1] .

واذا تعذّر البدل على اللفظ ابدل على الموضع ، مثال : «الا إله إلا الله» 35/37 فـ«الله» مرفرع على البدلية ، مراعاة لمحل «لا» مع إسمها لان محلّهما رفع على الابتداء عند سيبويه أو مرفوع على البدلية ، مراعاة لمحل اسم لا باعتباره في الاصل مبتدأ مرفوعا قبل دخول الناسخ ، أو مرفوع على البدلية ، من الضمير المستتر في خبر لا المحذوف ، فأصل الكلام : لا إله موجود ، أي : هو . واعتبرنا الله مرفوعا على الخبرية ، وإلا أداة حصر لسبب منطقي وهو أنّ أصل الجملة مثبتة : الإله هو الله . وعند النفي صارت : لا إله إلاّ الله

أو

لا إله إلاّ هو

كما ذكرت مرارا وتكرارا في القرآن .

فلو انطلقنا من أنّها تركيب حصر وهو الّذي قرّرناه تكون :

لا	إله	إلاّ	الله
	مبتدأ	أداة حصر	خبر

ولو أخذنا بالرّأي القائل بأنّ التّركيب استثناء وأنّ الله بدل تكون الاحتمالات التّالية كما ذكرها النّحاة ·

لا إله	إلاّ الله	موجود
مبتدأ		خبر غير مذكور

(1) النحو الوافي ج 2 ص 330 .

أو لا إله إلاّ الله

مبتدأ أداة استثناء بدل من (لا إله)

أو لا إله (هو) إلاّ الله

بدل من الضمير المحذوف (هو)

أو لا إله (موجود) إلاّ الله

بدل من الخبر المحذوف (موجود)

وفضّلنا إعراب «الله» خبرا مرفوعا للحصر ، لأنّ تركيب الحصر يؤدّي المعنى المستفاد من الجملة وهو تخصيص الله وحده بالألوهيّة وإثباتها له ونفيها عن غيره .

في حين لو اعتبرنا «الله» بدلا والتّركيب استثناء تاما (غير موجب) نكون قد قرّرنا معنى اشتراك اللّه مع غيره في الألوهيّة ، وهو مخالف لوحدانيّته . بالإضافة إلى أنّ هذه الوظيفة (أقصد البدليّة) كانت محلّ نقاش وخلاف بين النّحاة ، فهل الرّفع على البدلية من «لا مع اسمها» أم من الضّمير (هو) من لا إله (هو) إلاّ الله ، أم من الخبر المحذوف في : لا إله موجود إلاّ الله .

فالبدليّة تحتمل تأويلات كثيرة بينما حمل التّركيب على أنّه حصر فيه أكثر صرامة ودقّة بناء ودلالة .

ناهيك وأنّ هذا التّركيب بالذّات كان موضوع تأليف مستقلّ ، لا يزال مخطوطا[1] .

وفي الاحوال الثلاثة للاستثناء بـ «إلا» واحكامها يقول ابن مالك :

مَا اسْتَثْنَتِ «الاّ» مَعْ تمَامٍ يَنْتَصِبْ وبعد نفي أو كنفيٍ أُنْتُخِبْ

(1) ذكرته الدّكتورة ابتسام مرهون الصفّار في كتابها معجم الدّراسات القرآنيّة ، ص117. اعراب لا إله إلاّ الله – مجهول المؤلف – مخطوط في المتحف العراقي .

إتباعُ ما اتَّصَلَ ، وانْصِبْ ما انْقَطَعْ   وعن تمَيمٍ فيه ابدالٌ وَقَعْ[1]

ففهم من هذا أن الاول لا بدّ أن يكون موجبا[2].

ويتلخص الحكم مما قلناه أنّ المستثنى التّام في الكلام الموجب يُنصب في جميع وجوهه ، وأنّ المستثنى في الكلام التّام غير الموجب يجوز فيه أمران : النصب على الاستثناء أو البدل ؛ وإذا حذف المستثنى منه والكلام غير موجب يعرب المستثنى على حسب العامل قبل «إلا» ، وتعرَب «إلاّ» ملغاة .

(انظر الرسم التوضيحي لحكم المستثنى بجانبه)

(1) يريد : ما استثنته «إلاّ» (اي : كانت اداة استثنائه) وكان تاما فانّه ينصب ولم يذكر الايجاب مع شرط التمام ؛ لانّه مفهوم من المقابلة الواردة في الشطر الثاني من البيت ، حيث نص على انه بعد النفي وشبه النفي يكون المختار هو الاتباع مع المستثنى المتّصل ، والنصب وحده مع المنقطع . إلا عند تميم فإنهم يجوزون في المنقطع الابدال أيضا .

(2) النحو الوافي ج 2 ص 324 .

نوع الاستثناء

حكم المستثنى	الاداة	نوع الاستثناء	مثال
(1) منصوب أبداً	أ) «إلا»	كلام موجب	جاءني القوم إلا زيداً «فشربوا منه إلا قليلاً»
	«عدا» و«خلا[1]»	كل كلام	
	«ليس» و«لا يكون»	كل كلام	(غير موجودتين في القرآن)
	ب) ما قدّم من المستثنى		ما جاءني إلا أخاك أحد (غير موجود في القرآن)
	ج) ما كان استثناؤه منقطعاً		«لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم»
(2) جائز فيه النصب والبدل		كلام تام غير موجب	«ما فعلوه إلا قليلاً» «قليل»
(3) مجرور أبداً		بـ«غير» و«حاشا[2]» و«سوى» «حاشا لله»	
(4) جائز فيه الجرّ والرفع		بـ«لاسيما[3]»	
(5) جار على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء			«فأُصبحوا لا يُرى إلاّ مساكنُهم» وقرىء «تُرى»

(1) بعضهم يجرّ بـ«خلا» وقيل بهما . ولم يورد ذلك سيبويه والمبرد .

(2) المبرّد يجيز النصب بـ«حاشا» .

(3) بعضهم لا يعدّها أداة (رأي الاستاذ المشرف) .

الفصل الثاني
التقديم والحذف في الاستثناء

عدم جواز تقديم المستثنى بإلا :

ربمّا كان التقديم والتأخير في النحو العربي أسلوبا من الأساليب العربية للإهتمام بالمتقدّم مثلا وعدمه فيما تأخّر من الكلام وليس نتيجة لعامل خاص تخضع لها التراكيب في لغتنا العربية[1] لكنّ القرآن لم يستعمل التقديم للمستثنى مطلقا ، وسيبويه نفسه لم يجوّز التقديم . وذلك لسببين[2] :

– **أحدهما** : ضعف العامل ، لأنّه حرف لا يتصرّف فسيبويه كعادته في أكثر المواضيع يرجع هذا التقديم والتأخير إلى نظرية العامل ليسّهل بها تعلّم النحو ما دامت هناك قواعد مطّردة[3] .

– **والسبب الآخر** : ضعف ما قام المستثنى منه عن أن يتقدّم عليه المستثنى . فلمّا اجتمع الصنفان لزم طريقة واحدة . فإذا قلت : ما فيها إلاّ زيد . وما علمتُ أن فيها إلاّ زيدا «فإن قلبته فجعلته يلي «إن وما» في لغة أهل الحجاز قبُح ولم يجز ، لأنّهما ليسا بفعل فيحتمل قلبهما[4] . فهما لم يجز فيهما التقدّم والتأخّر . وإذا قلت : إنّه لا يقول ذلك أحد إلاّ زيد ، فإنْ قدّمت أحدا ، فقلت : إنّ أحدا لا يقول ذلك إلاّ زيدا ، قبُح لأنّك أوقعت أحداً في الموجب ، وإنّما حقّه أن يكون في المنفى وغير الموجب ولكنّ

---

(1) مجلة المجمع ص 239 .
(2) الكتاب ج 1 ص 363 .
(3) مجلّة المجمع ص 239 .
(4) الكتاب ج1 ص 363 .

قد أجازوه على ضعفه لأنّه داخل في معنى النفي»[1] .

حذف المستثنى تخفيفا

قد وقع حذف المستثنى في القرآن طلبًا للخفة ، في قوله تعالى : «وإن من أهل الكتاب إلاّ لَيُؤْمِنَنّ به قبل موته» النساء/159 جرياً على كلام العرب ، قال سيبويه : «فقد سمع بعض الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتّى رأيته في حال كذا وكذا ، وإنما يريد ما منهما واحد مات[2] ولاحظ ابن يعيش أن حذف المستثنى بعد «إلا» و«غير» يكون مع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلاّ ، إذا أردت : ليس إلاّ ذاك وليس غير ذاك ، اكتفاء بعلم المخاطب .

حذف الأداة

وقع حذف أداة الاستثناء «إلا» في القرآن في حالة واحدة كانت موضع خلاف نحوي كالعادة . يقول ابن هشام في جواز ذلك وعدم جوازه[3] : «لا أعلم أحدا أجازه إلا السُّهيلي قال في قوله تعالى : «ولا تقولنّ لشيء» الآية : لا يتعلّق الاستثناء بفاعل إذ لم ينه عن أن يصل «إلا أن يشاء الله» بقوله ذلك ، ولا بالنهي ، لانك إذا قلت أنت منهي عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فلست بمنهي ، فقد سلطته على أن يقوم ويقول : شاء ا ذلك ، وتأويل ذلك أن الاصل : إلا قائلا إلا أن يشاء الله ، وحذف القول كثير ، اهـ . فتضمّن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا ، والصواب أن الاستثناء مفرّغ ، وأنّ المستثنى مصدر

---

(1) على أنّ سيبويه عاد في مكان آخر فأجاز تقديم المستثنى وقال : هذا باب ما تقدّم فيه . الكتاب ج 1 ص 371 ؛ وفي همع الهوامع (ج 3 ، ص 260) جوز الكوفية والزجاج تقديمه واستدلّوا بقوله :

خلا الله لا أرجو سواكا وانّما — أعدّ عيالي شعبة من عيالكا

(2) سيبويه ج 1 ص 375 .

(3) المغني ص 639 .

أو حال ، أي إلا قولا مصحوبا بأنْ يشاء الله ، أو إلا ملتبسا بأن يشاء الله وقد عُلم أنه لا يكون القول مصحوبا بذلك إلا مع حرف الاستثناء ، فطوي ذكره لذلك ، وعليهما فالباء محذوفة من أن ، وقال بعضهم يجوز أن يكون «أن يشاء الله» كلمة تأبيد ، اي لا تقولنّه أبدا . . . وجوّز الزمخشري أن يكون المعنى : ولا تقولنّ ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه ، ولما قاله مبعد ، وهو أن ذلك معلوم في كل أمر ونهي ، ومبطل ، وهو أنه يقتضي النهي عن قول إني فاعل ذلك مطلقا ، وبهذا يردّ أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وقول من زعم أن «إلا أن يشاء الله» كناية عن التأبيد»[1] .

تكرير المستثنى من غير عطف

تكرير المستثنى بدون عطف غير موجود منه في القرآن ، وهي قضية اهتم بها النحاة لوروده في الشعر . ومثله قولك : ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً[2] ، برفع أحدهما ونصب الاخر على الخيار ، وعلل سيبويه ذلك بقوله : ولا يجوز الرفع في «عمرو» من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى ، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تُدخل فيه الآخر ، وإنْ شئت قلت : ما أتاني إلاّ زيداً إلاّ عمروٌ ، فتجعل الاتيان لعمرو ، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو ، فأنت في ذا بالخيار ، إنْ شئت نصبت الأول ورفعت الآخر وإن شئت نصبت الآخِر ورفعت الأول[3] . والاسمان جميعا مستثنيان وإن اختلف إعرابهما ، ومما يدل على أنهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما

---

(1) الكتاب ج 1 ص 372-373.

(2) لا يستثنى بأداة واحدة شيئان دون عطف . فلا يقال :

أعطيت الناس إلاّ عمراً الدنانير ولاَ ما أعطيت أحداً درهماً إلاّ عمراً دائناً

تشبيهاً بواو «مع» وحرف الجر – فإنهما لا يصلان إلاّ إلى معمول واحد .

أمّا تعدّد المستثنى مع العطف نحو : قام القومُ إلاّ زيداً وعمراً فجائز اتفاقا (راجع همع الهوامع خ 3 ص 263).

(3) المنجي الكعبي ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص 109 ، 137 ، 177 .

عليه لكنت تنصبهما نحو : ما أتاني إلا زيدا إلا عمرا أحد .

وقد يدل عدم تكرار المستثنى في القرآن على ضعف التركيب به في النثر الفني .

وهناك تركيب آخر لم يرد أيضا في القرآن وتعرض له النحاة وهو الاستثناء المتبوع فيه بجملة ابتدائية بعد المستثنى ، لانّ «إلاّ» تكون فيه من قبيل اللغو في اللفظ ، نحو : ما مررت بأحد إلا زيد خيرٌ منه .

ومما لم يجىء في القرآن أيضًا وقوع الفعل موقع المستثنى ، كقولك : نشدتك الله إلا فعلتَ ، وفسّر النحاة ذلك بدلالة الفعل على المصدر ، كأنه قال : ما أنشد إلا فِعْلك .

وأخيراً وقوع الضرورة في الاستثناء ، في الشعر دون القرآن ، فقد وجد العلماء استعمالات خارجة عن القواعد ، جوّزوها[1] للشعراء دون الناثرين من ذلك ما قرره القزاز حول «إلا» في بعض ضروراته من جواز تقدّمها[2] ، وإدخالها في الواجب مع «كل»[3] ، وأن يليها الضمير المتصل[4] ، وفي هذه المسائل الثلاث يأتي بأمثلة .

الاستثناء من العدد

اختلف النحويّون في الاستثناء من العدد على مذاهب :

- **أحدها** : الجواز مطلقاً ، واختاره ابن الطائع ؛

---

(1) «خلا الله ما أرجو سواك وإنما» .

(2) «خلا الله ما أرجو سواك وإنما» .

(3) «ومما يجوز له إدخال «إلا» في الواجب مع «كل» لانّ فيها معنى النفي ، ومنه قول الآخر:

فكلهم – حاشاك – إلا وجدته كعين الكذوب جهدِها واحتفالها

فأدخلها في الواجب كما تدخل مع الجحد ، لأن المعنى منع العموم ، أي : ما منهم أحد إلا وجدته كعين الكذوب – حاشاك –» ص 137 .

(4) فأجازوا إلاّك» .

– **الثاني** : المنع مطلقاً ، واختاره ابن عصفور ، لأن أسماء العدد نصوص ، فلا يجوز أن ترد الاّ على ما وضعت له ؛

– **الثالث** : المنع إن كان عقداً ، نحو : عندي عشرون إلاّ عشرة ؛ والجواز إن كان غير عقد ، نحو : له عشرة الاّ اثنين . وردّ هذا وما قبله بقوله تعالى :«فلبث فيهم ألف سنة الاّ خمسين عاماً» .

وقال أبو حيان : لا يكاد يوجد استثناء في عددٍ شيء من كلام العرب الاّ في هذه الآية الكريمة ؛ قال : ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد ، والآية خرجت مخرج التكثير .

الفصل الثالث

معاني «إلا»

ترد «إلا» لمعان :

ذكر ابن هشام في مغني اللبيب اربعة معان فقط ، ذكرها السيوطي نفسه في كتاب الاتقان إلا انه اضاف اليها معنى آخر . اما الزركشي ، في كتابه البرهان في علوم القرآن ، فقد اشار الى المعاني الخمسة المذكورة عند السيوطي وزاد عليها معنيين اثنين .

أول معنى لـ «إلا» واهمها هو : **معنى الاستثناء** ، وقد ذكرته كل الكتب النحوية وكادت تقتصر عليه .

والاستثناء كما بيّنا ينقسم الى متصل ، وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه . نحو : جاء القوم إلا زيدا

«فشربوا منه إلا قليلا» (منصوب على الاستثناء)

«ما فعلوه إلا قليل[1] »

والى منقطع : وهو ما كان من غير جنسه وتقدر ب «لكن» .

كقوله : «لست عليهم بمصيطر إلا من تولى وكفر» 13/2 وقوله : «إلا الذين آمنوا» (الانشقاق)

وقوله : «ومال لاحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الاعلى» (19/92–20) ، فابتغاء وجه ربه ليس من جنس النعم التي تجزى (عند أهل الحجاز) .

---

(1) مرفوع على انه بدل بعض من كل عند البصرين ، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج 2 ص 70 .

المعنى الثاني ، «إلاّ» بمعنى «غير» :

الأصل في «إلاّ» أن تكون للاستثناء وفي «غير» أن تكون وصفا . ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى ، فيوصف بـ «غير» ، فإن كانت «إلاّ» بمعنى «غير» وقعت هي وما بعدها صفة لما قبلها ، وذلك حيث لا يراد بها الاستثناء ، وإنمّا يراد بها وصف ما قبلها بما يغاير ما بعدها ، وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلاّ زيد لغلبنا ، قال سيبويه : والدليل على أنه وصف ، أنك لو قلت : لو كان معنا إلاّ زيد لهلكنا . . وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت . . فلا يصح الاستثناء . فيتعين أن تكون «إلاّ» «غير» ونظير ذلك قوله عز وجلّ «لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ الله لفسدتَا»[1] فـ «إلاّ» وما بعدها صفة لآلهة» لأن المراد من الآية نفي الآلهة المتعددة واثبات الإله الواحد ، ولا يصح الاستثناء بالنصب ، لأن المعنى لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتَا ، وذلك يقتضي أنّه النصب على الاستثناء في هذه الآية لا نقدر ما ينتجه معنى النصب من الفساد ، ولا يصح أيضا أن يعرب لفظ الجلالة بدلاً من «آلهة» لأنّه حيث لا يصح الاستثناء لا تصح البدلية ، ثم ان الكلام مثبت فلا تجوز البدلية ، ولو صح الاستثناء لما علمتَ من أن النصب واجب في الكلام التام الموجب ، وأيضا لو جعلته بدلا منه ، ولعدم صحة الاستثناء هنا وعدم جواز البدلية تعين أن تكون «إلاّ» بمعنى «غير» ومما جاءت فيه «إلا» بمعنى غير مع عدم تعذر الاستثناء معنىً قولُ الشاعر :

وكُلُّ أخٍ مُفارقهُ أخوه   لَعَمْرُ أبيك إلاّ الفَرْقَدانِ

أي ، كل أخ غير الفرقدين[2] . . . ولو قال : وكلّ أخٍ مفارقه أخوه إلا الفرقدين لصح ، ويكون إعراب «إلاّ» وما بعدها ، على الوجه الذي ذكره

(1) 22/21 وانظر الكتاب ج 1 ص 370 .
(2) المرجع السابق ج 1 ص 371 .

سيبويه ، صفة للمضاف وهو «كُلٌّ» لا صفة «لأخٍ» لذلك رفع ما بعد «إلاّ» والمشهور الشائع في كلامهم في مثل كل وبعض ونحوهما أن يكون الوصف لما أُضيفا إليه لا لهما ، لأنّه إن سقط المضاف إليه نابت صفته عنه[1].

واستدلّ ابن هشام بقول ابن الضائع[2] : «ولا يصح المعني حتى تكون «إلاّ» بمعنى «غير» والتي يراد بها البدل والعوض» . ثم يضيف قائلا : «إنّ الفساد يترتّب على تقدير تعدّد الآلهة وهذا هو المعنى المراد» .

ويعبر السكاكي عن هذا الاستعمال لـ «إلا» بمعنى «غير» فيقول : «فتستحق إذاك اعراب المتبوع مع امتناعها عنه لانجراره عنه بكونه مضافا اليه فيعطى غيرا ، فيكون حكمه في الاعراب حكم «إلا» سواء بسواء وعليه قول النبي (ص) : كلهم موتى الا العالمون ، ولا يكون «إلا» بمعنى «غير» إلا والمتبوع مذكور حطّا لدرجتها»[3] .

وقد أورد الزركشي[4] مجموعة من الآيات القرآنية جاءت فيها «إلاّ» بمعنى «غير» وجاءت محلّ تأويل النحاة القدامى والمفسّرين :

– في قوله تعالى : «ولم يكن لهم شهداءُ إلاّ انفسُهم» (90/24) : فلو كان استثناء لكان من غير الجنس ؛ لانّ «انفسهم» ليس شهودا على الزنا ، لانّ الشهداء على الزنا يعتبر فيهم العدد ، ولا يسقط الزنا المشهود به بيمين المشهود عليه . وإذا جعل وصفا فقد أمن فيه مخالفة الجنس فـ «إلا» هي بمنزلة «غير» لا بمعنى الاستثناء ؛ لان الاستثناء إما من جنس المستثنى منه أو من غير جنس . ومن توهم في صفة الله واحدامن الامرين فقد ابطل [5] .

(1) أساليب . . ص 247 .
(2) مغني اللبيب ج 2ص 71 .
(3) السكاكي ص 46 .
(4) البرهان في علوم القرآن ج 4 ص 239 .
(5) الزركشي ج 4 ص 239 .

وردّ عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني : هذا توهّم منه ، وخاطر خطر من غير أصل ؛ ويلزم عليه أن تكون إلاّ في قوله تعالى : «فإنّهم عدوٌّ لي إلاّ ربّ العالمين» (77/26) ، وقوله : «ضلّ من تدعون إلاّ إيّاه» (67/17) استثناء ، وأن تكون بمنزلة «غيرَ» وذلك لا يقوله أحد ؛ لأن «إلاّ» إذا كانت صفة ، كان إعراب الإسم الواقع بعدها إعراب الموصوف بها ، وكان تابعا له في الرفع والنصب والجر .

قال : والإسم بعد «إلاّ» في الآيتين منصوب كما ترى ، وليس قبل «إلاّ» في واحد منهما منصوب بـ «إلاّ» .

واعلم انه يوصف بما بعد «إلا» ، سواء كان استثناء منقطعا أو متصلا . قال المبرد والجرمي في قوله تعالى : «إلا قليلا ممن أنجينا منهم» (116/11) ، ولو قرء بالرفع «قليل» على الصفة لكان حسنًا ، والاستثناء منقطع .

المعنى الثالث

«إلا» تكون بمعنى الواو في التشريك في اللفظ والمعنى كقوله تعالى : «لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم» (150/2) أي ولا الذين ظلموا ، يعنى والذين ظلموا لا يكون لهم أيضا حجة ، وقال تعالى : «لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم» (148/4) أي ومن ظلم لا يحب أيضا الجهر بالسوء منهم .

ولم يذكر سيبويه هذا المعنى ، لان فيه تكلف وتأويل للكلام ، وذلك لان «إلا» للاستثناء ، والاستثناء يقتضي اخراج الثاني من حكم الاول ، أما الواو فهي للجمع ، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الاول فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر[1] .

---

(1) مجلة المجمع ، ص 255 .

المعنى الرابع

«إلا» : تكون بمعني بل : كقوله تعالى : «طه ، ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة . . . » (150/2) ، اي بل تذكرة . وهذا فيما يبدو أقرب من الواو ، لان بل فيها معنى النفي لاضرابها .

المعنى الخامس

«إلا» : تكون للحصر إذا تقدّمها نفي ، إما صريح ، كقوله تعالى : «وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزؤون» (11/15) ، أو مقدّر ، كقوله تعالى : «وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين» (45/2) . لما كان المعنى وإنها لا تسهل ، وهو معنى «كبيرة» .

على أن معنى الحصر والاستثناء واحد ، وإنما الاختلاف في الوظيفة النحوية. وقد خصصنا في بحثنا فصلا كاملا لهذا المعنى لاهميته و كثرة تواتره في القرآن .

فمعنى «إلاّ» الملازم لها هو الاختصاص بالشيء دون غيره ، فاذا قلت : جاءني القوم إلا زيدا ، فقد اختصصت زيدا بانه لم يجيء ، واذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، فقد اختصصته بالمجيء ، واذا قلت : ما جاءني زيد إلا راكبا ، فقد اختصصت هذه الحال دون غيرها ، من المشي والعدْو ونحوه . وسنتعرض إلى الاختصاص والحصر ونبين الفرق بينهما في باب الحصر[1] .

«إلا» الاستثنائية و «إلا» الشرطية

«إلا» المركبة من «ان» الشرطية و«لا» النافية ، وقعت في عدة مواقع من القرآن وحصل بين العلماء لبس بشأنها ، نحو :

«إلا تنصروه فقد نصره الله» (40/9)

---

(1) الاتقان ، ج 1 ص 161 .

«إلا تفعلوه تكن فتنة في الارض» (73/8)
«إلا تنفروا يعذبكم» (39/9)
«وإلا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين» (47/11)
«وإلا تصرف عني كيدهن» (33/12) .

ولاجل الشبه الصوري غلط بعضهم فقال في «إلا تفعلوه» : إنّ الاستثناء منقطع او متصل .

ولاحظ ذلك الزركشي على ابن مالك فقال : «مَن العجب ان ابن مالك على إمامته ذكرها في « شرح التسهيل» من اقسام «إلا» ، لكنه في «شرح الكافية» قال في باب الاستثناء : «لا حاجة للاحتراز عنها» (الزركشي ج 4 ص 241) .

والحال أن «إلا» على رأي الجمهور مركبة من «إن» التأكيد و«لا» النافية .

ولا نترك هذا المبحث دون أن نشير الى أن «إلا» قد تكون لها علاقة جذرية بالفعل«ألّى» الذي معناه التقصير ، يقال : ألّى الرجل قصّر وترك الجهد (ابن منظور اللسان [ألا]) ، خاصة وأنها ، كما قلنا ، لها علاقة في الاستثناء بمعنى القصر ، وليس من الغريب أن تحتفظ بعض الحروف بأصولها اللغوية الكاملة أحيانا لفظا ومعنى مثل «على» (حرفا واسما وفعلا) .

الباب الثالث

فصل وحيد :

بقية أدوات الاستثناء وأحكامها

نستعرض في هذا الفصل أدوات الاستثناء – عدا «إلا» التي تقدمت – بحسب نسبة ورودها في القرآن ، ويليها الادوات التى لم يأت لها ذكر مطلقا في الكتاب العزيز للمقارنة بينها وبين «إلا» ، وهي أكثر أدوات الاستثناء دورانا في القرآن من ناحية ، وبينها وبين الادوات الاخرى الاقل استعمالا :

غَيْر

تدرج «غير» في اسرة الاسماء ، وتفيد المغايرة وخلاف المماثلة[1] ، اي الدلالة على ان ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها في المعنى الذي ثبت له ايجابا أونفيا[2] .

وهي ملازمة للاضافة في التركيب النحوي ولا تتعرّف لشدة ابهامها معنى. وتحمل «غير» على الاستثناء حملا وتشبه به[3] ويشترط كي تؤدي معنى الاستثناء أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها في الإثبات والنفي فتقول :

جاء القوم غير زيد ، بالنصب ؛

وما جاءني أحد غير زيد ، بالرفع على الإبدال وبالنصب على الاستثناء ؛

---

(1) ابن يعيش ج 2 ص 68 .

(2) النحو الوافي ج 2 ص 351 .

(3) ابن يعيش ج 2 ص 83 .

وما جاءني غير زيد ، بالرفع ، لأنّه مفرّغ .

فلمّا كان في «غير» معنى مخالفة الإسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل «إلاّ» (وهو المستثنى منه) لما بعدها (وهو المستثنى) حُملت على الاستثناء وجعلت هي وما أضيفت إليه بمنزلة «إلاّ» وما بعدها .

حكم غير في الاستثناء :

يكون المستثنى الواقع بعد «غير» مجرورا دائما بالاضافة ، ويعرب مضافا اليه .

اما «غير» وهي المضاف ، فلانها اسم لا بد له من موقع إعرابي ، فيكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا على حسب موقعه من الجملة ، كشأن جميع الاسماء . وحكمه : «حكم الاسم الواقع بعد «إلا» . تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب ، وتعربه حسب الوظيفة عند التفريغ[1] . وفي هذا يقول ابن مالك :

واستثن مجرورا بـ «غيرٍ» معربا بما لمستثنى بـ «إلا» نسبا[2]

وتستعمل «ليس» مع «غير» كما تستعمل مع «إلا» في العطف للقصر[3] .

وبعد أن تأكّد لنا أن أغلب النحاة ، قدامى ومحدثين ، يحملون «غير» على الاستثناء حملا ، ويشبّهونها بها تبيّن لنا أنهّ يتعذّر علينا في كامل القرآن التمييز بين معنى الاستثناء الذي تُحمل عليه ومعنى الوصف الذي «هو أصلها»[4]

---

(1) الزمخشري ، المفصل ص 32 فصل 89 .

(2) والتقدير : استثن بكلمة : غير ، مجرورا اي : مستثنى مجرورا . حالة كون لفظ : «غير» معربًا بمثل ما نسب للمستثني بـ «إلا» . اي : معربا مثل اعرابه في الحالات المختلفة . يريد ان المستثنى بغير مجرورا دائما . وأن كلمة «غير» نفسها تضبط بالضبط الذي يكون للمستثنى بـ «إلا» فيما لو حذفت «غير» وحلت محلها «إلا» وجاء بعد «إلا» مستثناها .

(3) انظر فيما بعد الاداة «ليس» ص 122 .

(4) العبارة لابن هشام ، المغني ج أ ص 158 .

خاصّة وأن بحثنا يختصّ بالاستثناء دون سواه . وتأكّد لنا أنّ العدد الذي بلغته «غير» في القرآن وهو 94 يشمل الاستثناء وغيره من المعاني ، وذلك لأنّ الآيات ، وهي قليلة ، التي تردّدت في كتب النحو القديمة والحديثة[1] كانت في ذاتها محلّ خلاف وجدال نحوي ، أتُعرب استثناء أم نعتًا ؟ نذكر مثلا ما أورده منها ابن هشام[2] بمختلف قراءاتها ، قوله تعالى : «لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر» يقرأ برفع «غير» ، إمّا على أنّه نعت «للقاعدون» ، لانهم جنس ، وإمّا على أنّه استثناء وأبُدل على قياس الآية التي تحوي استثناء منفيا بـ«إلاّ» وهي «ما فعلوه إلاّ قليل منهم» .

كذلك قوله تعالى : «مالكم من إله غيره» ، قُرئت بالجرّ على أنّها نعت لإله ، وبالنصب على أنّها استثناء وبالرفع على أنّها بدل ؛ على قياس «لا إله إلاّ الله» لمن أعرب «الله» بدل .

على أنّ الزركشي[3] لم يسجّل أي مثال لـ«غير» في معنى الاستثناء ، واقتصر على ذكره فيها عرضا بقوله : «متى ما حسن موضعها «إلا» كانت استثناء» مثلما مرّ بذكر معناها الآخر بقوله : «ومتى ما حسن موضعها «لا» كانت حالا» . ولم يذكر في «غير» الا الوصف معنى لها . وقد ردد أغلب النحاة هذا المعنى لـ «غير» باعتبار ان استعمال «غير» في الاستثناء ليس هو الاكثر شيوعا ، وانما الاكثر ان تكون :

1– صفة للنكرة : نحو قوله تعالى : «نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل» (53/7)

– او صفة لشبه النكرة : وهو المعرفة المراد منها الجنس في قوله تعالى :

---

(1) ابن يعيش ج 2 ص 83 ، ابن هشام ج 1ص 158 ، الزركشي ج 4 ص 293 ، عباس حسن ج 2 ص 346 .
(2) المرجع السابق .
(3) ج 4 ص 293 .

«صراط الذين انعمت عليهم غيرِ المغضوب عليهم» (7/1)

فكلمة «غير» مجرورة ، وهي لذلك صفة لكلمة «الذين» ، والمراد بها جنس لاقوام معينين ، ويقصد بالصفة الجانب المعنوي أما الوظيفي فهي تعرب نعتا ؛ وليست «غير» للاستثناء ، اذ لو كانت للاستثناء لوجب نصبها .

واذا وقعت نعتًا فانها تكون بمعنى مغاير ، فان الغضب ضد النعمة ، والاول هم المؤمنون ، والثاني هم الكفّار[1] .

وفي كتاب المفردات للراغب الاصبهاني «غير» تقال على اوجه :

– **الاول** : ان تكون للنفي المجرد من غير اثبات معنى به ،

نحو : مررت برجل غيرِ قائم ، اي لا قائم .

قال تعالى : «ومن أَضَلّ ممن اتبع هواه بغيرِ هدى» (50/28)

«وهو في الخصام غيرُ مبين» (18/43) .

– **الثاني** : بمعنى «إلا» فيستثنى بها ، وتوصف به النكرة ،

نحو : «ما علمت لكم من اله غيري» (85/7) .

«هل من خالق غيرُ اللهِ» (53/3) .

– **الثالث** : لنفي الصورة من غير مادتها .

نحو : الماء اذا كان حارا غيرُهُ اذا كان باردا

ومنه قوله تعالى : «كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرَها»

– **الرابع** : ان يكون ذلك متناولا لذات ، نحو :

قوله : «اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون على الله غير الحق» (53/6)

وقوله : «أغير الله أبغي ربّاً» (164/6)

(1) البرهان ج 4 ص 29 .

وقوله : «ائت بقرآن غيرِ هذا» (15/10)

وقوله : «ويستبدل ربي قوما غيركم» (38/47)

لَمَّا

هي التي تماثل «إلا» في الحرفية وفي الدلالة على الاستثناء . وهي غير «لـمّا» الظرفية ، وغير «لـمّا» الجازمة وهي لا تدخل إلا على جملة اسمية . كقوله تعالى : «إنّ كل نفس لـمّا عليها حافظ» (4/86) وفي قوله تعالى : «وان كل ذلك لّما متاع الحياة الدنيا» (35/43) «وإن كلّ لـمّا جميع لدينا محضرون» 32/34[1]. وقرأ ابن مسعود : «وإن منّا لـمّا له مقام معلوم» 164/37 ، أي الاّ له . «ان» في صدر هذه الجملة نافية .

وقد تدخل «لـمّا» على جملة فعلية ماضوية لفظا لا معنى اي فعلها ماض في لفظه مستقبل في معناه ، نحو : انشدك لما فعلت ، اي انشدك بالله واستحلفك إلا فعلت . والمعنى : ما اسألك إلا فعلك ، على تقدير إلا ان تفعل كذا (في المستقبل) .

وفي نص القرآن ذكرت «لـمّا» مع التركيب الاسمي دون الفعلي ، لانها تتماشى والسياق البلاغي الذي يهدف اليه القرآن .

وقد كان تواترها فيه مرتين فقط بالنسبة الى «إلاّ» التي ذكرت 654 مرة .

حاشا

«حاشا» ، من الادوات التي استعملت في القرآن بمعنى الاستثناء ، وهي حرف عند سيبويه ، لانها لو كانت فعلا لجاز أن تكون صلة لـ «ما» كما يجوز ذلك في «خلا» ، وعند المبرد قد تكون حرفا وقد تكون فعلا ، لانها تأخذ

---

(1) همع ، ج 3 ، ص 298 .

خصائص الافعال ، من ذلك أنه يدخل على لام الجر ، قال الله تعالى : «حاشا لله» ، ومنها أنه يدخله الحذف ، نحو حاش لزيد ، وقد قرىء «حاش لله» ، ومعنى قوله «حاش لله» براءةُ الله ، مأخوذ من قولهم كنت في حشا فلان أي في ناحيته . وفي الصحاح : «حاش لله ، أي معاذ الله ، وقرِىء «حاش لله» ، بلا ألف إتباعا للكتاب ، وإلا فالاصل بالالف»[1] .

وعند سيبويه الحرف «حاشا» يجرّ ما بعده ، وهو وما بعده في موضع نصب بما قبله ، وفيه معنى الاستثناء ، تقول : أتاني القومُ حاشا زيدٍ ، والمعنى سوى زيدٍ .

فحاشا إذن لفظ مشترك بين الحرفية والفعلية[2] ، فإن اعتقدت فيها الحرفيّة جررت ما بعدها ؛ وإن اعتقدت فيها الفعليّة نصبت بها ؛ وصارت كلفظ «على» مشتركة بين الحرف والفعل . وهذا لا خلاف فيه[3] .

وقال الزركشي في البرهان ان «حاشا» اسم[4] .

معاني حاشا :

– تأتي «حاشا» بمعنى التنزيه : كقوله تعالي : «حاش لله» (51/12) ، بدليل قول بعضهم : حاشًا لله بالتنوين ، كما قيل : براءةً من الله . من كذا اي حاشًا لله بالتنوين كقولهم : رَعْيًا لزيدٍ .

وقراءة ابن مسعود «حاشا الله» بالاضافة ، فهذا مثل «سبحان الله» و«معاذا الله» .

– وقيل : بمعنى جانب يوسف المعصية لاجل لله ، وهذا لا يأتي في :

(1) الصحاح [حشا] .
(2) وذكر كاتب مقال الاستثناء في دائرة المعارف الاسلامية أنها اسم فعل .
(3) شرح المفصّل ج 2 ص 78 .
(4) ج 4 ص 271 .

«حاش لله ما هذا بشرا» (31/12) .

– قال الفارسي وهو فاعل ، من الحشا الذي هو «**الناحيّة**» أي صار في ناحية ، أي بعُد مما رُميّ به وتنحّى عنه فلم يَغشَه ولم يُلابسْه .

– وقد بين ابن مالك أن الاداة «حاشا» شبيهة بالاداة «خلا» في كل احكامها . لكن لا تجيء «ما» قبل «حاشا» : وان فيها لغات اشهرها : «حاش» ، «حشا» حيث يقول :

وكخلا ، حاشا ، ولا تصْحَبُ ما وقيل : «حاش» وحشَا فاحْفَظهُمَا

وقد ذكرت «حاش» (بخط المصحف) مرتين فقط في القرآن في سورة يوسف في الآيتين 31 و51 : «وقطعن ايديهنّ وقلن حاشا لله ما هذا بشر إنْ هذا الاّ ملاك كريم» 31/12 ؛ «قال ما خطبكنّ إذ راودتن يوسفَ عن نفسه قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء» 51/12 .

سوى

تدخل «سوى» في زمرة ادوات الاستثناء . على أنها لم تذكر في القرآن بالمرة بمعنى الاستثناء .

وفيها لغات مختلفة : سِوًى ، سُوًى ، سَوَاءٌ ، سِوَاءٌ .

وهي تشبه «غير» في معنى الاستثناء وفي الحكم ، فيأتي المستثنى دائما مجرورا باضافتها اليه .

ولا تظهر في «سوى» علامة الاعراب مهما كانت وظيفة مجموعتها لانها مختومة بالف ، فتقول : مررت بالقوم سواك ، جاءوني سواك ، رأيتهم سواك . وفي ذلك يقول ابن مالك :

ولـ سِوًى ، سُوًى ، سواء اجعلا على الاصح ما لغير جُعلا[1]

ورأي الجمهور انها ظرف من ظروف الامكنة ومعناه اذا أُضيف كمعنى مكانك . فإذا قلت جاءني رجل سواك ، فكأنك قلت : رجل مكانك ، أي في موضعك وبدل منك ، فتنصب سواك على كل حال لانه ظرف[2].

والذي يدل على ظرفيتها انها تقع صلة (للموصول) فتقول : جاءني الذي سواك ، ورأيت الذي سواك ، ومررت بالذي سواك ، كما تقول : جاءني الذي عندك .

وقد شرح الاصبهاني في المفردات سوى[3] بقوله : سوا ، المساواة ، المعادلة بالذرع والوزن والكيل . يقال : هذا الثوب مساو لذاك الثوب ، وهذا الدرهم مساو لذاك الدرهم .

ولاعتبار المعادلة فيه استعمل استعمال العدل ، قال الشاعر :

أبين فلا تعطوا السواء عدونا

(السواء العدل)

وتسوية الشيء جعله سواء ، إما في الرفعة أو في الضعة ، وقوله تعالى : «ونفس وما سواها» ، فإشارة الى القوى التي جعلها مقوّمة للنفس فنسب الفعل اليها[4] .

قد تكون احيانا بمعنى «لاسيما»[5].

---

(1) التقدير : أن سو غير في الاستثناء ، والاصح انها ليست ظرفا الا عند فريق .
(2) المرجع نفسه ، ابن يعيش .
(3) ص 366 .
(4) ص 367 .
(5) النحو الوافي ، ج 2 ص 334 .

لاسيما

«لاسيما» ، اسم متركب من ثلاثة عناصر «لا» و«سي» و«ما» ، والسيّ المثل وتشديد يائه ودخول «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجب عند ثعلب . وذكر غيره أنه قد تخفف وقد تحذف الواو ، وهي عند الفارسي نصب على الحال . وعند غيره لـ «لا» التبرئة ، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرّ ، (على جعل «ما» زائدة مؤكدة ، وخفض ما بعدها بإضافة «السي» اليه . فكأنه قال : ولاسي زيد ، أي ولا مثل زيد) والرفع مطلقا (على جعل «ما» بمعنى «الذي» ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدإ محذوف ، أو خبر اللام مع كف «ما» وإلغاء ما هي له) والنصب أيضا إذا كان نكرة ، والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف و«ما» موصولة أو نكرة موصوفة ، وعند بعضهم «ما» كافة عن الاضافة ولا يبنى ما هو مضاف لان المبني مشابه للحروف ، ولا يصح إضافة الحروف[1] ، ولذلك نزّلوا «لاسيما» منزلة «إلا» في الاستثناء . ويذكر ابن هشام «من يردّ ذلك بأن المستثنى مُخرَج وما بعدها داخل من باب أولى ، وأُجيبَ بأنه مخرج ممّا أفهمه الكلام السابق من مساواتها لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً»[2] ويقول ابن يعيش : «ولا يستثنى بـ«سيما» الا ومعه جحْدٌ أي عند اقترانها بلا النافية . فلو قلت جاءني القوم سيما زيد ، لم يجز حتى تأتي بـ«لا» . ولا يستثنى بـ«لاسيما» الا فيما يراد تعظيمه[3] .

---

(1) ابن يعيش ، ج 2 ص 85 .

(2) ابن هشام ج 1 ص 140 .

(3) وهناك من يرى بأن حشرها في الاستثناء تجوز من النحاة إذ أنها للتخصيص وليست من الاستثناء في شيء ولاسيما أنها منقطعة صناعيا عما قبلها ، فالواو للاستئناف غالبا ، كذا ذكر لي أستاذنا المشرف في بعض تعليقاته .

عدا و خلا

فإنّ المستثنى بهما لا يكون إلاّ منصوباً ، سواء كان الإستثناء من موجب أو منفيّ ، تقول : قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا

ما قام أحد خلا زيدا وعدا عمرا .

ويعتبر ما بعدهما مخرَجٌ ممّا قبلهما ، فهو بعد الموجب منفي ، وبعد المنفيّ موجب مثبت . وإنّما كان المستثنى به منصوبا لإنّهما فعلان ماضيان ، وفاعلهما مضمر مستتر فيهما ، لا يظهر في تثنية ولا جمع[1] . فتقول : قام القوم خلا زيدا ، وخلا الزيدَيْن ، وخلا الزيدِين . وكذلك عدا والتّقدير : خلا بعضهم زيدا ، وعدا بعضهم زيدا ، وخلا بعضهم الزيدَين وعدا بعضهم الزيدِين . وكذلك الأمر في الجمع . والفاعل المضمر المقدّر بالبعض موحّد دائما ، لا يتغيّر سواء كان المستثنى منه في المثنى أو في الجمع ، لأنّ البعض يقع على المثنى والجمع على حسب المستثنى منه . فلا بدّ من نصب ما بعدهما بأنّه مفعول[2] .
فأمّا «خلا» فإنّه فعل لازم في أصله لا يتعدى إلاّ في الإستثناء خاصة وأمّا «عدا» فهو متعد في أصله ، من عداه الأمر يعدوه إذا جاوزه ، وانما استثنى بهما وان لم يكن لفظهما جحْدا لما فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشيء ، فجريا في هذا المكان مجرى ليس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك في ليس ولا يكون . وبعض العرب يجعل «خلا» حرف جرّ ، فيجرّ المستثنى على كلّ حال ، فيكون لفظها مشتركا بين الحرف والفعل ، فإن اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها وإن اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها وصارت كلفظ «على» مشتركة بين الحرف والفعل .

وأمّا «عدا» فهي فعل ، ولم يحك سيبويه ولا أبو العباس المبرّد فيها الحرفية

(1) شرح المفصل ج 2 ص 77

(2) نفس المرجع ص77 .

وإنّما حكاها أبو الحسن الأخفش فعدها مع «خلا» مما يجر .

أمّا «ما عدا» و«ما خلا» فلا يقع بعدهما إلاّ منصوب ، لأنّ «ما» فيهما مصدرية ، فلا تكون صلتها إلاّ فعلا وفاعلها مضمر ، و«ما» وما بعدها في موضع مصدر منصوب[1] فإذا قلت : قام القوم ما خلا زيدا وما عدا بكرا فكأنّك قلت : خلوّ زيد وعدوّ بكر ، كأنّك قلت قام القوم مُجاوزَتهم زيدا وذلك المصدر في موضع الحال . قال لبيد :

ألاَ كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ اباطِلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بـ«ما خلا»

ليس ولا يكون

كذلك الاستثناء بـ«ليس» و«لا يكون» ، لا يكون المستثنى بهما إلاّ منصوباً، منفياً كان المستثنى منه أو موجبا .

وذلك قولك في الموجب : قام القومُ ليس زيدًا ولا يكون زيدًا

وتقول في المنفي : ما قام القومُ ليس زيدًا ولا يكون زيدًا

وانتصاب المستثنى هنا بأنه **خبر ليس ولا يكون**

واسمهما مضمر ، والتقدير : ليس بعضُهُمْ زيدًا ، و لا يكون بعضهم زيدا . ولا يظهر هذا الاسم المقدّر (أي بعضهم) مثلما ظهر في «خلا» و«عدا» ، لانّ هذه الافعال أُنِيبَتْ في الاستثناء عن «إلا» ، فكما لا يكون بعد «إلا» في الاستثناء الا اسم واحد ، فكذلك لا يكون بعد هذه الافعال الا اسم واحد لانها في معناها .

وفي ادوات الاستثناء التي تكون افعالا فقط ، او التي تصلح لان تكون

---

(1) شرح المفصّل ج 2 ص 78 .

افعالا وحروفا يقول ابن مالك ، وقد خلطها :

وَاسْتَثْنِ ناصباً بـ «ليس وخلا» وبـ «عدا» وبـ«يكون» بعد «لا»[1]

ناصبا المستثنى بها ، وفي هذه الحالة التي تنصب فيها المستثنى يتعيّن ان تكون افعالا خالصة . ثم اردف قائلا :

واجْرُرْ بسابقيْ «يكون» إنْ تُرِدْ وبعدَ «مَا» انْصُبْ وانْجرَارٌ قد يَرِدْ[2]

وأوضح بعد ذلك انهما في حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفيْ جر ، وانهما في حالة نصبه يعتبران فعلين :

وحيثُ جرَّا فَهُما حَرفانِ كما هما ان نصبا فعلان

ثم بين ان الاداة : «حاشا» شبيهة بالاداة «خلا» في كل احكامها . لكن لا تجيء «ما» قبل «حاشا» ، وأنّ فيها لغات اشهرها «حاش» ، «حشا» حيث يقول :

وكخلا حاشا ولا تَصحَبُ ما وقيل حاش و حشا فاحفظْهُما[3]

أو

ذكرها ابن هشام في كتابه مغني اللبيب بقوله[4] :

---

(1) شرح المفصل ج 2 ص 78 .

(2) اي : إِسْتَثْنِ بالادوات التي ذكرها ، (وهي : ليس – خلا – عدا – يكون ، بشرط وقوع «يكون» بعد «لا» النافية .

(3) يقول : جر المستثنى بالاداتين السابقتين على «يكون» ان شئت ؛ وهما : «خلا» و«عدا» وان شئت فانصبه بعدهما ويكون النصب واجبا حين تسبقهما : «ما» . ولم يذكر نوع «ما» وانها المصدرية . ثم اشار الى رأي ضعيف مردود ؛ هو انهما قد يجران المستثنى احيانا مع وجود «ما» قبلهما ـ على اعتبارها زائدة .

(4) ج 1 ص 61 .

او = حرف عطف ، ذكر له المتأخرون معاني انتهت الى اثني عشر .

الثامن منها : ان تكون بمعنى «إلا» في الاستثناء . وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار«أن» كقولك : لأَقْتُلَنَّهُ أو يُسْلِمَ . وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى : «لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة»[1] . ولم أتبين في القرآن مثل هذا المعنى ، ولم يذكر النحاة والبلاغيون هذه الاداة عند تعرضهم لباب الاستثناء .

حتى

«حتى» من الأدوات التي لم تذكر أيضا في القرآن في معنى الإستثناء إطلاقا. ولم نتعرف على هذا المعنى لها إلاّ عند ابن هشام في قوله : حرف يأتي لأحد ثلاثة معان :

- إنتهاء الغاية ، وهو الغالب .
- التعليل .
- وبمعنى «إلا» في الاستثناء ، وهذا أقلها ، وقلّ من يذكره[2] . وهذا المعنى ، أي «حتى» المرادفة لـ «إلاّ» ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم «والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل» المعنى : حتّى أن تفعل .

بيد

تكون «بيد» للاستثناء بمعنى «غير» (فى أحد معنيين لها) ، وهي اسم ملازم للاضافة الى «أنّ» وصلتها ، ولا يقع الاسم «بيدَ» مرفوعا ولا مجرورا

(1) ابن هشام ج 1 ص 66 .
(2) مغني اللبيب ج 1 ص 122 ، الجنى الداني ص 554 .

بل منصوبا ، ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا ، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة ، ومنه الحديث : «نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا» . وفي الصحاح للجوهري : «بيد» بمعنى «غير» ، يقال إنه كثير المال بيد أنه بخيل»[1] ويضيف ابن هشام : «وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكّيت ، وأن بعضهم فسّرها فيه بمعنى «على» ، وأن تفسيرها بغير أعلى»[2] .

وأضاف السكاكي «بله» عند الاخفش[3] وكذا «دون» عند من يرى الاستثناء بها[4] .

ورغم اجتهادنا فنحن نعتقد أننا لم نلمّ بكل ما قيل أو ما هو من حقيقة الاستثناء في القرآن الكريم ، لتشعب الخلافات وكثرة التخريجات والتأويلات اللغوية في الكتب القديمة ، ولغياب صورة واضحة لدينا عن وجوه الاستثناء في كلام العرب شعرا ونثرا ، مما زامن القرآن أو جاء بعده . وما هي إلا محاولة قمنا بها لتوطئة الارض أمام من يزمع التوسع أكثر وتدقيق العلم بالاستثناء في أساليب البيان العربي سابقا ولاحقا .

على أننا نسجّل أنّ القرآن هو المدوّنه الوحيدة المكتوبة التي ظلت عبر العصور محفوظة ثابتة ، لذلك ارتبطت نشأة النحو بها وتأثرت بها أصوله وقواعده . وكان من الضروري أن يواكب النحو تطور لغة هذه الأمّة في مسارها الحضاري ويتأثّر بها ويؤثر في لغتها . ومن هنا كان عرضة للتطوّر في ذاته والتغيير ، وبقي- قابلاً حتى عند أشدّ المتشبثين بسلامة اللغة للتفاعل والتطور ، شأنه شأن كل نحو في اللغات الحية حتى وإن ارتبطت بكتاب مقدس .

---

(1) الصحاح ، [بيد] .

(2) المغني ، ج 1 ص 114 .

(3) المفتاح ص 46 .

(4) راجع همع الهوامع ج 3 ص 299 .

والقضية التي تتبادر إلى الذّهن في هذا المجال هي : كيف نظر النحاة إلى الإستثناء في القرآن ؟ وماهي الآيات التي تداولوها وناقشوها ؟

أوّل ملاحظة نبدؤها في هذا الموضوع هو أنّ النحاة لم يتعرّضوا إلى كلّ التراكيب التي ذكرت في القرآن ، بل ركّزوا علي تراكيب ذات خصائص معينة وكانت محلّ جدل بينهم ـ نذكر منها بالخصوص :

– الإستثناء التام غير الموجب ، الذي يحتمل وجهين من الاعراب إمّا البدلية أو النصب على الاستثناء :

فقوله تعالى : «ما فعلوه إلاّ قليل» وقوله : «لا يلتفت منكم أحد إلاّ امرآتك» تداولتهما جلّ الكتب النحويّة إن لم نقل كلّها . ومنهم من اختار البدل ، ورَفَعَ «قليل» على أنّه بدل من الضمير «ه» و«امرأتك» بدل من «أحد» ومنهم من نصبهما على أصل الباب .

– أمّا التركيب الآخر الذي استقطب اهتمام النحاة القدامى والمحدثين منذ عهد سيبويه إلى يومنا هذا هو الإستثناء المنقطع . فقد حظي هذا النوع بعناية كبيرة وذكروا فيه الكثير من الآيات منها ما اتفقوا عليها ، ومنها ما بقيت محلّ خلاف بينهم إلى اليوم ، لما تحتمله من تأويل وتجويز وتقدير . وقد جمع سيبويه في كتابه عدداً من هذه التراكيب (تحت عنوان : هذا باب ما لا يكون إلاّ على معنى لكن) معلّقا «أنّ هذه الضرب في القرآن كثير[1]» ، وهي : قوله : «لا عاصم اليوم من أمر الله إلاّ من رحم» أي ولكن من رحم . وقوله : «فلولا كان من القُرُون من قبلكم أولوا بقيةٍ يَنهَوْن عن الفساد في الأرض إلاّ قليلا ممن أنْجَيْنا منهم» أي ولكنّ قليلا ممن أنجينا منهم . وقوله : «أُخرجوا من ديارهم بغير حقٍّ إلاّ أن يقولوا ربُّنا اللهُ» أي ولكنّهم يقولون ربّنا اللهُ .

---

(1) ج 1 ص 367 .

وقد أضاف الزركشي في كتابه البرهان مجموعة أخرى وكبيرة لهذا النوع[1] .

– والتركيب الآخر الذي يردّده أغلب النحاة تقريبا هو التركيب الذي وردت فيه «إلاّ» بمعنى «غير» في قوله تعالى : «لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ اللّه لَفَسَدَتَا» .

– ولم يسلم الاستثناء التام الموجب ، هو نفسه ، من الجدل والتأويل : فالأصل في إعرابه النصب دائما ، إلاّ أن من النحاة من قروًا قوله تعالى : «فشربوا منه إلاّ قليل منهم» بالرفع ، وكلّفوا أنفسهم عناء التأويل والتقدير ليجعلوا الكلام تاما غير موجب[2] ، أمّا قوله تعالى : «يأبى الله إلاّ أن يتمّ نوره» وقوله : «وإنّها لكبيرة إلاّ على الخاشعين» . فهاتان الآياتان ذكرهما جلّ النحاة وأدرجاهما في باب المفرّغ الذي يشترط فيه عدم التمام وعدم الإيجاب ، واعتبروا أن عدم التمام متوفّر بما أنّ المستثنى منه لم يذكر ، وأنّ عدم الإيجاب يتحقق بتعويض «يأبي» بمعناها المعجمي وهو «لا يريد» . وإنّها لكبيرة بمعناها «إنّها لا تسهل» .

على أنّ هذا التأويل لا يشاطرهم فيه أحيانا بعض الدارسين ، ويفسّرونه بمحاولة من النحاة لإخضاع القرآن لأساليبهم اللغوية[3] وتسليط نظرياتهم عليه مبرهنين بذلك عن جانب الضعف لديهم وعدم التكامل في التنظير النحوى ، وذلك برأيهم لتشبثهم بتأسيس منهج نحوى اعتمادا على «نصّ» ثابت ليس هو كل اللغة ولا يمثل عامة تراث اللغة وحيويتَها في جميع العصور والاقطار ونحن وإن كنّا نحترز بإزاء هذا الرأي المتحامل في الظاهر على النحاة القدامى إلا أننا

(1) انظر ص 103–110 من الدراسة .

(2) انظر قبله ص 34 الحالة الثانية .

(3) الفتلي ، أساليب الاستثناء عند القدماء ، مجلة المجمع العلمي العراقي ج 4 م 38 ، ص 252 .

نستطيع أن نقول إن دراسة الظاهرات النحوية في اللغة العربية لا ينبغي أن تقتصر على القرآن لرصدها وإن كان ينبغي أن تنطلق منه لأهميته وإعجازه ، وهو ما قدّرنا محاولته في هذا العمل . ويعذر لنا بهذا الرأي أن القرآن نزل باللغة الفصحى ، ولم يكن كل العرب يتكلمها ، بل ظل بعضهم حتى بعد نزول القرآن يستعملها ويقرأ بها ، ومنه كانت القراءات كما هو معلوم . وتدلنا دراستنا للاستثناء عامة ولادواته على النسبة المختلفة من استعمالاتها ، ولا ندرى حقّا عما يدلّ ذ لك ، لاننا لا نملك معرفة أو علما بنسبة استعمال تلك الأدوات في عامة كلام العرب بمختلف القبائل ، ولا عن نسبة بعضها الى البعض الآخر ، فنسبة التواتر تبقى غامضة لدينا بين الحجازيين والتميميين أهل الجنوب ، وقد وقعت محاولات شتى لدراسة نسبة الالفاظ القرآنية من لغات العرب ولهجاتها ، تحقيقا أو تدقيقا لقولهم بأن القرآن نزل بلغة قريش دون لغات القبائل الأخرى إلا فيما ندر ، وقد بيّنت الدراسة مثلا التي قام بها بعض الباحثين على ألفاظ معينة على خلاف في هذا الباب[1] .

على أنّنا نعتقد أن كلّ لغة تتطور ، وحرّي بها أن تتأثر وتؤثّر عبر العصور وأن تثبت كيانها وتعتزّ بلغتها وطبيعي أن يحصل هذا الإختلاف ما دمنا نؤمن بالتطوّر . من أجل ذلك نعتقد أنّ النحو القديم أو خاصّة منه نحو سيبويه هو أقرب للقرآن لأنّه ألصق بالفترة التي نزل فيها وأنّه هو أصل النحو العربي بحكم اعتماده علي هذه المدوّنة التي تميّزت عن غيرها لكونها نصّ مكتوب ثابت ومضبوط .

ونحن نلاحظ أن التراكيب والمصطلحات التي استمدّها سيبويه من القرآن وذكرها في كتابه حول موضوع الإستثناء هي التي تستعمل حتى يومنا هذا[2] . فقد بقيت معروفة في كلّ الكتب التي صُنّفت بعد ذلك مع

(1) اليعلاوي ، ملاحظات على لغة القرآن ، الحوليات ، ع 7 (1970) ص 35 .

(2) د . عبد الحسين الفتلي ، أساليب الاستثناء عند النحاة القدامى ، مجلة المجمع ج 4 م 38 ص 252 .

اختلاف في المواضيع وفي عبارات التأويل والتقدير . أمّا ما كان محلّ خلاف بين الكوفين والبصريين ومن تابعهم من المتأخرين فجله جدل يعود أصلـه إلى تصوّرهم لعمل «إلاّ» في المستثنى ، أو عمل ما قبلـها من فعل أو شبهه[1] ، أو ربّما هو راجع إلى لغاتهم المختلفة[2] .

---

(1) انظر آراء النحاة فيما تقدم ص 10 .

(2) انظر الانصاف في مسائل الخلاف .

الباب الرابع
الحصر

رأينا الاستثناء يقع مفرّغا ، واعتبره بعضهم نوعا قائما بنفسه من أنواع الاستثناء ، وللاهمية التي خصها به النحويون والبلاغيون كل من ناحيته خصصنا له هذا الباب ، لتلك الاهمية من ناحية ، ولأهميته المتميزة في القرآن الكريم . وسوف لا نعيد هنا ما قلناه بصدد الاستثناء المفرّغ ، وهو لبّ مبحث القصر ، بل سننكب على دراسته من الناحية الاسلوبية المحضة ، ونتعرّف على جوانب استعمالاته المتنوّعة في القرآن ، مقتصرين ، بطبيعة بحثنا ، على القصر المتوسّل بأدوات الاستثناء فقط ، إذ كما هو معلوم يكون الحصر بطرق مختلفة ليس منها أدوات الاستثناء في الغالب . فالشكل الاستثنائى للحصر هو الذي سيشغلنا في هذه الدراسة ، وليس الحصر والاختصاص بصورة عامة . وسنمر عبر هذه المحاولة بتعريف المصطلحات المتداخلة أحيانا والمتضاربة أحيانا ، المتداولة بين كتب النحو وكتب البلاغة ، لنميّز إختلافها في ذاتها واختلافها في حقيقة الامر بالنسبة الى ما تطلق عليه .

مصطلح الحصر

استعملنا قصدا فيما تقدم من مدخل لهذا المبحث ثلاث كلمات مختلفة ، وكأنها شيء واحد ، أو عبارات متقاربة لمعنى واحد ، والحقيقة أن مكان تفصيل مفهوم هذه المصطلحات وغيرها هو الذى ينبغي أن نوضحه الآن .

فلو حصرنا مجموع الكلمات الاصطلاحية المتداولة في هذا الباب لدى

النحاة ولدى البلاغيين لوجدناها ربما لا تتجاوز الاربعة أو الخمسة مصطلحات ، وهي باعتبار مصطلح الاستثناء نفسه أو بإخراجه : الحصر والقصر والاختصاص والتخصيص .

ويجدر في الاول أن نلاحظ أنه ليس من الصائب حملُ القدامى على الخلط بين هذه الكلمات وقلة توفيقهم في اختيار مصطلح واحد ، تجنبا للبس والفوضى الاصطلاحية . فقد يكون التداخل العضوي أو المعنوي ، مهما يكن بسيطا ، هو الذي يجعلهم يتصرفون بالقول بين هذه الكلمات . وليس من الغريب أن نلاحظ أنهم يستعملون الحصر ويعبرون بالقصر ويستعملون القصر ويعبرون بالحصر في سياق كلامهم ، ولكن الغريب أن لا نلاحظ علاقة ما بين الكلمتين من حيث التجانس اللفظي فضلا عن التطابق المعنوي الذي يكاد يكون دقيقا وسهولة التعبير بأحدهما في تسمية عناصر الآخر .

تعريف الحصر

وإذا استبعدنا الاختصاص موقتا والتخصيص لعلاقتهما العامة بالقصر دون تطابقهما به ، فإنه يبقى بين أيدينا لفظتا الحصر والقصر ، وهما مدار الاشتراك في التعبير بهما عن شيء واحد ، كما قلنا ، لشبههما المعنوي واللفظي ، ولان التعبير بالاشتقاق من عنصر القصر لتحديد أطراف الحصر هو الامر الانسب لغويا ، بينما التعبير عن طرفي الحصر بالاشتقاق من اللفظ ذاته يكاد ، بل لا نجده مطلقا لدى مصنف من المصنفين القدامى للنحو والبلاغة . وهذا أبرز ما توصلنا اليه لحل قضية تداول لفظين أو تزاحم لفظين للدلالة على مدلول واحد .

وقد نبّه العلماء على ورود اللفظين بمعنى واحد في القرآن وهو معنى التضييق والحبس والحجز ، في قوله تعالى : «حور مقصورات في الخيام»[1]

(1) الرحمن 72 .

و«وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد»[1] . ومنه المعنى الاصطلاحي الذى يذكره التهانوي للقصر بقوله : «هو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عمّا عداه»[2] ، ويحدّده السيوطي بقوله : «أما الحصر ويقال له القصر فهو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص»[3] . ولفظ التخصيص نفسه عرّف به التهانوي القصر في موضع آخر ملاحظاً مثل السيوطي ترادف لفظي الحصر والقصر[4] .

وممّا يؤكد تطابق اللفظين والضرورة الاشتقاقية لتسمية أطراف الحصر من القصر أي المادة اللغوية هو ذكر السيوطي لعنوان الباب بالحصر واستعمال لفظي المقصور والمقصور عليه لتمييز طرفيْه ، كما قلنا ، ونجد هذا جاريا حتّى عند المحدثين فمثلا نرى صاحب معجم المصطلحات البلاغية يتحدث عن الحصر ويكاد لا يستعمل إلا مرة واحدة الكلمة في مدخل الباب بينما بقية ألفاظه بالمقصور والمقصور عليه ، والغريب أننا نجده في باب القصر أي في مادة إدخال القصر يحيل على باب الحصر ولا يتحدث إلا بكلمات قليلة عن المادة[5] حَصَره يحصره حَصْرا : ضيّق عليه وأحاط به ، والحصر الإحاطة والتضييق .

والجرجاني وحده هو الذي التزم لفظة القصر في الباب الذي خصه له في كتابه دلائل الاعجاز[6] .

---

(1) التوبة 5 .

(2) كشاف ج 1 ص 294 .

(3) الاتقان 49 .

(4) ص 1183 .

(5) د . أحمد مطلوب ، معجم . . [حصر] ج 2 ص 448 و[قصر] 3 ص 136» والحصر هو القصْر ، ومعناه تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص كتخصيص المبتدأ بالخبر بطريق النفي في قوله تعالى : «وما الحياة الدنيا إلا متاعُ الغُرور» (الحديد 20/57) ، وتخضيص الخبر المبتدأ مثل : لا إله إلاّ الله . 35/37» .

(6) 216 .

أما مفهوم الاختصاص ، فلم يطابقه بمفهوم القصر أحدٌ من القدامى ، وإنما غاية ما هناك أنهم عرّفوا به الحصر من بعض مشابهه (كالجرجاني ، في المصدر المتقدم[1]) ويأتي السيوطي ليوضح الفرق بين الحصر والاختصاص بقوله : «والفرق بينهما أن الحصر نفيُ غير المذكور وإثبات المذكور ، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه» . ويظهر أن عملية الالتباس بين الحصر والاختصاص أفرغت مجهود كثير من العلماء في تفسير كلام الله وعرّضت آراء بعضهم للنقض والاختلاف والاحالة في الفهم أحيانا للقرآن الكريم ، ولذلك تصدّى لها بكتاب مفرد الشيخ تقي الدين السبكي والد بهاء الدين المشهور سمّاه «الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص» . وهو كتاب مفقود مع الاسف[2] ، ولعله استفرغ فيه مختلف أقوال العلماء التي نجدها ملخصة في السيوطي[3] .

الفرق بين الحصر والاختصاص

وأهم ما نخرج به منها أن الحصر فيه معنى زائد على الاختصاص[4] واقتبس السيوطي من كلام الشيخ السبكي صاحب الاقتناص قوله : «اشتهر كلام الناس في أن **تقديم المعمول يفيد الاختصاص** ومن الناس من ينكر ذلك ويقول إنّما يفيد الاهتمام . وقد قال سيبويه في كتابه : و هم يقدّمون ما هم به أعنى ، والبيانيون على إفادته الاختصاص ؛ ويفهم كثير من الناس من الاختصاص

(1) الجرجاني استعمل اللفظين معاً عنواناً لبعض أبواب الدلائل : «باب الحصر والإختصاص ، فصل من إنّما ومواقعها » (الدلائل ص 216) . ويرادف بينهما في تحليلاته . ويذكر التهانوي في ضبطه لمعنى الاختصاص «وعند بعض أهل البيان هو الحصر وبعضُهم فرّق بينهما» الكشاف ص 427 و294 ويعيد هذه الملاحظة في مادة الحصر ، «وكثير من الناس لا يفرق بينه وبين الإختصاص وبعضهم فرّق بينهمًا» .

(2) يشير اليه حاجي خليفة ، ج 1 ص 135 ط 1941

(3) الاتقان ج 1 ص 52 .

(4) المرجع السابق .

الحصر وليس كذلك ، وإنّما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر ؛ والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر وإنّما عبّروا بالاختصاص . والفرق بينهما : ان الحصر إثبات المذكور و نفي غير المذكور . والاختصاص : قصد الخاص من جهة خصوصه»[1] . ويقف السيوطي عند التعارض في فهم الاختصاص والحصر بين الزمخشري وغيره ممن ردّ عليه في فهمه للآية الكريمة «وبالآخرة هم يوقنون» فيقول : «وقد قال الزمخشري : في «وبالآخرة هم يوقنون» ، في تقديم الآخرة وبناء يوقنون على «هم» تعريضٌ بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته ، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان ، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أُنزل إليك وما أنزل من قبلك . وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن ؛ وقد اعترض عليه بعضهم فقال تقديم الاخرة أفاد أن ايقانهم مقصور على أنه ايقان بالآخرة لا بغيرها ، وهذا الاعتراض من قائله مبني على ما فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر وليس كذلك . ثم قال المعترض : وتقديم «هم» افاد أنّ هذا القصر مختص بهم ، فيكون ايقان غيرهم بالآخرة ايمانا بغيرها حيث قالوا : «لن تمسّنا النار» ، وهذا منه ايضا استمرار على ما في ذهنه من الحصر ، اي ان المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة ، واهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها» . واردف السيوطي قائلا : «إن هذا الفهم عجيب الجأه إليه فهمه الحقير ، وهو ممنوع»[2] .

فقد اتضح لنا إذن أن الاختصاص هو طريقة من طرق الحصر ولكنه ليس كل الحصر و لا يستعمل الاستثناء بخلاف الحصر الذي يستعمل فيما يستعمل الاستثناء وغيره . وقد مرّ بنا تعريف ابن يعيش للتخصيص والاختصاص بالقياس الى الاستثناء والحصر[3] .

---

(1) استعملوا الإختصاص وأحياناً التخصيص لأداء نفس المعنى : القصر . . . الشاذلي الهيشري .

(2) الاتقان ج 2 ص 52 .

(3) انظر فيما تقدّم ص 16 .

أقسام الحصر

وينقسم القصر بحسب عناصره في الجملة الى طرفين ، **الأول** : المقصور ، وهو الشيء المخصَّص ، **والثاني** : المقصور عليه ، وهو الشيءِ المخصّص به . والملاحظ هنا أنّ من البلاغيين المحدثين من يعبّر عن المقصور عليه بـ «الشيء المختصّ به»[1] والفرق بين التعبيرين هو ربما الذي أوقع شيئا من الخلاف بينهم في تحديد أولية المقصور على المقصور عليه في الذكر ؛ وهو شيء ملاحظ في الحقيقة من قديم ، وقلّ من أشار اليه منهم[2] ؛ إذ يرى بعض علماء هذا الفنّ ، من المتقدّمين ، أن المقصور عليه هو الشيء الاول في الذكر ، والثاني ، وهو المخصص به ، هو المقصور[3] .

ففي قوله تعالى : «وما الحياةُ الدنيا إلاّ متاع الغُرور» خصص الغرور بمتاع الدينا ، فالحياة الدنيا مقصور عليه ، والغرور مقصور في نظر بعضهم[4] والذي نميل اليه وجرى عليه أغلب الدارسين أن الحياة الدنيا مقصور ومتاع الغرور مقصور عليه ، باعتبار أن الاستثناء بما وإلا يكون المقصور عليه ما بعد «إلا»[5] .

يقع القصر بين المبتدأ والخبر كقوله تعالى : «وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل» 144/3

والفعل والفاعل كقوله :

ـ «ما يعلم تأويله إلاّ الله» 7/3

---

(1) د . درويش الجندي ، علم المعاني ، ص 127، ويتابعه في ذلك الشاذلي الهيشري ، القصر . ص 110 .

(2) علم المعاني ، ص 127 الهامش رقم 2 .

(3) انظر تفصيل ذلك في شروح التلخيص – حاشية الدسوقي ج 2 ص 166 والشمس الانبابي على شرح السعد التفتازاني لتلخيص المفتاح ج 3 ص 36 ، نقلا عن د . الجندي ص127 .

(4) د . أحمد مطلوب ، ج 2 ص 448 .

(5) د . عبد العزيز عتيق ، ص 165 .

«ما يُهلكنا إلاّ الدهر» 24/45

«ما آمن إلاّ قليلٌ» 40/11

والفاعل والمفعول مثل : «إنْ يُهْلكون إلاّ أنفسهم» 26/6

«إنْ أردنا إلاّ إحسانا» 62/4

والمفعولين مثل : «ما جعلنا أصحاب النّار إلاّ ملائكة» 31/74

«ما يزيدهم إلاّ طغيانا كبيرا» 60/17

وفي قصرالحال وصاحبها «لا يأتون الصّلاة إلاّ وهم كسالى» 54/9

«ما ننزل الملائكة إلاّ بالحقّ» 8/15

ومثل ذلك متعلقات الفعل فإن القصر يجري فيها ما عدا اثنين :

الأول : المصدر المؤكد فلا يقع القصر بينه وبين الفعل ، ولذلك لا يجوز أن نقول : ما ضربت إلاّ ضربا ، واما قوله تعالى : «إنْ نظُنُّ إلاّ ظنّا» (32/45) فتقديره ظنّا ضعيفا .

الثاني : المفعول معه فإنه لا يجيء بعد «إلاّ» ولذلك لا يقال : ما سرت إلاّ والحائط .

القصر الحقيقي والاضافي

وينقسم القصر بحسب الحقيقة والإضافة إلى قسمين :

الأول : قصر حقيقي ، وهو ان يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة لا يتعداه إلى غيره أصلاً . كقولك : ما زيد إلا كاتب ، أي لا صفة له غير الكتابة وهذا كما يعبر السيوطي «عزيز في الكلام» أي لا يكاد يوجد ، لانه ما من مقصور إلا وتكون له صفات تتعذر الاحاطة بها حتى يمكنَ إثبات شيء منها ونفي ما عداها ؛ وكذلك يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ليس لها غيرها. ولم يقع مثل هذا النوع في القرآن ، ومن مثّل للقصر الحقيقي بقوله

تعالى : «إنما يتذكر أولو الالباب»[1] فعلى تقدير أن التذكر صفة لا تتجاوز الى غيرهم من سائر الناس[2] لانه وإن كان يمكن أن يكون التذكر من الحمقى إلا أنهم ليسوا على الحقيقة والواقع من ذوي الالباب بالمعنى المقصود في الآية .

الثاني : قصر إضافي ، وهو غير حقيقي ، وذلك بان يكون القصر فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص لا إلى ما عدا المقصور عليه ، وهو القصر المجازي ومنه قوله تعالى : «وما محمدٌ إلاّ رسول»[3] فـ«محمد» مقصور على الرسالة لا يتعدّاها الى التبري من الموت الذي استعظموه والذي هو من شأن الاله .

وهو كما قال السكاكي : من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ، وكقوله تعالى : «إن حسابهم إلا على ربي» ، فمعناه حسابهم مقصور على الاتصاف بـ«على ربي» لا يتجاوزه الى أن يتصف بعلى . وقوله : «ما أنا بطارد المؤمنين إن أنا إلا نذير» فمعناه : أنا مقصور على النذارة لا أتخطاها الى طرد المؤمنين ، وكقوله تعالى : «وما أنزلتم الرحمن إن أنتم إلا تكذبون» فالمراد لستم في دعواكم في الرسالة بين الصدق وبين الكذب كما يكون ظاهر الحال المدّعي إذا ادّعى بل أنتم عندنا مقصورون عن الكذب[4] .

وينقسم القصر باعتبار طرفيه (المقصور والمقصور عليه) إلى قسمين :

الأول : قصر الموصوف على الصفة كقوله تعالى : «ما نعْبدهم إلاّ ليقربونا إلى الله زُلْفى»[5] ، فقد قصرت العبادة على التقريب قصر موصوف على صفة .

الثاني : قصر الصفة على الموصوف حقيقيا كقوله : «لا إله إلا الله» ، لان فيه تخصيص صفة الالوهية بالله دون غيره ، ويمتنع أن تكون هذه الصفة لغير

---

(1) الرعد 19 .
(2) د . أحمد مطلوب ، ج 2 ص 449 .
(3) آل عمران 3/ 144.
(4) المفتاح ص 128 .
(5) الزمر 3/39 .

الله . ومثاله مجازيا قوله : «قل لا أجد فيما أوحي اليّ محرّما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة» قال الشافعي ، فيما نقل عنه السيوطي : إن الكفار لـمّا كانوا يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهلّ لغير الله به وكانوا يحرّمون كثيرا من المباحات ، وكانت سجيّتهم تخالف وضع الشرع ونزلت الآية لغرض إبانة كذبهم فكأنه قال : لا حرام إلا ما أحللتموه ، والغرض الردّ عليهم والمضادّة لا الحصر الحقيقي .

والمراد بالصفة في أسلوب القصر الصفة المعنوية لا النعت الذي يذكره النحاة ، لأنّ الاستثناء لا يقع بين الصفة والموصوف[1] .

وينقسم القصر الإضافي بحسب حال المخاطب إلى ثلاثة اقسام :

الأول : قصر إفراد ، وذلك إذا اعتقد المخاطب الشركة في الحكم بين المقصور عليه وغيره .

الثاني : قصر قلب ، وذلك إذا اعتقد المخاطب الشركة عكس الحكم الذي يثبت بالقصر .

الثالث : قصر تعيين ، وذلك إذا كان المخاطب مترددا في الحكم بين المقصور عليه وغيره .

فإذا قيل في قصر الصفة علي الموصوف «لا إله إلا الله» و«إنّما الله إله واحد» وكان المخاطب يعتقد اشتراك الله و الاصنام في الالوهيّة ، كان القصر «قصر إفراد» .

وإذا كان المخاطب يعتقد غير ذلك أي إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلّم له ، كان القصر «قصر قلب» ، وذلك لقلبه حكم السامع نحو : «ربّي الذي يحيي ويميت» ، خوطب به نمروذ الذي اعتقد أنّه هو المحيي المميت دون الله «ألا إنّهم هم السفهاء» خوطب به من اعتقد من المنافقين أنّ المؤمنين سفهاء دونهم .

---

(1) معجم المصطلحات البلاغيّة ج 2 ص 449 .

وإذا كان المخاطب مترددا لا يدري كيف يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه ولا لواحد بإحدى الصفتين بعينها كان القصر «قصر تعيين» . ولا يجري هذا التقسيم في القصر الحقيقي ؛ لأن القصر في ذلك النوع قصر بالنسبة إلى ما عدا المقصور عليه على الإطلاق فلا يمكن ان يتصور في الشركة أو العكس أو التردد على ما في القصر الإضافي الذي يجري فيه القصر بالنسبة إلى شيء محدود[1] .

طرق الحصر

اغلب كتب البلاغة اقتصرت على ذكر أربعة طرق فقط ، واعتبروها هي أهم طرق الحصر ، ورفعها السيوطي الى اربعة عشر طريقًا في كتابه الاتقان [2] وهذه الأربعة هي التالية :

1) النفي والاستثناء

سواء كان النفي بـ «لا» او «ما» او غيرهما (وسيأتي ذكر هذه الادوات في القسم التطبيقي ص 87) او ما يجري مجرى النفي من النهي والاستفهام . مثال :

«لا إله إلاّ الله» 35/37
«وما من إله إلاّ الله» 62/3
«لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم» 53/33
«هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام» 210/2

وأصل استعمال هذا الطريق أن يكون المخاطب جاهلا بالحكم ؛ وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب ، نحو : «وما

(1) المرجع السابق ج 2 ص 450 .
(2) الجزء 2 ص 49 وما بعدها .

محمد إلاّ رسول» . فإنه نزّل استعظامهم له من الموت منزلة من يجهل رسالته لأن كل رسول فلا بد من موته ، فكأنّه استبعد رسالته .

والقصر النحوى بعبارة أخرى هو االاستثناء المفرّغ ، ويذكر أهل النحو والبلاغة في إفادة القصر في الاستثناء المفرغ أن النفي في أول الجملة ينصب على المستثنى منه المقدّر ، ففي قوله تعالى : «يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون الا أنفسهم . . . » فهنا المستثنى منه المقدر «وما يخادعون أحدا» فإذا ثبت شيء منه بواسطة إلا بعد النفي البات : «إلا أنفسهم» أخرج بذلك البعض من الكل ، فيتحقق حكم الاثبات للمذكور المستثنى ، ويتقي عمّا سواه ، المستثنى منه ، وذلك هو مفهوم القصر[1]. والذي يذهب اليه بعض الباحثين اعتمادا على ملاحظة السيوطي بأن الحصر في الاستثناء المفرّغ «في قوة جملتين» هو أن القصر في مظهره النحوي شكل متولّد عن جملتين ، إحداهما منفية والاخرى مثبتة : «وما يخادعون أحدا» / «يخادعون أنفسهم» ، وتبدو الجملتان متضاربتين لا يستقيم معنويا تواليهما في الكلام ، لان النفي البات في الأولى ينفي كل صيغة من صيغ الاثبات بعده ، كما أن الاثبات في الثانية يستوجب مبدئيا إبطال كلّ نفي سابق . إلا أن التصرّف في عناصر الجملتين بحذف المفعول به في الاولى «أحدا» والمسند في الثانية «يخادعون» وتعويضهما بأداة الاستثناء «إلا» يجعل الجمع بين النفي والاثبات المتضاربين حسبما سبق ممكنا بل مقصودا . إن الجمع بين النفي والاثبات في تركيب واحد وعلى حال من التآلف يجعل الكلام مخصوصا بالمثبت دون المنفي ، وهذا الجمع بين حكمين متنافرين في الاصل هو الذي يجعل القصر تركيبا طريفا ، مظهره جملة أحادية وأساسه جملتان مستقلتان متضاربتان فهو من هذه الناحية في قوة جملتين»[2] .

---

(1) الاتقان ، ص 49 ، وانظر : القصر . . ص 106 .

(2) الشاذلي الهيشري ، القصر . ص 106-107 .

2) إنّما

ويكون المقصور عليه بـ « إنما » مؤخرًا وجوبًا ، ورأي الجمهور أنها تأتي للحصر ، حمّلوها معنى «ما – (و) – إلا» كما في قوله تعالى «إنما يخشى الله من عباده العلماء» وقد حدد ابن يعيش معناها بقوله : «إنّ «إنما» زادت تأكيدا على تأكيدها فصار فيها معنى الحصر ، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره ، فإن معنى إنما الله إله واحد» أي ما الله إلا إله واحد نحو «لا إله إلا الله» وكذلك «إنما أنت منذر» أي ما أنت إلا منذر» . واستدلوا على تمحضها للقصر :

– بصحة انفصال الضمير معها في قوله تعالى : «فإنما هم في شقاق» ، معناها : فما هم إلا في شقاق .

– وبقوله تعالى : «إنما حرّم عليكم الميتة والدّم» بالنصب ، أي ما حرّم عليكم إلاّ الميتةَ والدّمَ ، لانه المطابق في المعنى لقراءة الرفع ، فإنها للقصر ، فكذا قراءة النصب ، والاصل استواء معنى القراءتين كما يقول السيوطي .

واستدلوا كذلك على إفادتها معنى الحصر ، زيادة على ما تقدم ، بأمور أخرى منها :

– أنّ «إن» للاثبات و«ما» للنفي ، تكون لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه . فلا بد حينئذ أن يحصل القصر للجمع بين النفي والاثبات ، ويجدر التذكير هنا بأن هذا القول في «إنما» يلتقي مع القول بأن «إلا» نفسها متكونة من أداتين للاثبات والنفي[1]؛ لكن تعقّب بان «ما» زائدة كافة ، لا نافية .

– وأن «إنّ» للتأكيد و«ما» كذلك ، فاجتمع تأكيدان فأفادا الحصر ، قاله السكاكي في كتابه مفتاح العلوم ؛ ويقول السيوطي إن السكاكي تُعقّب في قوله بأنّه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لافاده ، نحو : إنّ زيدًا لقائمٌ . ويردّ

(1) انظر أسرار العربية للانباري ص 201 وانظر فيما تقدم ص21 .

السيوطي على التعقيب بأن مراد السكاكي أنه لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر[1] ويضيف السيوطي : «ومنها قوله تعالى : «إنما العلم عند الله» ، «قال إنما يأتيكم به الله» ، «قل إنما علمها عند ربّي» ، فإنّه إنما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت «إنما» للحصر ليكون معناها : لا آتيكم به إنما ياتي به الله ، ولا اعلمها إنما يعلمها الله . وكذا قوله : «ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس» ، «ما على المحسنين من سبيل . . . إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم اغنياء» ، «وإذا لم تأتهم بآية قالوا لولا اجتبيتها قل إنما اتّبع ما يوحى إلي من ربّي» ، «وإن تولّوا فإنمّا عليك البلاغ» ، وبعد أن سرد السيوطي هذه الآيات قال : «لا يستقيم المعنى في هذه الايات ونحوها إلا بالحصر» .

وأحسن ما يستعمل «إنما» في تقدير البلاغيين هو إذا كان الغرض بها **التعريض بامر هو مقتضى معنى الكلام بعدها** ، كما في قوله تعالى : «إنما يتذكّر أولو الالباب» ، «فإنه تعريض بذمّ الكفار ، وأنّهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي العقل ، فانتم في طمعكم منهم ان ينظروا ويتذكّروا كمن طمع في ذلك من غير أولى الالباب»[2] .

ومع أن المشهور فى إنما أن معناها هو نفسه المعنى فى «ما – (و) – إلا» إلاّ أنه لا يجد بدّا من التدقيق ، ويقرّر الفرق الدقيق بينهما ، ويوضحه بقوله : «وفرقٌ بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وبين أن يكون الشيء الشيءَ وبين أن يكون الشيءُ الشيءَ على الاطلاق ، يبيّن لك أنهما ليسا سواء أنه ليس كلّ كلام يصلح فيه «ما – (و) – إلا» يصلح فيه «إنما» ، ألا ترى أنها لا تصلح في مثل قوله تعالى : «وما من إله إلا الله» ، ولا في نحو قولنا : ما من أحد إلا وهو يقول ذاك ، إذ لو قلنا إنما من إله الله ، وإنما أحد وهو يقول ذاك ، قلتَ

(1) الاتقان ، ص 50 .
(2) دلائل الاعجاز للجرجاني ، ص 272 .

ما لا يكون له معنى . . »[1].

فالغرض الاصلي من النفي والاستثناء في الحصر هو إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعى خلافه .

فإذا قلت ما هو إلا مصيب ، وما هو إلا مخطىء .

قلته لمن يدفع ان يكون الامر على ما قلتهُ ، اما «إنما» فإنها تجيء لخير لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته ، فأنت تقول للرجل إنما هو اخوك ، إنما هو صاحب القديم ، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحّته ، ولكن لمن يعلمه ويقرّ به إلا أنّك تريد أن تنبّهه للذي يجب عليه من حق الاخ وحرمة العمل .

ومثل ذلك في التنزيل :

قوله تعالى : «إنما يستجيب الذين يسمعون»

وقوله تعالى : «إنما تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمان بالغيب»

وقوله تعالى : «إنما أنت منذر من يخشاها»

كل ذلك تذكير بامر ثابت معلوم ، وذلك ان كلّ عاقل يعلم أنّه لا تكون استجابة إلا ممّن يسمع ويعقل ما يُقال له ويُدعى إليه ، وأن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب . وكذلك الانذار ، إنما يكون إنذارا ويكون له تأثير مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدّق بالبعث والساعة، ، أما الكافر الجاهل فالانذار وترك الانذار معه واحد . وهذا مثال ما الخبر فيه خبر بامر يعلمه المخاطب ولا ينكره بحال وهو معنى «إنما»[2].

أما النفي والاثبات : ما هذا إلا كذا ، وإن هذا إلا كذا ، فيكون لأمر ينكره المخاطب ويشك فيه ، فإذا رايت شخصا من بعيد فقلت : ما هو إلا زيد ، لم تقله إلا وصاحبك يتوهّم أنّه ليس زيدا وأنّه إنسان آخر ويجد في الانكار ان

(1) دلائل ، ص 254 .
(2) الجرجاني ، ص 255 .

يكون زيدا ، وإذا كان الامر ظاهرا كالذي مضى لم تقله كذلك فلا يقول للرجل ترقّقه على اخيه وتنبّهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ومن حسن التحاب ما هو إلا اخوك ، ما هو إلا صاحبك مثلما صحّ ذلك قوله مع «إنما» .

كذلك في قوله تعالى : «إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدّونا عمّا كان يعبد آباؤنا» إنما جاء بـ «إن» و«إلا» دون «إنما» ، فلم يقل : إنما أنتم بشر مثلنا ، لأنّهم جعلوا الرسل كأنّهم لادعائهم النبوّة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرا مثلهم وادّعوا أمرا لا يجوز أن يكون لمن هو بشر ، ولما كان الامر كذلك أخرج اللفظ مخرجه حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدّعى خلافه ، ثم جاء الجواب من الرسل الذي هو قوله تعالى «قالت لهم رسلهم إن نحن إلا بشر مثلكم». كذلك بـ «إن» و «إلا» دون «إنّما» لانّ من حكم من ادّعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن يعيد كلام الخصم على وجهه ويجيء به على هيئته ونحكيه كما هو فإذا قلت للرجل : أنت من شأنك كيت وكيت . قال نعم : أنا من شأني كيت وكيت ، فالرسل صلوات الله عليهم كأنّهم قالوا : إنّ ما قلتم من أنّنا بشر مثلكم كما قلتم لنا ننكر ذلك ولا نجهله ولكن ذلك لا يمنعنا من أن يكون الله تعالى قد منّ علينا وأكرمنا بالرّسالة .

وأمّا قوله تعالى : «قل إنّما أنا بشر مثلكم » ، جاء بـ «إنما» لأنّه ابتداء كلام قد امر النبي بان يبلّغه إيّاهم ، ويقوله معهم ، وليس هو جوابا بكلام سابق قد قيل فيه ؛ إنّ أنت إلا بشر مثلنا . يقول الجرجاني في كتابه[1] .

وجملة الامر أنّه متى كان المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه ، فمن ذلك قوله تعالى : «وما أنت بمسمع من في القبور ، إن أنت إلا نذير» ، إنما جاء بالنفي والاثبات

(1) ص 257 : «فيجب أن يؤتى به على وفق ذلك الكلام ويراعى فيه حذوه» (كما كان ذلك في الآية الاولى) .

حسب رأي الجرجاني نفي المصدر لأنّه لـمّا قال تعالى : «وما أنت بمسمع من في القبور» . وكان المعنى في ذلك أن يقال للنبي إنّك لا تستطيع أن تحوّل قلوبهم عمّا هي عليه من الإباء والكفر ، كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبي حال من قد ظن انّه يملك ذلك ، ومن يعلم يقينا أنّه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ويحذّر ، فاخرجه اللفظ مخرجه إذا كان الخطاب مع من يشك ؛ فقيل : إن أنت إلا نذير ، ومثل هذا في أن الذي تقدّم من الكلام اقتضى أن يكون اللفظ بـ «إن و إلا» . قوله تعالى : «قل لا أملك لنفسي ضرا ولا نفعا إلا ما شاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسّنى السوء، إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون» .

وخلاصة القول في «إنما» للحصر أنها مزيج من أداتين «إنّ» للتأكيد والاثبات و«ما» للنفي أو «ما» الكافة الزائدة ، وأنها في الحصر محمولة على النفي والاستثناء ، وأن القصر في الاصل يكون بالنفي والاستثناء بـ «إلا» ، لقوتها وحاجة الحصر الى قوة .

3) العطف بـ «لا» أو «بل» أو «لكن»

ومن الطرق التي عدّها البيانيون في الحصر العطف بـ «لا» أو «لكن» أو «بل» ، مثال : زيد شاعر لا كاتب ، وما محمّد قائما بل زيدٌ ، ونازعهم في ذلك بهاء الدين السبكي ، فذكر أن «ايّ قصر في العطف بـ «لا» إنّما فيه نفي وإثبات ، فقولك : زيد شاعر لا كاتب ، لا تعرّض فيه لنفي صفة ثالثة ، والقصر إنّما يكون بنفي جميع الصفات غيرالمثبت حقيقة او مجازًا ، وليس خاصّا بنفي الصفة التي يعتقدها المخاطب ؛ وأمّا العطف بـ «بل» فأبعد منه لانّه لا يستمر فيها النفي والاثبات»[1].

(1) السيوطي ، الاتقان ج 2 ص 50 .

4) تقديم المعمول

ومن الطرق الشائعة كذلك في الحصرتقديم ما حقه التأخير سواء كان مفعولا اوظرفا او مجرورا ، مثال : «إياك نعبد» ، «لا إلى الله تحشرون» .

ولهذا قيل في : «إياك نعبد وإياك نستعين» ، معناه نخصّك بالعبادة والاستعانة ، و «في لا الى الله تحشرون» ، معناه إليه لا إلى غيره .



القسم الثاني

الدراسة التطبيقية الوظائفية

التصنيف النوعي للتركيب الاستثنائي

مدخل

من المفيد التقديم لضروب الاستثناء وأنواعه أو صيغه كما يفضل بعضهم بالملاحظة بأن التسميات التي توقع في اللبس ينبغي تجنبها وتفضيل استخدام ما هو من طبيعة الاستثناء ذاته ، فالتعبير بالاستثناء الحقيقي الذي وجدناه في بعض المؤلفات[1] للحديث عن الاستثناء التام الموجب وغير الموجب والاستثناء المنقطع وفي مقابل الاستثناء المفرغ يوقع في الوهم بأن الاستثناء يكون غير حقيقيا وهذا غير مستعمل إلا في مقابل المجازى أو الاضافي في الحصر ؛ إذن فالاستثناء تامّ أو غير تام وتدخل فيه جميع أنواعه ، فالتام هو ما يكون موجبا أو غير موجب أو منقطعا (المستثنى غير بعض من المستثنى منه) وغير التام هو المفرّغ الذي لا يذكر المستثنى منه ويسمّى مفرغا لتفرغه النحوي بالعمل فيما بعده كأن أداة الاستثناء غيرُ موجودة .

ونشرح فيما يلي هذه الاقسام للاستثناء حينئذ تحت نوعين كبيرين **التام وغير التام** ، منبهين منذ البداية الى أن غير التام هو المفرغ وهو الحصر من بعض طرقه كما سنرى .

الاستثناء التام الموجب ، هو المذكور المستثنى منه في التركيب وجملته أي جملة المستثنى منه خالية من النفي وشبهه ، وشبه النفي النهي (الطلب) والاستفهام الذي يتضمن معنى النفي . وحكمُ الاستثناء التام الموجب النصب للمستثنى[2] .

ونقتصر هنا على عرض مختلف التراكيب النحوية التي وردت في القرآن للاستثناء التام (الموجب وغير الموجب والمنقطع) ونسبة تواترها ونشفعها باستنتاجات حول ما تفيده هذه التراكيب من معاني بلاغية .

---

(1) كتاب النحو العربي . . ص 229 .

(2) انظر فيما تقدم ص 32 .

الباب الاول
الاستثناء التام
فصل وحيد
التام الموجب والتام غير الموجب والمنقطع

الاستثناء التام الموجب

مثال : جاءني القوم إلا زيدا [جملة تامة مثبتة]

مستثنى منه مستثنى

وقوله تعالى : «فشربوا منه إلا قليلا منهم» 249/2

«فنجيناه وأهله أجمعين إلاّ عجوزا في الغابرين» 133/37

ويمثل تواتره في القرآن : 67 مرّة من 164 استثناء تام ، أي بنسبة مائويّة قدرها : 40.85 .

نلاحظ من خلال الاستقراء الذي قمنا به في الاستثناء التام عامة أنّ علاقة المستثنى بالمستثنى منه علاقة عضويّة من الناحية المعنويّة والنحويّة .

أما من الناحية المعنويّة ، فالمستثنى منه دائما يفيدالحكم العام والمشترك ، والمستثنى هو جزء منه ، هو حسب ابن يعيش «بعض المستثنى منه»[1] ويفيد التخصيص ، «تخصيص على ما سبق»[2]، «لانّ «إلا» لا يستثنى بها إلا بعض من كلّ»[3] .

---

(1) ج 2 ص 77 .

(2) ابن يعيش ج 2 ص 80 .

(3) نفس المصدر ص 80 .

ففي قوله تعالى : «والعصر إنّ الانسان لفي خسر إلا الذين آمنوا عملوا الصالحات» 3/103 جملة تامة ومثبتة ، احتوت على مستثنى منه ومستثنى ، فـ« الانسان» هو مستثنى منه ، في معناه الواسع للبشريّة بما فيهم المؤمنون الصالحون والكفّار المشركون ، و«الذين آمنوا وعملوا الصالحات» مستثنى ، أفاد معناه إخراج هذا الصنف من البشريّة من الخسران والهلاك. وتخصيص الخسارة بالكفّار وإثباتها لهم .

وقوله : «كلّ الطعام كان حلا لبني إسرائيل إلا ما حرّم إسرائيل على نفسه» 93/3 ، فالمستثنى منه هو : «كلّ الطعام» والمستثنى «ما حرّم إسرائيل» ، والمراد بإسرائيل يعقوب[1] «ما» اسم موصول و«حرّم اسرائيل» جملة فعليّة ، متكوّنة من فعل وفاعل ، لا محلّ لها من الاعراب ، لأنّها صلة الموصول[2] .

أما من الناحية النحويّة فيكون التركيب الاستثنائي إما في جملة فعليّة أو إسميّة ، ويتشكّل المستثنى منه والمستثنى في أنواع مختلفة ، فيكون :

في الجملة الاسميّة :

المستثنى منه **إسم إنّ** المستثنى

«والعصر إنّ الانسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات» 103/1

مفردة مركب موصول

«إن الانسان خلق هلوعا . . . إلا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون» 22/70

مفردة جملة إسميّة

«وإنّ كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا

(1) اعراب القرآن وبيانه ، ج 1 ص 564 .

(2) نفس المصدر : ج 1 ص 564 .

الصالحات» 24/38

مركّب إضافي　　　　مركب موصولي

«. . . وأنّهم يقولون ما لا يفعلون إلا الذين آمنوا . . . 226/26

ضمير　　　　مركب موصولي

«فإنـــــــهم عدوّ لي إلا ربّ العاليـــــن» 77/26.

ضمير　　　　مركّب اضافي

المستثنى منه مبتدأ :

«الاخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقيـــــن» 67/43

مفردة　　　　مفرد

«كلّ نفس بما كسبت رهينة إلا أُصحاب اليمين في جنات يتساءلون عن المجرمين» 3/74

مركب إضافي　　　　جملة إسمية

«كلّ شيءٍ هالك إلا وجهَـــــــهُ له الحكم وإليه ترجعون» 88/28 .

مركب إضافي　　　　مركب إضافي

«كلّ الطعام كان حلاً لبني إسرائيل إلا ما حرّم إسرائيل على نفسه» 93/3

مركب إضافي　　　　مركب موصولي

«. . . ولـهم عذاب واصب إلا من خطف الخطفة فاتبعه شهاب ثاقب» 10/37

ضمير　　　　مركب موصولي

«أولائك هم الفاسقون إلا الذيـــن تابوا من بعد ذلك وأصلحوا» 5/24

إسم إشارة　　　　مركب موصولي

«أولائك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلا الذين تابوا» 160/2

إسم إشارة　　　　　　　　　　مركب موصولي

«فأولائك مأواهم جهنّم وساءت مصيرا إلا المستضعفين من الرجال والنساء» 98/4

إسم إشارة　　　　　　　　　　مركب إضافي

في الجملة الفعلية يكون المستثنى منه فاعلا او نائب فاعل او مفعولا به ، وتتنوع طبيعته ؛ أما المستثنى فهو دائما منصوب ، وتتنوع كذلك طبيعته .

فاعل :

« . . فسجدوا إلا إبليس» 50/17 ، 61/17 ، 11/7 ، 34/2

ضمير مفردة

«ثمّ توليــــتم إلا قليـــــلا منكم» 82/2

ضمير　مركب مضاف

«فلمّا كتب عليهم القتال تولّــوا إلا قليــــلا منهم» 246/2

ضمير مركب مضاف

«فسوف يلقـــون غيا إلا من تاب وآمن وعمل صالحا» 60/19

ضمير　　مركب موصولي

نائب فاعل :

«حُرِّمت عليكم الميتةُ . . . وما أكل السبع إلا ما ذكِيتم وما ذبح على النُصُبِ» 3/5 .

مركب إسمي　　　　　　　　　　مركب موصولي

مفعول به :

«لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم رددناه أسفل السافلين إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات» 4/95 .

مفردة جملة موصولة

« . . . فصعق من في السماوات ومن في الارض إلا من شاء الله» 68/39

مركب موصولي مركب موصولي

« . . . فنجينا ه وأهله أجمعين إلا عجوزا في الغابرين» 171/26

مركب إسمي مبدوء بضمير مركب نعتي

«قالوا إنّا أُرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط» 58/15

مركب نعتي مركب مضاف

وينصبّ الاستثناء التام ، وهو الذي يفيد دون غيره الاختصاص ، على مجالات محددة في القرآن الكريم يمكن تبيّنها على ضوء الدراسة ، تتصل من ناحية بالاعجاز البلاغي الذي يتوخّاه الله للتأثير في المتلقين من مؤمنين وغير مؤمنين ، ليرسخ المعنى فى الاذهان فى صورة رائعة من البيان العربي تطبع النفوس بقدرة الله على الحسم والقطع في القول والعمل وعلى طاقة الردع والجزاء والعقاب لديه . وهو اسلوب بياني يتناسب مع عظمة الله وأهمية الرسالة التي يسعى القرآن الى تأسيسها في النفوس ، وحمل المتشككين والمنكرين والجاحدين ومن دونهم على الايمان بها . وبالمقابل يندر استعمال الاستثناء القطعي في كلام البشر ، الا لدى من يتشبه منهم بعظمة الله وجلاله أو من يسمح له نفوذه على الارواح والانفس بمخاطبتها خطابا يتّسم بالقطع والاطلاق . وتبتعد أساليبنا الحديثة سواء فى مخاطباتنا العادية أو الادبية عن هذه الظاهرة القرآنية في استعمال الاستثناء القطعي التام ، حتى في المجالات العلمية ، حيث يسود أكثر الوضوح والدقة والتصميم ، وذلك لغلبة الفكر

النسبي والاعتبارات التقديرية التى لا تسمح بصيغة القطع في أحكامنا ومقرراتنا.

وتُظهر ثنائية الاستثناء في القرآن الكريم ثنائية الاسلام وأنه كما هو في جوهره قائم على ثنائية بين الايمان والكفر وبين الثواب والعقاب وبين التقوى والفسوق وبين الاعلى والاسفل. حيث أن الاستثناء قائم في الغالب فى الكتاب الكريم على مستثنى ومستثنى منه ليس من جنسه. وفي ذلك تأكيد على القطيعة القائمة بين الحق وبين الباطل وبين الخير وبين الشرّ. ومن المؤكد أن القرآن كان يفتقد أسلوبا نافذا من أساليب البيان لو افتقد في العربية هذه الطاقة التي وجدها في التركيب الاستثنائي المطلق. وتكاد العربية وحدها دون كثير من اللغات القديمة المعاصرة للقرآن تمتاز بهذه الميزة الاسلوبية. وربّما يرجع ذلك الى طبيعة أهلها وعدم استقرار تفكيرهم في قوالب أسلوبية منطقية جافة، بل كانت طاقة العربية وجنوحها الى الاستعمالات المطلقة التي قد تكون فيها غضاضة على المنطق هي التي أهّلت العرب للاندهاش للاسلوب القرآني عندما يرونه يستعمل من أساليبهم أقدرها على التأثير في النفوس رغم قصورهم هم أنفسهم على التوسّع في استعمالها لمحدودية إرادتهم وضيق رؤياهم.

ومما يتوافق مع البلاغة العربية ومحسناتها البديعية بل ويفوقها روعة وتأثيرًا إخبار القرآن عن مدى مُكث نوح في قومه بقوله: «فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما»، فالإخبار عن هذه المدة بهذه الصيغة تمهيد بعذر نوح في دعائه على قومه بدعوة أهلكتهم عن آخرهم. فلو قيل: فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عاما، لم يكن فيه التهويل ما في الاول. ولذلك قيل في التفسير«إن هذا الاستثناء تضمّن ضربًا من المحاسن يصير من المحسنات البديعية»[1]، يقصدون ما فيه من التهويل، لأن لفظ الألف في الاول أول ما يطرُق السمع فيشتغل بها عن سماع

(1) الكشاف نقلا عن السيوطي في الاتقان، ص 185.

بقية الكلام ، وإذا جاء الاستثناء لم يبق له بعد ما تقدمه وقْعٌ يُزيل ما حصل عنده من ذكر الألف .

والمتتبع الدقيق للآيات القرآنية التى جاءت على أسلوب الاستثناء الحقيقي يندهش للمعانى الجزيلة التى أقيمت عليها والمفاهيم الكبرى التى أحاطت بها والابعاد الشاسعة التى ارتادها التعبير القرآني أمام مخاطبيه . وسنقتصر هنا على أمثلة دالة فقط ، لاننا نعجز على الاحاطة بمجموع هذه الايات من حيث أسرارها البلاغية من هذا الجانب .

ففي مجال العقيدة والايمان يقول الله : «والعصر إن الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات» 1/103 ، «لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم ثم رددناه أسفل السافلين الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات» 6/95 ، «وإذا قرىء عليهم القرآن لا يسجدون بل الذين كفروا يكذبون والله أعلم بما يوعون فبشرهم بعذاب أليم الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات» 25/84 ، «وإنّ كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات» 24/38 ، «والشعراء يتبعهم الغاوون . . وأنهم يقولون ما لا يفعلون الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات» 226/26 .

وفي باب السلوك والآداب يقول الله : «إن الانسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا الا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون» 22/70 ، «سبحان الله عما يصفون الا عباد الله المخلصين» 160/37 ، «قال بعزتك لأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصا» 83/38 ، «قال رب بما أغويتني لأزيننّ لهم في الارض ولأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين» 40/15 ، «الاخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو الا المتقين» 67/43 ، «أولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا سن بعد ذلك وأصلحوا» 5/24 ، «أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون الا الذين تابوا» 160/2 ، «والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم» 6/23 ، «ولئن أذقناه نعماء

بعد ضراء مسته ليقولنّ ذهب السيئات عني إنه لفرح فخور الا الذين صبروا» 11/11 ، «فسوف يلقون غيا الا من تاب وآمن وعمل صالحا» 60/19 .

وفي التعارض القائم بين آدم وإبليس أو بعبارة أخرى بين الله والشيطان يقول: «وإذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس أبى واستكبر» 116/20 و50/17 و11/7 ، «فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس استكبر وكان من الكافرين» 74/38 و31/15 ، « فسجدوا الا ابليس أبى واستكبر» 61/17 و34/2 .

وفي معرض بيان القدرة على الخوارق والعلم بالاسرار والغيوب والارادة النافذة يقول : «فأنجيناه وأهله الا امرأته قدرناها من الغابرين» 57/27 ، «فأنجيناه وأهله الا امرأته كانت من الغابرين» 83/7 ، «فنجيناه وأهله الا عجوزا في الغابرين» 171/26 ، «إذ نجيناه وأهله أجمعين الا عجوزا في الغابرين» 135/37 ، «وقالوا لا تخف ولا تحزن إنا منجوك وأهلك الا امرأتك كانت من ألغابرين» 33/29 ، «إنا لمنجوهم أجمعين الا امرأته» 59/15 .

وفي الحلال والحرام يقول الله : «كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه» 93/3 ، «وقد فصل لكم ما حرم عليكما لا ما اضطررتم اليه» 119/6 ، « وعلى الذين هادوا . . . حرمنا عليهم شحومها الا ما حملت ظهورهما» 146/6 ، «حرمت عليكم الميتة . . . وما أكل السبع الا ما ذكيتم وما ذبح على النصب» 3/5 ، «وأحلت لكم الانعام الا ما يتلى عليكم» 30/22 .

ويتبين مما تقدم سعة مجال استعمالات التركيب الاستثنائي في القرآن ، وهو أمر ملفت للانتباه لتأثيره الاسلوبي الحاسم في مجال التدين ، ويزكيه هذا التكرار القياسي غير الرتيب للصيغ المتماثلة للكلام فيه ، مما يضفي عليه صفة اعجازية أخرى هو هذه الموسيقى الداخلية المؤثرة لدى قوم تلينهم الكلمات الموقعة والالفاظ الموزونة والقافية الموحدة .

التام غير الموجب

وهو الكلام الذي ذكر فيه المستثنى منه وكان مسبوقا بنفي او شبهه .

حكمه : يجوز فيه النصب والبدل ،

كقولك : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً ، منصوب على الاستثناء

وما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، بدل من أحد

والاختيار عند الزمخشري البدل :

قال الله تعالى : «ما فعلوه إلا قليل» وعند آخرين ، النصب على الاستثناء أحق وأفضل ، في قراءة نفس الآية بالنصب : «ما فعلوه إلا قليلا» ، اي إلا قليلا منهم[1] .

«لا يؤمنون إلا قليلا» 46/4

«ولا تزال تتطلع على خائنة منهم إلا قليلا منهم» 13/5

ومثال الجملة التي يقع فيها الاستفهام في معنى النفي :

«فانظر كيف كان عاقبة المنذرين إلا عباد الله المخلصين» 47/37

«كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام» 7/9

وقد وقع تواتر هذا النوع من الاستثناء غير الموجب في القرآن 46 مرة من 164 استثناء تام ، اي بنسبة مائوية قدرها 28.04.

ويقع هذا النوع من الاستثناء في الجملة الفعلية والإسمية وتتنوع تراكيب المستثنى منه والمستثنى حسب سياق الجملة . فيكون في :

الجملة الإسمية :

المستثنى منه : مبتدأ

---

(1) إعراب القرآن وبيانه ج 2 ص 371 .

«. . . ولا هـــــم ينصرون إلا من رحم الله» 41/44

ضمير مركب موصولي

إسم كان :

«ما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي» 22/14

جار ومجرور جملة مصدرية

«كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام» 7/9

مفردة مركب موصولي

في **الجملة الفعليّة** يقوم المستثنى منه بوظيفة الفاعل أو المفعول به وتتنوّع طبيعته :

في الفاعل :

«ولا يلتفت منكم أحد إلا إمرأتَكَ» 81/11

مفردة مركّب مضاف

«. . . لا يحلّ لك النســـاء من بعد . . . إلا ما ملكت يمينك» 52/30

مفردة مركب موصولي

«لا يأتيكما طعـــــام ترزقانه إلا نبّأتكما بتأويله» 37/12

مركب نعتي جملة فعليّة

«ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحقّ وهم يعلمون» 86/43

مركب موصولي مركب موصولي

مفعول به :

«لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الاولى» 56/44

مفردة مركّب نعتي

«ما نهاكـــما ربّكما عن هذه الشجرة إلا أن تكون» 20/7

ضمير   جملة مصدريّة

«ولا تتخذوا منهم وليّا إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق» 90/4

مفردة   مركـب موصولي

«قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ماشاء الله» 188/7

مركّب اسمي   مركب موصولي

« . . . ما كان يغني عنهم من الله من شيء إلا حاجةً في نفس يعقوب قضاها» 68/12

جار ومجرور   جملة إسميّة

المستثنى : بدل

وأخرنا الى هنا عرض المستثنى المعرب بدلا لقلةّ وروده وتجاذب النحويين في إعرابه بين النصب والبدلية ، وذلك لامتناع النظر اليه على أنه بدل في بعض الحالات ، من جهة كون البدل هو المبادلة بين البدل والمبدل منه في الاعراب دون المعنى أو في الاعراب فقط . وهناك اختلاف نحوي في هذه المسألة بين النحاة (سيبويه وثعلب خاصة) وورود قراءات به في القرآن[1] ويتدخل ابن يعيش في الخلاف بين سيبويه وثعلب في هذه النقطة حول إعراب : ما جاءني أحد إلا زيد ، فيبى أولا اعتراض ثعلب على سيبويه بقوله : «كيف يكون بدلا و«أحد» منفي» وما بعد إلا موجب ؟» ثم يجيبه أي يجيب ابن يعيش على ثعلب فيقول : «إنه بدل منه في عمل العامل فيه ، وذلك إذا قلنا : ما جاءني أحد فالرافع لأحد هو جاءني ، وإذا لم نذكر أحدا وقلنا ما جاءني إلا زيدٌ ، فالرافع لزيد هو جاءني

(1) انظر ما تقدم ص 34 .

أيضا ، فكل واحد من «أحد» و«زيد» يرتفع بجاءني إذا أفردته ، فإذا جمعنا بينهما فلا بدّ من رفع الاول منهما بالفعل لانه يتصل به ويكون الثاني تابعا له . . . وأما اختلافهما في النفي والايجاب فلا يخرجهما عن البدل ، لانه ليس من شرط البدل أن يعدّ في موضع الاول إذا قُدّر زواله ، بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الاول في موضعه الذي رتّب فيه . . فإن قيل **فلمَ لا جاز البدل في الايجاب** كما جاز في النفي ، فقلت جاءني القوم إلا زيدٌ ، كما قلت في طرف النفي وإلا فما الفرق بينهما قيل لأن عبرة البدل أن يحل محل المبدل منه وفي المنفي يصحّ حذف الاسم المبدل منه قبل إلا ولا يصح ذلك في الموجب ، فلا يقال : أتاني إلا زيد . . والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول ما زيد إلا قائم ، نفيت عنه القعود والاضطجاع وأثبتّ له القيام ولا تقول زيد إلا قائم ، فتوجب له كلّ حال إلا القيام ، إذ من المحال اجتماع القعود والاضطجاع ، فلذلك ساغ البدلُ في المنفي ولم يسغ في الموجب[1] .

ويستشهد النحاة للمستثنى بدلا بقوله تعالى : «ما فعلوه إلا قليلٌ منهم» 66/4 ، (بدل من الواو) على رفع «قليل» بإجماع القراء إلا أهل الشام فإنهم نصبوه («قليلا») على أصل الباب . وفي قوله تعالى : «لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك»[2] .

وكذلك في قوله : «وظنّوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه» 118/9 ، (بدل من «ملجأ») و«وإن يمسسك الله بضرّ فلا كاشف له إلا هو» 107/10 (بدل من «كاشف» و«حتّى إذا جاء أمرنا وفار التنّور قلنا إحمل فيها من كلّ زوجين إثنين وأهلك إلا من سبق عليه القول ومن آمن» 40/11 ، بدل من (أهلك) .

---

(1) شرح المفصل ، ج 2 ص 82 .

(2) انظر ص 34 قبله وشرح المفصل ، ج 2 ص 82 .

المنقطع

ما لم يكن فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه ، وحكمه النصب أبدا[1] ، ومثاله قوله تعالى عن أهل الجنّة : «لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاما» 26/56 . فاللغو هو رديء الكلام وقبيحه ، والسلام ليس بعضا منه وكذلك قوله تعالى : «لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما إلا قيلا سلاما سلاما» .

وقد صنّفنا المنقطع إلى صنفين :

– منقطع أصلا من المفردة التي تسبق «إلا»

– ومنقطع على الاسناد . واصطلحنا بـ «منقطع على الاسناد» ، كلّ منقطع تعلّق باسناد المسند الى المسند إليه ولم يتعلّق بالمفردة . فقوله تعالى : «ما لهم به من علم إلا اتّباع الظنّ» 157/4 «إلا» اداة استثناء «اتّباع الظنّ» : مستثنى منقطع من المفردة «علم» ، وسمّي هذا الاستثناء منقطعا لأنّ اتّباع الظن ليس من جنس العلم[2] .

أما قوله تعالى : «لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة» 114/4 ، فهو استثناء منقطع متعلّق بالاسناد لكل ما سبقها في التركيب : «لا خير في كثير من نجواهم» ، واعتبر من أمر بصدقة استثناء منقطع ، لانّ «من» للاشخاص وليس التناجي من جنسها ويكون المعنى : لكن من أمر بصدقة ففي نجواه خير كثير[3] .

وقوله تعالى : « لا يعلمون الكتاب إلا أماني» 72/2 ، «إلا» أداة استثناء ، «اماني» مستثنى بـ «إلا» وهو استثناء منقطع ، لانّ الاماني ليست مندرجة تحت مدلول الكتاب ، لذلك وجب نصبه رغم تقدّم النفي ؛ وإنما يكون ذلك كذلك

(1) خلافا لبنى تميم الذين يجيزون البدلية ، وسيأتي تفصيل ذلك بعد قليل ، ص 106 .

(2) وهنا خلاف بين الحجازيين والتميميين ، نراه بعد حين .

(3) اعراب القرآن وبيانه ، ج 2 ص 320 .

في كلّ موضع حسن ان يوضع فيه مكان «إلا» «لكن» انقطاع معنى الثاني عن معنى الاوّل[1]، «الاماني : جمع امنية بتشديد الياء وتخفيفها ، وهي في الاصل ما يقدّمه الانسان في نفسه ويحدس به ، ولذلك تطلق على الكذب ، والمراد أنّهم لا يعلمون الكتاب إلا كما حدسوه أو تخيّلوه في هواجسهم من أنّهم شعب الله المختار وأنّ الله يعفو عنهم وأنّ آباءهم الانبياء يشفعون لهم وما ذلك كلّه إلا أكاذيب منمّقة لفّقها لهم احبارهم فتناقلوها من دون تمحيص ولا رويّة» .

وقوله تعالى : «لَسْتَ عليهم بمصيطر . إلاّ من تولّى وكفر» . الغاشية 22/88 و23 ، «قل ما أسألكم عليه إلاّ من شاء» الفرقان 57/25 .

وقوله : «إلاّ الّذين امنوا» الانشقاق 25/84 و«إلاّ من تولّى وكفر» الغاشية 23/88 .

وكذلك : «إلاّ من ارتضى من رسول» الجنّ 27/72 ، وبقيتها : «فإنّه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصدا» ودخول الفاء في : «فإنّه يسلك» دليل انقطاعه ، ولو كان متّصلا لتمّ الكلام عند قوله : «رسول» .

وقوله : «ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلاّ تذكرة لمن يخشى» طه 3/20 . ويجوز أن تكون «تذكرة» بدلا من : «لتشقى» ، وهو منصوب بـ«أنزلنا» تقديره : ما أنزلنا عليك القرآن إلاّ تذكرة .

وقوله : «وما لأحد عنده من نعمة تجزى ، إلاّ ابتغاء وجه ربّه الأعلى» الليل 19/92 ، فابتغاء وجه ربّه ، ليس من جنس النّعم الّتي تجزى .

وقوله : «الّذين أخرجوا من ديارهم بغير حقّ إلاّ أن يقولوا ربّنا الله» الحجّ 40/22 فقولهم : «ربّنا الله» ليس بحقّ يوجب إخراجهم .

وقوله : «لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضّرر» النساء 95/4 ، لا حرج عليهم في قعودهم ؛ وإنّما كان منقطعاً ؛ لأنّ القاعد عن ضرر

---

(1) اعراب القرآن وبيانه ج 2 ص 132 .

– وإن كانت له نيّة الجهاد – ليس مستويا في الأجر مع المجاهد ، لأنّ الأجر على حسب العمل ، والمجاهد يعمل ببدنه وقلبه ، والقاعد بقلبه .

وقوله : «فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلاّ قوم يونس» يونس 98/10 ، إذ لو كان متّصلا لكان المعنى : فهل آمنت قرية إلاّ قوم يونس ، فلا يؤمنون . فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس ، وذلك باطل ، لأنّ اللّه تعالى يطلب من كلّ شخص الإيمان ، فدلّ على أنّ المعنى : لكن قوم يونس[1] .

وقال الزّجاج : يمكن اتّصاله ، لأنّ قوله : «فلو لا» في المعنى نفي ، فإنّ الخطاب لما يقع منه الإيمان ، وذلك إذا كان الكلام نفيا ، كان ما بعد «إلاّ» يوجب إنكاره . قال : ما من قرية امنت فنفعها إيمانها إلاّ قوم يونس . وقد ردّ عليه الآمدي بأن جعل «إلاّ» منقطعة عمّا قبلها لغة فصيحة ، وإن كان جعلها متّصلة أكثر ، وحمل الكلام على المعنى ليس بقياس .

ومنه قوله تعالى : «لا عاصم اليوم من أمر الله إلاّ من رحم» هود 43/11 فإنّ «من رحم» بمعني المرحوم . ليس من جنس العاصمين ؛ وإنّما هو معصوم ، فدلّ على أنّها بمعنى «لكن» ، فإن قيل : يمكن اتصاله على أن «من رحم» بمعنى «الراحم» أي الّذي يرحم ، فيكون الثاني من جنس الأوّل ، قيل : حمل هذه القراءة على القراءة الأخرى ، أعني قراءة «رحم» بضمّ الرّاء ، حتّى يتّفق معنى القراءتين[2] .

وقد وقع تواتر الاستثناء المنقطع بنوعيه 47 مرّة من 164 استثناء تام ، اي بنسبة مائويّة قدرها 28.65 ، في الجملة الفعلية والاسمية ، وكانت طبيعة المستثنى والمستثنى منه متنوعة حسب السياق .

---

(1) البرهان ج 4 ص 236 ، الكتاب ج 1 ص 367 .
(2) البرهان ، ج 4 ص238 .

في الجملة الفعلية يقوم المستثنى بوظيفة :

نائب الفاعل :

«وأحلت لكم بهيمة الانعـــام الا ما يتلى عليكم» 30/22

مركب مضاف   مركب موصولي

«ضربت عليهم الذلـــة اينما ثقفوا الا بحبل من الله» 112/3

مفردة   مركب اسمي[1]

وقيل استثناء متصل في محل نصب.

مفعول به :

« . . . لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم» 29/4

مركّب مضاف   جملة مصدرية

«لا يسمعون فيها لغـــوا الا سلاما» 62/19

مفردة   مفردة

«ولا تنكحوا ما نكح آباوكم من النساء الا ما قد سلف» 22/4

مركّب موصولي   مركّب موصولي[2]

لان الماضي لا يستثنى من المستقبل ، ويجوز أن يكون متصلا .

في الجملة الاسمية يكون المستثنى منه :

مبتدأ :

«والمحصنات من النساء   الا   ما ملكت أيمانكم» 24/4

مركّب اسمي   مركّب موصولي[3]

---

(1) اعراب القرآن ج 2 ص 22 .

(2) اعراب القرآن ج 2 ص 191 .

اسم كان :

«فلو لا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها إلاّ قوم يونس» 98/10

مركّب نعتي مركّب مضاف[1]

خبر ليس :

«فذكر انما انت مذكر لست عليهم بمصيطر إلاّ من تولى» 22/88

ضمير مركّب موصولي[2]

وليس معنى الانقطاع انه لا صلة للمستثنى بالمستثنى منه ، وأنه لا علاقة تربطهما ارتباطا معنويا ، فهذا في نظر النحاة خطأ بالغ لا يكون في أساليب الأستثناء مطلقا [3]، وانما معناه انقطاع صلة «البعْضية» بينهما . بـ «إلاّ» يكون المستثنى جزءا حقيقيا من «المستثنى منه» ولا فردا من أفراده . ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف لا بد أن يكون هناك اتصال معنوي يربط بينهما، ولذلك تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف «لكن» (ساكن النون أو مشددها) ، الذي يفيد الابتداء والاستدراك معا ؛ وبالرغم من إفادته الابتداء والاستدراك معا لا تقطع الصلة المعنوية بين ما بعده وما قبله .

ومن ثم كان من المحتوم في كل استثناء منقطع صحة وقوع الحرف «لكن» موقع أداة الاستثناء فيه مع استقامة المعنى ، يقول ابن يعيش في تلخيصه للاستثناء التام والمنقطع أن الاستثناء من الجنس (ويقصد به التام الموجب أو غير الموجب) تخصيص والمنقطع استدراك [4].

ويبدو أن النحاة علقوا أهمية زائدة على الاعراب في هذا المستثنى لقيام خلاف

(7) اعراب القرآن ج 2 ص 193 .

(1) البرهان للزركشي ج 4 ص 237 .

(2) البرهان للزركشي ج 4 ص 236 .

(3) النحو الوافي ج 2 ص 315 .

(4) ابن يعيش ج 2 ص 81 .

كبير فيه بين لغة الحجازيين ولغة التميميين . ومعلوم أن القرآن نزل بلغة الحجاز ، وهي اللغة الفصحى ، لكن وردت القراءة لبعض آياته بلغة بني تميم[1] ، ومنها قوله تعالى : «ماهم به من علم إلا اتباعَ الظنّ» ، وقوله تعالى : «وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاءَ وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى» ، يقرؤونها بالرفع ويجعلون «اتباع الظنّ» علمهم و«ابتغاء» وجهه سبحانه نعمة لهم عنده .

ويشرح ابن يعيش هذا الخلاف بقوله : «وهذا الاستثناء على ضربين ، أحدهما ما النصب فيه مختار والآخر واجب ، فالاول نحو قولك : ما جاءني أحد الا حمار ، وما بالدار أحد الاّ دابة ، فهذا وشبهه فيه مذهبان ، مذهب أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال (لتعذّر البدل ، إذ لا يبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضا للأول ، وإذا امتنع البدل تعين النصب) . ومذهب بني تميم ، وهو أن يجيزوا فيه البدل والنصب ، فالنصب على أصل الباب والبدل على تأويلين أحدهما أنك إذا قلت : ما جاءني أحد إلا حمار ، فكأنك قلت : ما جاءني الا حمار ، ثم ذكرت أحدا توكيدا ، فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشركة فيه بين الاحدين والحمار وهي الحيوانية مثلا أو الشيئية . . ويكون تقديره : ما جاءني حيوان أو شيء أحد الا حمار . الثاني من التأويلين أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل . . وأما الضرب الثاني وهو ما لا يجوز فيه الا النصب فقط ، وذلك نحو قوله تعالى : «لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم» ، فـ «من» في موضع نصب لأنه من غير الجنس ، لان «عاصم» فاعل و«من رحم» معصوم ، أي من رحمه الله ، والفاعل ليس من جنس المفعول ، ومنهم من يجعله استثناء متصلا ، فيكون «عاصم» فاعلا بمعنى مفعول أي ذو عصمة . . ويجوز أن يكون متصلا من وجه آخر وذلك أن يكون « من رحم » هو الله تعالى ، لانه هو الراحم والمعنى :

(1) انظر محمد البعلاوي ، ملاحظات على لغة القرآن . . ، الحوليات ع 7 ص 35 وما بعدها .

لا يعصم من أمر الله الا الله ، من ذلك ما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب : ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضرّ ، فـ «ما» الاولى نافية و«ما» الثانية مع الفعل بعدها في موضع مصدر منصوب و في زاد ضمير يعود الى مذكور وكذلك في نفع والمعنى ما زاد النهر الا النقصان وما نفع زيد الا الضرّ ، أقام النقصان مقام الزيادة والضرّ مقام النفع . . » ويختم ابن يعيش بقوله ملخصا : «فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه الا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذّر البدل ، إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسْم الاول وإيقاع المستثنى موقعه ، كما أمكن ذلك إذا قلت : ما فيها أحد الا حمار ، فلا يقال : لا عاصم اليوم من أمر الله الا من عصم ، وكذلك إذا رددت المحذوف الذي هو خير عاصم ، لم يجز أيضا لو قلت في «لا عاصم لهم اليوم من أمر الله الا من رحم» : لا لهم اليوم من أمر الله الا من رحم ، لم يجز البدل وذلك لانه يبقى الجار والمجرور الذي هو الخبر بلا مخبر عنه وذلك لا يجوز ولا معنى لذلك»[1] .

ويتصل بالمنقطع موقف العلماء من الوقف عليه ، فأغلبهم لا يجوزّه . ويقول الانباري في هذه المسألة فيما نقل عنه الزركشي : «لا يتمّ الوقف . . على المستثنى منه دون الاستثناء . . وجوّز أبو علي الوقف على ما قبل إلا إذا كانت بمعنى لكن كقوله : «إلا ما اضطررتم إليه»[2] وكقوله : «إلا ابتغاء وجه ربه الاعلى» (الليل 20) و«إلا اتباع الظنّ»[3] ونحوه . وقال أبو عبيد : يجوز الوقف دون « إلا خطأً »[4]، «إلا اللمم»[5] ، «إلا سلاما»[6] ، لأن المعنى: لكن يقع خطأً ، ولكن قد يلم ، ولكن يسلمون سلاما ، وجميعه استثناء منقطع ..

(1) ابن يعيش ج 2 ص 81 .
(2) الانعام 119 .
(3) النساء 157 .
(4) النساء 92 .
(5) النمل 32 .
(6) مريم 62 .

وقال غيره : لا يجوز الوقف على المبدل دون البدل إذا كان منصوبا ، وإن كان مرفوعا جاز الوقف عليه» ويختم الزركشي بقوله : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لا يجوز الوقف عليه[1].

(1) الزركشي ، ج 1 ص 355 .

الباب الثاني
الاستثناء غير التام (الحصر)

مدخل

يتميّز الاستثناء غير التام ، وهو بعبارة أخرى المفرّغ[1] بوجود النفي في أوله ، ومن هنا يتداخل مع الحصر الذي يتوّسل ، كما رأينا ، بأداة الاستثناء «إلا» خصوصًا ، وما نريد أن نبحثه ونركز عليه هنا هو طرق النفي في الاستثناء .

فالنفي في التركيب الاستثنائي له اهمّية كبرى في تحديد وظيفة المستثنى وإفادة معنى الحصر ، باعتبار أن المستثنى منه محذوف ، ويأخذ المستثنى ، كما رأينا ، حكمه الاعرابي كأنما «إلا» ملغاة ، فيكون فاعلا او مفعولاً او مبتدأً او خبرا او غيره ، يقول بن مالك في ألفيته :

وإن يفرّغ سابق «إلا» لما بعد ، يكن كما لو «إلا» عدما

اي إذا كان الكلام قبل إلا مفرّغا (متجها للعمل في ما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة .

(1) انظر تعريفه سابقا ، ص 27 .

الفصل الاول
النفي والاستثناء في الحصر

النفي مع الإستثناء هي أهم طريقة من طرق الحصر العديدة [1]، وقد اعتنينا بتحليلها من بين طرق الحصر الاخرى لسببين اثنين :

أولهما : أن هذه الطريقة هي الوحيدة التي تتضمّن الاداة «إلا» التي تتمحّض لمعنى الاستثناء ، بحيث لا تنفك عنه في الاستعمال ولا تعبّر عن غيره ؛ واقتران النفي بالاستثناء هو الذي يؤدي مباشرة معنى الحصر.

والسبب الثاني : وهو نتيجة طبيعيّة للاوّل ، ويتمثّل في اطراد تركيب الحصر بها في القرآن الكريم ، وقد بلغ تواترها فيه 490 جملة من بين 654 ، أي بنسبة 74.92 بالمائة ، والباقى استثناء تام .

والحصر كما مرّ بنا اتفق على تعريفه البلاغيون بأنه : اثبات الحكم للمذكور ونفيه عمّا سواه . فقولك : ما قام إلا زيد ، صريح في نفي القيام عن غير زيد واثبات القيام لزيد .

وفي قوله تعالى : «لا اله الا الله» ، حصر صفة الالوهية في الله دون غيره ويمتنع ان تكون هذه الصفة لغير الله [2].

وانفراد النفي والاستثناء بخصوصية الحصر جعل البلاغيين يعتبرون أن جملةً من طرق الحصر – كـ «إنّما» والعطف بـ «لا» و«بل» و«لكن» – إنّما دلت على الحصر لتضمنّها معنى النفي والإثبات .

---

(1) يقدّم السكاكي على النفي والاستثناء طريق العطف ، ص 125 الذي يجعله أول طرق الاستثناء .

(2) انظر فيما تقدم ص 76–77 .

وقد أشار إلى ذلك الجرجاني[1] في عدّة مواطن من باب القصر والاختصاص عند تعّرضه إلى مسألة «إنّما» وأنّها تفيد معنى «ما – (و) – إلا» كما يقول النحاة في قوله تعالى : «قل إنّما حرّم ربّي الفواحش ما ظهر منها وما بطن» وأن المعنى : ما حرّم ربّي إلا الفواحش .

ووجه افادة الحصر أن الاستثناء المفرّغ لابدّ أن يتوجه النفي فيه إلى مقدّر ، وهو المستثنى منه ، لأنّ الاستثناء إخراج فيحتاج إلى مخرج منه ، والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي[2] ولا بدّ أن يكون :

– عامّا ، لان الإخراج لا يكون إلا من عام .

– مناسبا للمستثنى منه في جنسه ، مثال : مَا قَام إلاّ زيدٌ ، أي لا أحد

– أن يوافقه في صفته أي إعرابه .

وحينئذ يجب القصر إذا وجب منه شيء بـ «إلا» ضرورة ، فيبقى ما عداه على صفة الإنتفاء[3] .

والقصر ، كما تقدم ، هو تخصيص أمر باخر بطريق مخصوص . وأصل استعمال طريق النّفي والاستثناء فيه أن يكون لأمر ينكره المخاطب ويشكّ فيه .

فقوله تعالى : «لا إله إلاّ الله»

«وما إله إلاّ إله واحد»

قصر الألوهية على الله تعالى ، ويخاطب به من يعتقد اشتراك الله والأصنام في الألوهية .

---

(1) دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص 253 .

(2) السيوطي ، الاتقان ج 2 ص 49 ، أي أنّ المستثنى منه بحكم انعدامه من تركيب الحصر فإنّه يقدّر معنويّا ، أي يظلّ يحافظ على معنى الإخراج ، أي إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها أي استثناؤها . أمّا من الناحية الإعرابيّة (الصناعيّة) فإنّه طبعا محذوف .

(3) الإتقان للسيوطي ج 2 ص 49 .

وفي قوله تعالى : «وما محمد إلاّ رسول»

قصر النبيّ ﷺ على الرّسالة وأنه لا يتعداها الى التبري من الموت الذي هو من شأن الاله . وقد خوطب به الصحابة لما أنكروا الموت عن النبي واستعظموها . فهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي (ص) لكن استعظامهم له عن الموت نزل منزلة من يجهل رسالته ؛ لان كل رسول لا بدّ من موته ، فمن استبعد موته فكأنه استبعد رسالته .

لئن اعتمدت «إلا» أداة وحيدة لافادة الاستثناء إمّا لسبب معنوي أو لسبب نحوي فإن أداة النفي قد تنوعت ، وهو ما سنعدده في بقية هذا الفصل مع بيان التراكيب النحوية التي تكون فيها والخروج بإحصاء ونتائج ، بقدر ما توصلنا اليه .

«إلاّ» الأداة الوحيدة لإفادة الاستثناء ، وذلك لسببين :

1) **السبب المعنوي** : معنى الاستثناء فيها **أقوى** ممّا في اختيها غير وسوى ونشعر به في مثال : «ما يُضلّ به إلاّ الفاسقين» 26/2 .

الإستثناء فيه قوي يضعف لو استعملنا «غير» أو «سوى» بدل «إلاّ» .

والقصر يحتاج الى **استثناء قوي** حتى يتلاءم مع **النفي** في أوّل الجملة فيحصل منها التعيين المخصوص بالبعض دون العموم .

2) **السبب النحوي** : أن التركيب في بعض آياته لا يمكن أن يستقيم بأداة غيرها .

فيتعذّر بدل قوله تعالى : «فلا تموتنَّ إلاّ وأنتم مسلمون» 132/2 . أن يضع «غير» + «سوى» مكان «إلاّ» وقس على ذلك في : «وما جعلنا القِبلةَ التي كنت عليها إلاّ لِنعلمَ من يتّبعُ الرسولَ ممّن ينفكُّ على عقبَيهِ» 143/2 . و«لا يقومون الاّ كما يقوم الذي يتخبّطه الشيطان من المسّ» 275/2 .

وتفسيره ان «غير» و«سوى» من المبهمات المفتقرة الى الإضافة فلا تستقيم بعدها وظيفة «**الحال**» كما في المثال الأول :

ولا «المفعول لأجله» كما في المثال الثاني ،

ولا «المفعول المطلق» كما في المثال الثالث .

الفصل الثاني
طرق النفي في الحصر

ما

تدرج «ما الحرفية» في أسرة أدوات النفي . وتدخل على الاسماء والافعال ، ففي الاسماء كـ«ليس» ترفع وتنصب في لغة أهل الحجاز[1] «ما هذا إلابشر مثلنا» 154/26.

وعلى الافعال فلا تعمل ، وتدخل على الماضي بمعنى «لم» :

قال تعالى : «ما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه» 4/14

وعلى المضارع لنفي الحال ، بمعني «لا» نحو : ما يخرج زيد ، أي لا يخرج ، نفيت أن يكون منه خروج في الحال .

قال الزركشي : ثم إن سيبويه جعل فيها معنى التوكيد ؛ لأنها جرت موضع «قد» في النفي ، فكما أنّ «قد» فيها معنى التأكيد ، فكذلك «ما» جعل جوابا لها . وهنا ضابط ، وهو إذا ما أتت بعدها «إلاّ» في القرآن ؛ فهي للنفي[2] .

وقد تواتر استعمال جملة الحصر بما النافية في القرآن 188 مرّة من 490 اي بنسبة 38.36٪ .

التصنيف النوعي :

«ما» مقترنة بالفعل الماضي وعددها 60 مرّة من 188 طريقة نفي[3] .

---

(1) البرهان ج 4 ص 405 .

(2) البرهان ج 4 ص 406 .

(3) سنحاول تحديد طبيعة المقصور والمقصور عليه من ناحية التركيب النحوي .

ما – ماض – إلاّ . . . = 60 مرّة

«ما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله» (64/4) ، ماض – مضارع

«ما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع . . . » (143/2) ، ماض – مضارع .

«ما أرسلنا قبلك من رسول إلا نوحي إليه» (25/21) ماض – مضارع .

«ما شهدنا إلا بما علمنا» (81/12) ماض – ماض

«ما قلت لهم إلا ما أمرتني به» (117/5) ماض – ماض

«وما آمن ألا قليل» (40/11) ماض – مفردة

«ما زادهم إلا نفورا» (42/35) ماض – مفردة

«ما أضلّنا إلا المجرمون» (89/26) ماض – مفردة

«ما أرسلناك إلاّ مبشرا ونذيرا» (52/25) حال مفردة

«ما تلبثوا بها إلاّ يسيرا» (14/33) مفعول فيه مفردة

«ما ارسلنا من رسول إلا بلسان قومه» (4/14) ماض – مركب جرّ

«ما خلق الله السماوات والارض وما بينهما إلا بالحقّ» (8/30) ماض – مركّب جرّ .

«ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله» (27/57) ماض – م إضافي

وقد ورد الفعل الماضي مسندا إلى نائب الفاعل :

«ما أنزلت التوراة والانجيل إلا من بعده» 65/3

«وما أمروا إلا ليعبدوا إلاها واحدا» 31/9

«وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين» 5/98

ما – مضارع – إلا . . . = 54 من 188 :

«ما يخدعون إلا أنفسهم» (9/2) مضارع – مركب إضافي .

«ما يذّكر إلا أولو الالباب» 269/2

«ما يُضلّ به إلا الفاسقين» (26/2) مضارع – مفردة .
«وما يعلم تاويله إلا ألله» 7/3
«ما يمسكهن إلا الله» 79/16
«وما يجحد بآياتنا إلا الكافرون» 47/29 .
«وما ننزل الملائكة إلا بالحقّ» (8/15) مضارع – مركب جرّ .
«وما ننزله إلا بقدر معلوم» 21/15
«وما يعلم جنود ربّك إلا هو» 31/47 مضارع – ضمير .
«وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين» 48/6 مضارع – حال .
«وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون» 12/ 106 مضارع – حال .
«وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين» (4/6) مضارع – حال .
«وما يعبدون إلا كما يعبد آباؤهم» (109/11) مضارع – مفعول مطلق .
«وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله» (272/2) مضارع – مفعول لاجله
«وما نرسل بالآيات إلا تخويفا» (59/17) مضارع – مفعول لاجله
«وما نؤخره إلا لاجل معدود» (104/11) مضارع – مركب ظرفي
«وما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا» (3/40) مضارع–مركب موصولي .

ما – الاسم – إلا . . . = 48 مرة :

ويكون الاسم المنفي إمّا :

– مفردة :

« وما النصرُ إلا من عند الله» 10/8

– إسم إشارة :

«ما هذا إلا بشر مثلكم» 24/23

«ما هذا إلا أساطير الأوّلين» 17/46

«ما هذا إلا إفك مُفتَرى» 34/43

– ضمير :

«ما أنا إلا نذير مبين» 64/ 9

«ما أنت إلا بشر مثلنا» 154/26

«ما هو إلا ذكر للعالمين» 52/68

«ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا» 24/45

– مركب إضافي :

«وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور» 20/57

«وما كيد الكافرين إلا في ضلال» 25/40

– مركب جرّ :

«وما من دابة في الارض إلاّ على الله رزقها»

«وما على الرسول إلا البلاغ» 99/5

«وما من إله إلا إله واحد» 73/5

«وما منّا إلا له مقام معلوم» 164/37

ما – كان – إلا . . . = 26 مرة :

ويكون إسم كان المنفي

– مفردة :

«ما كان الناس إلا أمّة واحدة . . . » 19/10

– مركبا مضافا :

«ما كان حجتُهم إلا أن قالوا . . . » 25/45

«وما كان صلاتُهم عند البيت إلا مكاء وتصدية . . . » 35/8

– ضمير :

«وما كنّا مهلكين القرى إلا وأهلها ظالمون» 28/ 59

– مركب جرّ :

«ما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنّا إلا خطأ» 92/4

وقد توزعت هذه الأداة حسب الترتيب التالي :

ما – ماض 60 مرّة

ما – مضارع 54 مرّة

ما – اسم 48 مرّة

ما – كان 26 مرّة

إنْ

«إنْ» المكسورة الخفيفة ، من معانيها أنّها ترد بمنزلة «لا»[1] وتدخل على :

أ) **الجملة الاسمية** ، كقوله في الانعام : «إن هي إلا حياتنا الدنيا» 29/16 ، بدليل «ما» في الجاثية : «ما هي إلا حياتنا الدّنيا» 24/6 .

وقوله :

«إن أنت إلا نذير» 23/35

«إن الكافرون إلا في غرور» 26/67

«إن كلّ نفس لـمّا عليها حافظ» 4/86

«إن أمّهاتهم إلا اللائي ولدنهم» 2/58

«إن كلّ من في السّماوات والارض إلا آتي الرّحمان عبدا» 93/19

«إن نحن إلا بشر مثلكم» 14/ 11

(1) البرهان ج 4 ص 216..

«إن أنتم إلا بشر مثلنا» 10/14

ب) الجملة الفعلية، نحو :

«إن أردنا إلا الحسنى» 107/9

«وتظنون إن لبثتم إلا قليلا» 52/17

«إن يقولون إلا كذبا» 5/18

«إن يدعون من دونه إلا إناثا» 117/4

«إن كانت إلا صيحة واحدة» 29/36

وزعم بعضهم أن شرط النافية مجيء «إلا» في خبرها ، كهذه الآيات ، «لما» التي بمعناها ، كقراءة بعضهم : «إن كلّ نفس لـمّا عليها» 4/86 بتشديد الميم أي ما كلّ نفس إلا عليها حافظ[1].

وقد وقع تواتر «إن» 109 مرّات من 490 تركيب حصر أي بنسبة 24.22٪ ، وكانت موزعة حسب الترتيب التالي :

إن – مضارع 25 مرة

إن – ماض 6 مرات

إن إسم 74 مرة

إن كان 4 مرات

لاَ

«لا» ، على أوجه : أحدها : وهو الذي يهمنا في تركيب الحصر أن تكون للنفي ، وتدخل على الاسماء والافعال .

أ) **فالداخلة على الاسماء** تكون تارة عاملة عمل «إنّ»[2]، وهي النافية

(1) البرهان ج 4 ص 217 .

(2) البرهان ج 4 ص 351 .

للجنس ، وهي تنفي ما أوجبته «إنّ» فلذلك تشبّه بها في الإعمال ، نحو : «لا مقام لكم» 13/33 .

وتارة تعمل عمل «ليس» وزعم الزمخشري في المفصل أنّها غير عاملة[1] .

ب) **أمّا الداخلة على الافعال** فتارة تكون لنفي الافعال المستقبلة ، كقوله تعالى : «إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم» 14/35 ؛ لانّه جزاء ، فلا يكون إلا مستقبلا .

وقد ينفى المضارع مرادا به نفي الدوام ، كقوله تعالى : «لا يعزُبُ عليه مثقال ذرّةٍ في السّماوات ولا في الارض إلا في كتاب مبين» 3/34

وقيل : ينفى بها الحاضر على التشبيه بـ «ما» ، كقولك في جواب من قال : زيد يكتب الآن ، لا يكتب .

والنفي بها يتناول فعل المتكلم ، نحو : لا أخرج اليوم ولا أسافر غدا . ومنه قوله تعالى : «قل لا أسألكم عليه أجرا إلاّ المودة في القربى» 23/42

وفعل المخاطب كقولك : إنك لا تزورنا ، ومنه قوله تعالى : «فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان» 33/55

الثاني : أن تكون **للنهي** ، ينهي بها الحاضر و الغائب ، قال تعالى : «ولا تقولن لشيء إنّي فاعل ذلك غدا . إلا أن يشاء الله» 24/18

«لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم» 53/33

وقد تحتمل النفي والنهي كقوله تعالى : «ألا تعبدوا إلا الله» 2/11

وقد تواتر في القرآن تركيب الحصر بـ «لا» النافية والناهية 129 مرة اي بنسبة 2632 ، وتوزعت حسب الترتيب التالي : لا – مضارع 89 مرة لا – اسم 40 مرة .

---

(1) نفس المرجع .

هَلْ

«هل» تأتي بمعنى «ما» كقوله تعالى : «هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظُلل من الغمام» 210/2[1].

وفي الاستفهام ، قيل : لا يكون المستفهم معها إلا فيما لا ظن له فيه البتة ؛ بخلاف الهمزة ، فإنه لا بدّ أن يكون معه إثبات . فإذا قلت : أعندك زيد ؟ فقد هجس في نفسك أنّه عنده فأردت أن تستثبته ؛ بخلاف «هل»[2].

وتقترن هل النافية :

أ) **بالجملة الفعلية :**

«هل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة وهم لا يشعرون» 66/43

«هل يُجْزَوْنَ إلا ما كانوا يعملون» 33/34

ب) **وبالجملة الاسمية :**

«هل هذا إلا بشر مثلكم . . . » 3/21

«فهل على الرسول إلا البلاغ المبين» 35/16

وقد وقع تواترها في القرآن 22 مرة على 490 تركيب حصر ، أي بنسبة 448٪ .

وكان عدد دخولها على المضارع 18مرة وعلى الجملة الاسمية 4 مرات .

لَمْ

«لم» تنفي المضارع وتقلبه ماضيا ، وتجزمه ، نحو قوله تعالى :

---

(1) البرهان ج 4 ص 433 .

(2) نفس المرجع .

«لم يلبثوا إلا ساعة من نهار . . . » 35/46

«فلم يزدهم دعائي إلا فرارا» 6/71

«لم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم» 7/24

«ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا . . . » 32/6

وقد وقع تواترها في القرآن 12 مرة أي بنسبة 2.44 ٪ .

لَنْ

«لن» صيغة مرتجلة للنفي في قول سيبويه ، أي بسيطة ومركبة عند الخليل من «لا» و«أن» ، وهي لنفي الفعل في المستقبل ؛ لأنّها في النفي نقيضة السين و«سوف» و«أن» في الاثبات ؛ فإذا قلت : سأفعل او سوف أفعل ، كان نقيضه «لن أفعل» .

وليس معناها النفي على التابيد[1]؛ بل إن النفي مستمر في المستقبل ؛ إلا أن يطرأ ما يزيله ، فهي لنفي المستقبل و «لم» لنفي الماضي ، و«ما» لنفي الحال .

قال تعالى : «لن تمسنا النار إلا أياما معدودة» 80/2 و24/3

«لن تجد لهم نصيرا إلا الذين تابوا وأصلحوا» 145/4

«قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا» 15/9

وردت «لن» في التركيب الاستثنائي 8 مرات ، أي بنسبة 1.63٪ .

لَيْسَ

«ليس» فعل ينفي الجملة في الحال ، إذا قلت : ليس زيد قائما ، نفيت قيامه في حالك هذه . وإن قلت : ليس زيد قائما غدا ، لم يستقم ، ولهذا لم يتصرف

(1) البرهان ج 4 ص 387 .

فيكون فيها مستقبلا .

هذا قول الأكثرين ؛ وبعضهم يقول : إنها لنفي مضمون الجملة عموما . وقيل مطلقا حالا كان او غيره .

وتستعمل ليس مع «إلا» و«غير» بمعنى العطف في القصر ، وحكم غير مع ليس في هذه الحالة هو لزوم البناء على الضم[1] تقول : ما عمرو شاعر بل زيدُ ، أو زيد شاعر لا عمرو أو لا غيرُ ، بتقدير : لا غير زيد ، (إلا أنك تترك الاضافة لغير الحال) أو ليس غيرُ ، أو ليس إلا بتقدير ليس شاعر غيرَ المذكور أو إلا المذكور . قال تعالى :

«لستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه» 267/2

«وأن ليس للانسان إلا ما سعى» 39/53

وقد وقع تواترها في القرآن 3 مرات ، أي بنسبة 0.61٪

مَنْ

«من» لا تكون إلا إسما ، لوقوعها فاعلة ومفعولة ومبتدأة ، ولها أربعة أقسام متفق عليها : الموصولة والاستفهامية ، والشرطية ، والنكرة الموصوفة[2] والإستفهامية هي المستعملة في التركيب الإستثنائي ، وهي التي أشربت معنى النفي ، ومنه قوله تعالى :

«ومن يغفر الذنوب إلا الله» 135/3

«ومَن يقنط مِن رحمة ربّه إلا الضالون» 56/15

وقد وقع تواترها في تركيب الحصر 6 مرات أي بنسبة 1.22٪ .

(1) السكاكي ، ص 125 .

(2) البرهان ج 4 ص 411 .

ألاّ

«ألاّ» ، بالفتح والتشديد ، حرف تحضيض ، مركبة من «أن» الناصبة و«لا» النافية ، كقوله تعالى :

«وقضى ربّك ألا تعبدوا إلا إيّاه» 23/17 «إنّي لكم نذير مبين ألا تعبدوا إلا الله» 25/11

ماذا

«ماذا» من أدوات الإستفهام جاءت بمعنى «ليس»[1] وردت مرّة واحدة ، وذلك في قوله تعالى : «ماذا بعد الحقّ إلاّ الضّلال فأنّى تُصرفون» 32/10 .

وقد فسّرها البيضاوي بقوله : استفهام انكاري أي ليس بعد الحقّ إلاّ الضّلال فمن تخطّى الحقّ الّذي هو عبادة الله تعالى وقع في الضّلال .

أمّن

«أمّن» هي أيضا من أدوات الاستفهام وهي مركّبة من «أم» و«من» بمعنى «الّذي» ، استعملت في القرآن مرّة واحدة في قوله تعالى : «أمّن لايهدي إلاّ أن يُهدى» 35/10 .

وفسّرها البيضاوي بقوله : «أم» استفهام انكاري الّذي لا يهتدى إلاّ أن يُهدى من قولهم هدى بنفسه إذا اهتدى أولا يهدى غيره إلاّ أن يهديه الله»[2] .

(1) البيضاوي ص 278 .
(2) البيضاوي ص 279 .

المستخلصات العامة

لقد استعملت في القرآن 11 أداة من أدوات النفي بنسب متفاوتة جدا . وأوّل ما نلاحظه في هذا الموضوع هو أنّ مجموع حروف النفي التي يقرّها النحاة والتي تتمحّض للنفي قد استعملت في القرآن ما عدا «لـمّا» وهذه الحروف هي :

ما

لا

لم (ابن يعيش ج 8 ص 107)

لن (حروف النفي 6)

إن

ولم تعرض «ليس» ضمن هذه المجموعة من أدوات النفي مع أنّها استعملت في القرآن إلاّ لكونها فعلا ، ولم نذكر كذلك «ألاّ» إلاّ لكونها مركّبة من عنصرين : «أن» و«لا» .

أمّا بقيّة الادوات التي وردت في النصّ القرآني فهي في الاصل تستعمل للدلالة على الاستفهام ، وأشربت معنى النفي لتؤدي الغرض المطلوب من النفي . وهي :

هل

من

ماذا

و أمّن

وقد ظلّت «من» بجانب دلالتها على النفي تحتفظ ببعض سماتها كاسم الموصول للعاقل . وكذلك «أمّن» لكونها مكوّنة من «أم» و«من» .

وأمّا ما استعمل من الادوات فنلاحظ فيه تفاوتا كبيرا في النسب . يتراوح من 3836٪ لـ «ما» إلى 020٪ (لـ «ماذا» و«أمّن») وأكثر الأدوات تواترا على الإطلاق هي «ما» كما سبق أن أبرزنا ذلك ، فهي وحدها تستقطب 188 مرّة من 490 ، وتليها مباشرة «لا» و«إن» . بحيث انّ مجموع تواتر هذه الأدوات الثلاث يساوي 336 من 490 .

ثمّ تأتي في سلّم التواتر بقيّة من الادوات وهي «هل» و«لم» و«ألاّ» و«لن» و«من» و«ليس» و«ماذا» و«أمّن» . وقد تواترت بنسب ضعيفة ، وأقصى تواتر بلغته هو 22 مرّة مع «هل» ، أي بنسبة 448 كما يكشفه الجدول التالي :

جدول تواتر الأدوات						
الأداة مع	الماضي	المضارع	الاسم	كان	التواتر العام	النسبة٪
ما	60	54	48	26	188	38.39
لا		89	40		129	26.36
إن	6	25	74	4	109	22.26
هل		18	3	1	22	4.49
لم		8		4	12	2.49
الاّ		11			11	2.28
لن		8			8	1.66
من		6			6	1.22
ليس			3		3	0.60
ماذا			1		1	0.20
أمّن			1		1	0.20
	66	219	170	35		
11					490	100

أما التصنيف النوعي الخاص بأدوات النفي عامّة ، فإنّه بعد استقرائنا لمجموعة التراكيب الاستثنائيّة المستهلّة بأداة نفي والتي اصطلحنا عليها بالحصر لاحظنا أوّلا وقبل كلّ شيء أنّ هذا التركيب يخضع لنظام نحوي معيّن وأنّه ينقسم إلى طرفين بينهما «إلا» التي لم تعد في هذا المجال تودّي وظيفتها النحويّة كأداة استثناء بل أداة حصر بالمفهوم البلاغي وأنّ الطرف الاوّل وهو المقصور صار يعمل في الثاني ، المقصور عليه ، ويتفرّغ له في العمل الإعرابي (ولذلك سمّي مفرّغا) . ومثلما يتشكّل الطرف الاوّل في صيغ مختلفة يتشكّل الطرف الثاني في صيغ مختلفة أيضًا ، و يكونان موٌتلفين أو مختلفين :

أ – فيردان في شكل فعلي :

– موٌتلفين في الزمن : ماض – ماض :

«ما شهدنا إلا بما علمنا» 81/12

«وما تفرّقوا إلا من بعد ما جاءهم لعلم بغيا بينهم» 14/42

– أو مختلفين في الزمن : ماض – مضارع

«ما أرسلنا من رسول إلاّ ليطاع بإذن الله» 64/4

«ما أنزلنا عليك الكتاب إلاّ لتبيّن لهم» 64/16

ب – أو يردان في شكل إسميّ : – إسميّة – إسميّة :

«لا إلاه إلاّ الله» 3735

«ما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو» 32/6

«إن هذا إلا أساطير الاوّلين» 31/7 و83/23

«وما هو إلا ذكر للعالمين» 52/68

ج – أو يردان مختلفين في التركيب فيكون الطرف الاوّل في شكل تركيب فعليّ و الطرف الثاني في شكل تركيب إسميّ : وما آمن إلا قليل 40/11

«ولا يذكرون الله إلا قليلا» 142/4

«ولا يأتون الصلاة إلاّ وهم كسالى» 54/9

وليس هذا المراد من دراستنا للتصنيف النوعيّ ، إنّما سنحاول إبراز التنوّع الذي يحقّقه كلّ من طرفي الحصر ومدى أهمّيته في تحديد نوعيّة التركيب الاستثنائي نحويّا وبلاغيّا .

أوّل ما نلاحظه في قضيّة هذه الادوات أنّها تقترن مباشرة بمختلف التراكيب المعهودة في النحو والمتعلّقة بالتركيب الفعليّ أو الاسمي . فكانت الاداة في الجملة الفعليّة مقترنة بفعل ماض : «وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع» 64/4 أو مضارع : «وما يظلّون إلا أنفسهم» 113/4 .

وذلك بنسب متفاوتة كما تبيّنت لنا موزّعة في الترتيب المذكور إثر عرض كلّ أداة نفي . فبلغ إقتران «ما» بالفعل الماضي 60 مرّة ، وبالمضارع 54 مرّة ، ولم يكن هذا التفاوت كبيرا نظرا لما تؤدّيه هذه الاداة من نفي للحال في الماضي كان أو في المضارع على السواء .

في حين نلاحظ أنّ عدد اقتران «إن» بالمضارع تجاوز بكثير عدد اقترانه بالماضي ، فبلغت مع المضارع 25 مرّة ، ولم تبلغ مع الماضي أكثر من 6 مرّات ولعلّ السبب هو شبه «إن» في المنزلة بـ «لا» النافية[1] ، هذه الاداة «لا» التي استخدمت في الغالب أداة للنفي ولم توظف للنهي في القرآن الا قليلا ، على أن النهي هو نفي من بعض وجوهه بإضافة الامر اليه[2] لذلك فإن تركيبه مع «إلا» لافادة الحصر قد اعتمد في القرآن كما اعتمد النفي لكنه كان أقلّ منه تواترا ، وقد بلغ تواترها العام مع المضارع 86 مرّة .

ومثل «لا» التي لا تدخل إلا على المضارع نذكر «لن» وقد تواترت في تركيب الحصر 8 مرّات و«لم» 8 مرّات أيضا من مجموع 12 ، و«من» 6 مرّات ، و«هل» 18 مرّة من مجموع 22 ، أمّا «إلا» المركّبة فقد تواتر

---

(1) البرهان ج 4 ص 216 .

(2) القصر . . . ص 108 .

استعمالها في الحصر 11 مرّة ، أي بنسبة 2.24٪ .

ومن الأدوات ما تدخل على الاسم : «ما» وبلغ تواترها 48 مرّة من مجموع 188 ، «إن» 74 مرّة من مجموعة 109 ، «لا» 40 مرّة من مجموع 129 و«ليس» 3 مرّات . ومنها ما تدخل على كان وهي : «ما» 26 مرّة ، «إن» 4 مرّات ، و«لم» 4 مرّات .

وتوزّعت كلّ الادوات على النحو المذكور في الجدول العام لتواتر الادوات .

ويجدر بنا أن نلاحظ إثر عرضنا لتواتر هذه الادوات النافية أنّ مجالات استعمال «ما» في القرآن واسعة جدّا وفاقت بكثير بقيّة الأدوات . وتأتي بعدها في المرتبة الثانية «لا» بنوعيها : النافية والناهية ، وأنّ هذه الأهمّية التي حظيتا بها في القديم لا تزال سائدة في لغتنا اليوم ، في حين نسجّل أنّ «إن» أهملت في أدوات النفي في الوقت الحاضر ولم تعد تستعمل بالقدر الذي استعملها القرآن (109 مرّات أي بنسبة 22.26)[1] . وقد عوّضها اليوم اطّراد «لم» و«لن» الذين لم يتواترا في القرآن إلا بنسبة ضعيفة :

«لم» 12 مرّة أي بنسبة 2.49٪

و«لن» 8 مرّات أي بنسبة 1.63٪

والذي يكشفه لنا أيضا جدول تواتر أدوات النفي في تركيب الحصر هو أن المقصور الواقع جملة فعلية ورد المسند غالبا فعلا مضارعا فى سائر القرآن ، وهي الصيغة الصرفية التى تبدو مناسبة أكثر للتعبير عن الحقائق العامة المطلقة التي لا ترتبط بزمان معين ، من ذلك قوله تعالى : «يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون إلا أنفسهم» 9/2 ، للتعبير عن مخادعة المنافقين لأنفسهم وهم يظنون أنهم يخادعون الله والمؤمنين ، ومنه أيضًا التعبير عن ملاءمة الاحكام

(1) ولاحظ بلاشير ذلك مضيفا أهمية نسبتها في الاستعمالات القديمة أيضًا . في كتابه Grammaire de l'arabe classique, p. 216 . عن القصر . . . ص 109 .

الدينية للطاقة الانسانية ، كقوله : «لا يكلف الله نفسًا الا وسعها» 286/2[1] .

في حين أن صيغة الماضي لم تستعمل إلا 66 مرة في كامل القرآن في مقابل 209 للمضارع ، أي قرابة ثلاث مرات عدد الماضي . وقد يرجع ذلك الى **عدم حيوية الماضي وانقطاعه في الزمان** . ولذلك نلاحظ أنه ورد في السياقات التاريخية والقصصية غالبا ، للعبرة وضرب الامثال ، من ذلك قوله : « ما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي اليهم » 1643 ، و«ما أنزل التوراة والانجيل إلا من بعده أفلا تعقلون» 65/3[2] .

والملاحظ أنّ الاسم المقترن بأداة النفي وهو المقصور قد جاء في صيغ مختلفة : مفردا ، مركّب جرّ ، مركّبا إضافيّا ، مركّبا نعتيّا ، مركّب موصول ، وغيره . . .

أما الطرف الثاني من تركيب الحصر ، وهو المقصور عليه ، فكان بدوره متنوّعا تنوّعا كبيرا ، وورد لفظا واحدا أو جملة فعلية أو اسمية ، وأدى وظائف مختلفة ، هي وظائف النحو العربي عامة التى سنستعرضها في القسم الثاني من بحثنا ، في دراسة الوظائف (فيما بعد ، ص 106) . وهذا التنوّع الحاصل في عناصر الحصر هو الذي يعكس لنا بوضوح المرونة الكبيرة التي يتّصف بها طرفا التركيب الاستثنائي في قابليّة زمن الافعال في الصيغ الفعليّة ، وقابليّة الاشكال الاسميّة المختلفة في الصيغ الاسميّة .

والتصنيف النوعي الخاص بـ «ما» ، وهي الاداة الاكثر تداولا في التراكيب الاستثنائيّة بالقرآن ، وكذلك بقية الادوات النافية والآيات الواردة فيها أدرجناه في آخر الحديث عن كلّ أداة .

وأوّل ما نلاحظه في هذه القضيّة التصنيفيّة عامّة هو غلبة الانسجام والتناسق بين عناصر التركيب الاستثنائي :

---

(1) القصر . . . ص 110 .

(2) وانظر بقية الآيات في موضعها ، ص 149 .

نفي ماض – إلا – ماض
نفي ماض – إلا – مضارع
نفي ماض – إلا – إسم
نفي إسم – إلاّ – مضارع
نفي إسم – إلاّ – إسم

وورود هذه العناصر على الترتيب الاصلي لتركيب الحصر . فالتركيب الاستثنائي عامّة ينزع إلى المحافظة على نمطه البنيوي الأساسي ، ولعلّ سبب ذلك أنّ الترتيب الاصلي هو الذي يدعّم معنى النفي والاستثناء وبالتالي معنى الحصر فتتحقّق بهذه الطريقة الرسالة البلاغيّة التي ينشدها النصّ القرآني ، وكلّ الطّرق (– أعني طرق الحصر التي ذكرناها سابقاً في فصل الحصر–) ما عدا هذا الترتيب الاصلي إنّما هو تصرّف أسلوبي لعلّه يدخل الضيم على صرامة الاستثناء بناء ودلالة[1] فالنفي والاستثناء حينئذ هي أهمّ طريقة لتأدية معنى الحصر وأقواها. وهي من أهمّ طرق الحصر العديدة ، والسبب في ذلك من الوجهة النحوية هو عدم استقامة التركيب الحصري في عدد من الآيات بغير «إلا» من أدوات الاستثناء ، فلو أخذنا الآية «فلا تموتنّ إلا وأنتم مسلمون» وعوضناها بـ «غير» أو «سوى» لما استقام الفهم . وكذلك القول بالنسبة الى الآيتين : «وما نعبدهم إلا ليقربونا الى الله» 3/39 و«ما يعبدون إلا كما يعبد آباؤهم من قبل» 109/11. فالملاحظ أن الوظيفة النحوية وهي في **الحالة الاولى** الحال ، وفي **الحالة الثانية** المفعول لأجله وفي الحالة الثالثة المفعول المطلق ، لا تتحقق ، لانّ «غير» و«سوى» من الاسماء المبهمة التي تفتقر الى إضافة[2] ، ولذلك لا تستعمل «غير» في الحصر (أما «سوى» فغير مستعملة في القرآن) ، بخلاف من يقول من النحويين المحدثين بأن «غير» تستعمل في القصر كما تستعمل

---

(1) الشرط . . ص 122 .
(2) القصر . . . ص 108 .

«إلا» ، فكلّ ما صلحت فيه إلا تصلح فيه «غير» ، متابعة واستنادا في الظاهر لقول السيوطي[1] . وهذا ما جعل «إلا» أقوى في باب الحصر وذلك لان الحصر «يحتاج ، كما لاحظ بعض الباحثين ، الى استثناء قوي حتى يتلاءم مع النفي في أول الجملة فيحصل منهما التعيين المخصوص بالبعض دون العموم»[2] .

وحيث العلاقة متأكدة بين التراكيب النحوية والمعاني البلاغية فقد تعيّن وجود «إلا» في الحصر ليستقيم المعنى البلاغي .

والسبب في ذلك ورود النفي مرّتين في الحصر بهذه الطريقة : في أداة النفي ذاتها مرة ، وفي أداة الاستثناء «إلا» ، التي تفيد كما نعلم الإخراج والطرح والصرف . فالنفي لا يستعمل عادة إلا على حسب الايجاب لأنّه «إكذاب له»[3] فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما ، سوى أنّ أحدهما نفي و الآخر إيجاب وهو المعنى المقصود بالضبط في التركيب الاستثنائي في القرآن والذي يخصّ الحصر . فأصل استعماله هو اثبات الحكم الالهي للمذكور – وهو عادة الله تعالى – ونفيه عن غيره ، وهم عامّة الناس .

ففي قوله تعالى : «ما يعلم تأويله إلاّ اللهُ» (7/3) وذلك لما للنفي من قوّة بلاغيّة في التأكيد والاثبات . إثبات العلم والتأويل لله وحده دون غيره من البشريّة – فهو يخصّ نفسه بالعلم وينكره عن غيره و يرميهم بالعجز والقصور عمّا هو عليه من عظمة وقوّة . بهذا النفي الصريح يكون قد كذّب ما ادّعوه من علم وما بلغوه من تأويل . فبقدر إيجابهم في العزم و الادّعاء بقدر ما جاء نفيه واستثناؤه مناسبا في القيمة البلاغيّة .

ولذلك عُدّ الحصر أو القصر في مصطلح بعضهم «بمثابة تأكيدين» ، تأكيد النفي وتأكيد الاثبات .

---

(1) الاتقان ص 50 .
(2) القصر . . . ص 107 .
(3) شرح المفصّل ج 8 ص 107 .

الفصل الثالث
الوظائف النحوية والاسلوبية للحصر

بعد استقرائنا للتراكيب الاستثنائية في القرآن وتصنيفها إلى استثناء تام و إلى حصر تبين لنا أنّ عدد الجمل التي تحوي معنى الحصر تفوق بنسبة هامّة عدد جمل الاستثناء التام .

فرأينا من المفيد دراسة جملة الحصر نحوياً وبلاغياً ، بحيث ندرس مختلف الوظائف النحوية التي يقوم بها المقصور عليه وما يمكن أن يؤديه من معان بلاغية .

طبيعة المقصور عليه ووظيفته

أوّل ما نقف عليه في كشفنا لتراكيب الحصر هو أنّ المقصور عليه يتشكل في حالات مختلفة ، وتتنوّع وظائفه بتنوّع السياقات التي يندرج فيها . فقد يكون مفردة ، وقد يكون مركّبا إضافيا أو مركّب جرّ أو مركّبا موصوليّا كما يكون جملة بنوعيها فعليّة أو إسميّة .

واعتمدنا في هذه الدّراسة الوظائفية الطريقة النحوية الكلاسيكية التي تتناول دراسة الاعراب على أساس عناصر التركيب ، خلافا لدعوة بعض النحويين المحدثين[1] الى اعتبار المعنى في الاعراب هو الاساس لا توزيع عناصر التركيب في الجملة .

والذي يشدّ انتباهنا منذ أوّل وهلة لدراستنا لهذه الجملة في القرآن أنّه لا

---

(1) مثلا ابراهيم أنيس وعبد القادر المهيري ، انظر مقال هذا الاخير ، محاولة لتحديد الجملة الاسمية ، الحوليات ع 5 (1968) .

يمكن أن تؤخذ بمفردها وبمعزل عن بقيّة أجزائه وأنّها وإن تبدو مستقلّة بنفسها من ناحية البنية ، فإنّها تظلّ من ناحية المعنى شديدة الإرتباط بالإطار العامّ من الآية وأحيانا من السورة بأكملها . إذ كثيرا ما نجد الجملة الاستثنائية مقترنة معنويّا ووظائفيّا بالآية التي تسبقها أو التي تليها أو تمتد على مستوى ثلاث آيات وربّما أكثر[1] .

ونلاحظ أن المقصور عليه يقع في العناصر الاساسية من التركيب الاسمي ويقوم بوظيفة .

المسند إليه :

حيث يرد مبتدأ ويشترط في هذه الوظيفة ان يتقدمه الخبر ويتمثل في صور متنوعة فيكون :

مفردا : «إن عليك إلا البلا» 48/42 مبتدأ مؤخر :

«هل جزاء الاحسان إلا الاحسان» 60/55

«ماذا بعد الحق إلا الضلال» 32/10

استفهام انكاري ، أي ليس بعد الحق الا الضلال ، فمن تخطى الحق الذي هو عبادة الله وقع في الضلال[2] .

مركبا نعتيا :

«ما على الرسول إلا البلاغ المبين» 54/24

وقد تواتر الحصر في المبتدأ 9 مرات ، أي بنسبة 1.83٪

إسما لناسخ :

«أولئك الذين ليس لهم في الاخرة إلا النار» 16/11

إسم ليس = مفردة

---

(1) ومن هنا استقبح بعض العلماء الوقف على المستثنى منه في قراءة القرآن . انظر اختلافهم في درجة القبح في الزركشي ،.ج 1 ص 356 قبيح ، [أقبح وأقبح منه] .

(2) البيضاوي ، ص 278 .

«وان ليس للانسان إلا ما سعى» 39/35
إسم ليس = ج اسمية

«فما كان جواب قومه إلا ان قالوا أخرجوا آل لوط» 56/27
إسم كان ج فعلية

مركبا إضافيا :

«لم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم» 7/24
إسم كان م إضافي

جملة فعلية مصدرية :

«ما كان لي عليكم من سلطان إلا ان دعوتكم فاستجبتم لي» 22/14
إسم كان ج فعلية مصدرية

والملاحظ ان الجمل الفعلية القائمة بوظيفة المسند إليه قد تقدّمتها «أن» المصدرية ليصير الفعل مع فاعله مؤوّلا بمصدر ليأتي فيه المفعولية ، وذلك ليمكن اعراب هذا المصدر على حسب ما تحتاج إليه الجملة قبل «إلا»[1] ، اي على حسب ما يقتضيه التفريغ ، وذلك تطبيقا لحكم الاستثناء المفرّغ . وليس هذا الامر شرطا أساسيا في الجملة المفرّغة ، كما هو الحال بالنسبة للشرطين الاساسين اللذين يتوقف عليهما التفريغ أساسا وهما : – عدم التمام – وعدم الايجاب .

وقد تواتر الحصر في هذه الوظيفة 11 مرة ، أي بنسبة 2.24٪

المسند

وفي القرآن وقع الحصر في عنصر المسند في التركيب الاسمي ، وكان في الخبر الذي حافظ على مكانه ولم يتقدّم المسند إليه وتشكل المقصور عليه في

---

(1) «إلا» هنا ليست أداة إستثناء بل هي إسم بمعنى غير ، وتعرب جملة فعلية ، صفة . البرهان للزركشي ج 4 ص 239 .

أنواع مختلفة . ويكون في الجملة الاسمية ، فيرد **خبرا للمبتدأ** ، ويكون :

مفردة : «إن هذا إلا إختلاق» 7/38

مركّبا إضافيا : «إن هي إلا حياتنا الدّنيا» 37/23

«إن» المكسورة الخفيفة ، كما بينا ، ترد في التركيب الاستثنائي بمنزلة «لا» وتدخل علي الجملة الاسمية كقوله تعالى في الانعام : «إن هي إلا حياتنا الدنيا» بدليل «ما» في قوله : «ما هي إلا حياتنا الدنيا» .

مركّب جر : «إن حسابُهم إلا على ربي» 113/26

«إن من شيء إلا عندنا خزائنه» 21/15

مركّب نعت : «هل هذا إلا بشر مثلُكم» 3/21

جملة فعلية : «إن من شيء إلا يسبّح بحمده» 44/17

«إن أنتم إلا تكذّبون» 15/36

«إن كلّ إلا كذّب الرّسل» 14/38

جملة إسمية : «وإن من قرية إلا نحن مهلكوها» 58/17

خبراً لناسخ :

ويكون :

مركبا نعتيا : «هل كنت إلا بشرا رسولا» 93/17

«إن كانت إلا صيحة واحدة» 36/36 و29 و53

جملة فعلية : «ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا» 23/6

جملة إسمية : «ما كان استغفار ابراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إيّاه» 114/9 .

ويرد المقصورعليه : خبرا لما دام : «ما دامت السماوات والارض إلا ما شاء ربّك . . . إنّ ربّك فعال لما يريد» 11/ 106 ، «ما دامت السماوات والارض إلا ما شاء ربّك عطاء غير محدود» 108/11 .

ولم يقم المقصور عليه في القرآن بهذه الوظيفة إلا مرّتين وفي نفس السياق وفي آيتين متواليتين .

والملاحظ أن وظيفة الخبر تكاد تستقطب كل التراكيب التي ورد فيها الحصر جملة إسمية لذلك تواترت بكثرة في القرآن وكان عددها عدد الجمل الإسمية التي استهل فيها الحصر بأدوات النفي الآتية : «إن» وتعدّ 70 جملة ، و«لا» وتعدّ 40 جملة ، و«ما» وتعدْ 74 جملة ، وجملتان كانت فيهما أداة النفي «هل» ، وجملة واحدة دخلت عليها «لم» النافية . بحيث كان عددها الجملي 187 جملة من بين مجموع الجمل الاستثنائية الواردة في القرآن بمعنى الحصر .

وقد أدى تركيب الحصر في الجمل الفعلية وظائف متنوعة منها ما يقوم مقام العنصر الاساسي ومنها ما يقوم مقام العنصرالمتمم .

ومن العناصر الاساسية نذكر في الدرجة الأولى :

الفاعل

وقع الحصر في الفاعل في مواطن عديدة من القرآن واختلفت طبيعته من جملة إلى أخرى حسب سياق الخطاب ، فكان :

مفردة : «ومن يقنط من رحمة ربّه الا الضالون» 56/15

«ومن يغفر الذنوب إلا الله» 135/3[1]

«فانذرتكم نارا تلظي لا يصلاها إلا الاشقى» 15/92

«وما آمن إلا قليل» 40/11

«وما يعلم تأوليه إلا الله» 7/3

مركبا نعتيا : «لا يأمن مكرَ الله إلا القوم الخاسرون» 99/7

(1) «مَن» المستعملة في التركيب الاستثنائي هي ، كما بينا ، استفهامية أُشرِبت معنى النفي ، ومنه قوله تعالى في الآيتين المذكورتين . (البرهان ، ج 4 ص 411) .

«إنّه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون» 87/12

مركبا إضافيا : «ما يذّكر إلا أولو الألباب» 269/2

«ما أنزل هؤلاء إلا ربّ السماوات والارض» 102/17

مركبا موصولا :

«ما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات» 213/2

«لن يدخل الجنة إلا من كان هودا او نصارى» 11/2.

نائب فاعل

وقد وقع الحصر في هذه الوظيفة ، وجاء المقصور عليه في صيغ متنوعة :

مفردة : «هل يهلك إلا القوم الظالمون» 47/6

«لا يلقاها إلا الصابرون» 80/28

مركب إضافي : «فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم» 25/46

مركب موصول : «وما يلقاها إلا الذين صبروا» 35/41

«ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك» 43/41

وكان عدد تواتر هذه الوظيفة 7 مرّات ، أي بنسبة 1.42٪

المفعول به

أمّا النّوع الثاني من الوظائف التي وقع فيها الحصر في القرآن فهو المفعول به ، وتعتبر هذه الوظيفة في نظر الكثير من النحاة أقرب إلى العنصر الاساسي منها إلى العنصر المتمم ؛ ذلك أنّ هذا العنصر يحتلّ مرتبة وسطا بين الإلتحام مباشرة بالفعل والإندراج في صلب الهيكل النحوي للجملة تبعا لسلسلة المتممات[1] .

ويتشكّل المقصور عليه الذي يؤدي هذه الوظيفة في صيغ مختلفة فكان :

(1) الشرط في القرآن ، ص 152 .

مفردة : «هل ينظرون إلا تأويله» 52/7

«إن يتبعون إلا الظنّ» 66/10

«أن لا تعبدوا إلا الله» 2/11 و25/11

«لا تسمعُ إلا همسا» 108/20

«لا أقول على الله إلا الحقّ» 105/7

«إن يقولون إلا كذبا» 5/18

مركبا إضافيا :

«هل ينظرون إلا سُنة الاوّلين» 43/35

«فقاتل في سبيل الله لا تكلّف إلا نفسك» 84/4

مركبا نعتيا : «إن يدعون إلا شيطانا مريدا» 117/4

«إن تتبعون إلا رجلا مسحورا» 47/17[1]

«ما يزيدهم إلا طغيانا كبيرا» 60/17

جملة فعلية : «هل ينظرون إلا أن ياتيهم الله في ظُلل من الغمام» 210/2

«إن تريد إلا أن تكون جبّارا في الأرض» 13/33

«هل ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم» 49/36

مركب موصول :

«إن تسمع إلا من يؤمن بآياتنا» 81/27 – 53/30

«إن اتبع إلا ما يوحى إليّ» 15/10

«لا ينفع المال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم» 89/26

مركبا مجرورا :

«وما شهدنا إلا بما علمنا» 81/12

«وما يمكرون إلا بأنفسهم» 123/6

---

(1) «إن» المكسورة الخفيفة بمنزلة «لا» . الزركشي ج 4 ص 215 .

«لا تكسب كلّ نفس إلا عليها» 164/6

«لا تنفع الشفاعة عنه إلا لمن أذن له» 23/34

وقد وقع الحصر في المفعول به في النصّ القرآني 110 مرّات وذلك بنسبة 22.44٪ .

مفعول به ثان

وهي الوظيفة التي تقتضيها الافعال التي تتعدّى مباشرة إلى مفعولين . وتنوّعت صيغها فكانت :

مفردة : «وما جعلها الله إلا بشرى» 126/3

«وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة» 31/74

مركبا إضافيا : «لا يكلّف الله نفسا إلا وُسعها» 286/2

«وما جعلنا الرؤيا التي اريناك إلا فتنة للناس» 60/17

«وما جعلنا عدّتكم إلا فتنة للذين كفروا» 31/74

وكان تواتر هذه الوظيفة 10 مرّات في القرآن ، بنسبة 2.04٪ .

المفعول لاجله

وتعتبر من الوظائف المتمّمة للجملة الفعليّة وتفيد عادة التعليل القائم على بيان السبب أو على بيان النتيجة . وقد أدى المقصور عليه هذه الوظيفة وتشكّل في عدّة تراكيب نحويّة اقتضاها السياق البياني فكان :

مفردة : «وما تعدهم الشياطين إلا غرورا» 120/4

«وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ» 92/4[1]

---

(1) «خطأ» مفعول لأجله ، قدّمه الزمخشري على غيره من الوجوه وقال : «فإن قلت بم انتصب خطأ ؟ قلت : بأنه مفعول له ، أي ما ينبغي له أن يقتله لعلة من العلل الا للخطإ وحده . وهناك من اعتبره حالا أو مفعولا مطلقا على الوصف ، أي قتلا خطأ ، وعندي أن الاوجه متساوية» . اعراب القرآن ج 2 ص 294 .

مركبا لفظيا : «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» 107/21

مركبا إضافيا : «وما تنفقوا إلا ابتغاء وجه الله» 272/2

جملة فعليّة مسبوقة بلام التعليل :

«وما نعبدهم إلا ليقرّبونا إلى الله» 3/39

«وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدوني» 56/51

«وما أُمروا إلا ليعبدوا إلاها واحدا» 31/9

وقد يكون المفعول لاجله مسبوقا بـ «أن» : «وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد» 8/85 ، «هل تنقمون إلا أن آمنّا بالله» 59/5.

وقد أفاد التعليل في هذا السياق معنى المخالفة والضدّ ، لأن الإيمان لا يكون سببا منطقيا في النقمة ، أفلأجل إيماننا يعيبوننا ويلوموننا ؟

وقد ورد المفعول لاجله في بعض تراكيب الحصر طريفا ، ووجه طرافته في كون الجملة الواحدة للحصر تشمل تعليلين معطوفين مختلفين : الاوّل في شكل مركّب فعلي مسبوق بلام التعليل وأفاد معنويا السبب ، والثاني في شكل مركّب إسمي وأفاد الغاية ، كقوله : «وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون» 64/16 .

وقد يتقدّم المركّب الإسمي على الجملة الفعلية في جملة واحدة للحصر ليفيد النتيجة والسبب من حكمة الله في بعث كتابه للبشريّة ، وذلك عن طريق قرينة لفظيّة بارزة وهي حرف العطف «الواو» : « وما جعله الله إلاّ بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم به» 126/3 .

وفي القرآن وقع الحصر في هذه الوظيفة 11 مرّة ، لتفيد معاني كثيرة تتلخّص كلّها حسب نظري في قيمة معنويّة عامّة ، وهي الغاية الكبرى التي نزّل الله من أجلها رسالته على الأمّة الإسلاميّة .

فالغاية الأولى ، هي التأكيد على حكمة الله في تخصيص نفسه بالعبادة

والتقوى ، ففي حصر العبادة فيه دون غيره تأكيد على وحدانيته وحث على القضاء التام على االشرك به . **والغاية الثانية** أن تكون هذه الرسالة رحمة للناس في الدنيا والآخرة . فإذا آمنوا بالدين وعملوا بتعاليمه ، حَسُن سلوكهم في الحياة ، وتجنبوا غوايات الشيطان ، واطمأنت قلوبهم لملاقاة الله .

الحال

وهي من الوظائف التي يقع فيها تركيب الحصر في القرآن ، فتفيد حينئذ تأكيد التخصيص الذي يفيده الحال عامة . لأنّ الحال كما تواضع عليه أغلب النحاة يتمثل في تخصيص المعرفة وقصر الحالة على صاحبها . والحصر هو تخصيص أمر بآخر وقصر الحكم على شيء او قصر الشيء على حكم . اجتمع التخصيصان في حصر الحال ليفيدا معنى تأكيد التخصيص .

وقد جاءت هذه الوظيفة في صيغ نحويّة مختلفة :

مفردة : «قال آيتك ألاّ تكلّم الناس ثلاثة أيّام إلاّ رمزاً» 40/3
«لا تأتيكم إلا بغتةً» 187/7
«والذي خبُث لا يخرُجُ إلا نكدا» 58/7
«ولقد صرّفنا في هذا القرآن ليذّكروا وما يزيدهم إلا نفورا» 41/17

مركب مجرور :

«لا تقتلوا النّفس التي حرّم الله إلا بالحق» 151/16
«لا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسنُ» 46/29
«وما كان لرسول أن يأتي بآية إلا بإذن الله» 38/13

جملة فعليّة :

«ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها» 49/18
«ما تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم» 4/15

جملة إسمية ، مقترنة بواو الحال :

«يا أيّها الذين آمنوا إتقوا الله حق تقاته ولا تموتنّ إلا وأنتم مسلمون» 132/2 و3/ 102

«ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى» 54/9

«ولا يُنفقون إلا وهم كارهون» 54/9

إسما مشتقا (اسم فاعل) :

«ومن يولهم يومئذ دُبره إلا متحرّفا لقتال او متحيّزا إلى فئة . . . » 16/8

«ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفينَ» 114/2

وقد يتعدّد الحال في جملة الحصر الواحدة وتتنوّع صيغته ، فيرد معطوفا بحرف من حروف العطف :

«ما كان لبشر أن يُكلّمه لله إلا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا» 50/42

فتعدّدُ حصر الحال في تركيب استثنائي واحد دليلٌ على تعدد الصور والحالات التي يتصف بها كلام الله للبشر ، وقصر هذه الاوصاف على الله وحده . فاتصال الله لو حصل بالبشر لا يكون إلا عن طريق الوحي او من وراء حجاب او عن طريق رسول يبعثه لهم . ولا يمكن أن نتصوّره يحصل بشكل طبيعي ، كما هو الحال بين عامّة الناس .

واختصاص كلام الله بهذه الصور غير المعهودة لدى البشر دليل على إنفراده بصفات العظمة ، وإن اقتران لفظة البشر «باللام» ، التي تفيد التاكيد ، لتزيد تأكيدا على تأكيد .

وقد تشمل جملة الحصر الواحدة علي وظيفتي الحال والمفعول لاجله لغاية معنوية بحتة .

«وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم» 4/14

حال م . لاجله

تخصيص الرسالة بلغة القوم لتتضح لهم معالمها ، ويفهموا قواعدها وأسرارها ؛ وفي ذلك حكمة إلاهية واضحة حتّى لا يُحمل الكافرون الله مسؤولية عدم فهمها وحذق لغتها ، وحتّى يكون حساب الله عادلا يجازي كلّ من اهتدى واتبع الرسالة ويعاقب كلّ من كفر بها وضلّ السبيل .

وقد تأتي الحال المفردة معطوفة على الاخرى لا لتفيد تأكيد المعنى السابق بل لتؤدّى معنى المقابلة :

«وما نرسل المرسلين إلا مبشّرين ومنذرين» 56/18 و48/6

فالإنذار يقابل تماما التبشير ، وإن كانت الصفتان متكاملتين ، لأن التبشير للمؤمنين والانذار للكفّار طريقة من طرق الترغيب والترهيب من أجل إصلاح المجتمع ، وحثهم على الإيمان والإستقامة .

وقد تواترت وظيفة الحال 56 مرة في القرآن ، بنسبة 11.42٪ .

المفعول فيه

هو ظرف الزمان و المكان ، وكلاهما منقسم إلى : مبهم ومؤقت ، ومستعمل إسما وظرفا ومستعمل ظرفا لا غير[1] . والمستعمل ظرفا لا غير ، يلزم النصب ، نحو قولك : سرنا ذات مرة وبُكْرَةً وسحَرا ، إذا أردت به بكرة يومك وسحر يومك ، ولا يكون إلا منصوبا علي الظرف .

وفي القرآن وقع الحصر في ظرف الزمان بنسبة كبيرة وفي أشكال متنوعة

مفردة : «وتظنّون إن لبثتم إلا قليلا» 52/17 ، اي زمناً قليلا

«يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشرا» 103/2

(1) الزمخشري ، المفصّل ص 25 وشرح المفصل ج 2 ص 40 .

«نحن أعلم بما يقولون إذ يقول أمثلهم طريقة إن لبثتم إلا يوما» 104/20

«ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا» 60/33

مركب جرّ : «وما نُزلت التوراة والانجيل إلا من بعده» 65/3

«وما نؤخّره إلا لأجل معدود» 104/11

مركبا نعتيا : «لن تمسّنا النّارُ إلا أيّاما معدودة» 80/2

«لم يلبثوا إلا ساعة من نهار» 35/46

جملة :

وقد يرد ظرف الزمان في شكل جملة تامّة مسبوقة بـ «ما دام» التي تفيد من بين معانيها التوقيت : «ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤدّه إليك إلاّ ما دمت عليه قائما» 75/3[1] او جملة مسبوقة بـ «من بعد» : «وما تفرّقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم» 14/42 ، «وما تفرّق الذّين أوتوا الكتاب إلاّ من بعد أن جاءتهم البينة» 4/98

ويتعدّد الظّرف في جملة الحصر الواحدة ويرتبط بعضه ببعض بواسطة حرف عطف : «كأنّهم يوم يرونها لم يلبثوا إلاعشيّة او ضُحاها» 46/79

وقد تواترت هذه الوظيفة 22 مرّة في القرآن ، وكلّها تفيد زمنا قصيرا جدّا وهو الزمن الذي يحصره الله تعالى لعباده يوم تدقّ الساعة وتأتي القيامة :

«فيوم يحشرهم كأنهم لم يلبثوا إلا ساعة واحدة» 45/10

«فيوم يحشرهم كأنهم لم يلبثوا إلا ساعة من نهار» 35/46

«كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشيّة أو ضحاها» 46/79 .

وفي تكرار لفظة الساعة أو ما يماثلها من ألفاظ في هذا المعنى ، وفي تحديد الوقت كذلك تقرير لوجود يوم القيامة لكلّ من يشكّ فيها وتحذير الكافرين

---

(1) «ما دمت عليه قائما» ظرف ، والاستثناء مفرغ من الظرف العام . اعراب القرآن ج 1 ص 540 .

من العقاب الذي ينتظرهم حتّى يؤمنوا بالله وبالرّسل ويهابوا حساب اليوم الآخر ويسلموا بالدّين الحنيف .

وقد ورد المفعول فيه ظرف الزمان في شكل جملة فعليّة مسبوقة بـ «أنْ» . و أجاز الزمخشري إفادتها معنى «ما» ، في نيابتها عن ظرف الزمان. هذا ما ذكره الزركشي عند تعديده لمعاني «أن» المفتوحة الهمزة الساكنة النون[1] ، واستشهد بقوله تعالى : «إلا أن يصّدقوا» 92/4 بقوله : «أن» مثل «ما» في نيابتها عن ظرف الزمان .

ونذكر عددا من الآيات وردت في هذا المعنى :

«ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وديّة مسلّمة إلى أهله إلا أن يصّدّقوا» 92/41

«لا تواعدوهن سرّا إلا أن تقولوا قولا معروفا» . . .

«أمّن لا يهدي إلا أن يهدى» 35/10

«ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم» 282/2

«لا تقولنّ لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله» 24/18

«لستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه» 267/2

وقوله : «إلا أن يصدّقوا» 92/4

وقد تبيّن لي أن هذه الآيات تفيد المعنى الذي أشار اليه الزمخشري في تفسيره لـ «أن» وتعويضها بـ «ما» ، التي تفيد ظرف الزمان ، بدليل أن في تعويض «أن» بـ «ما» أو«حين» يستقيم المعنى في نظري .

وقد ورد الحصر في هذا المعنى 13 مرّة في القرآن ، ففي قوله تعالى : «لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه» (53/33) يمكن تعويض «أن» بـ «حين » وابراز صعوبة تحقيق الفعل المقترن بـ «أن» ،

---

(1) البرهان ج 4 ص 223 .

فدخول بيوت النبي ليس بالامر السهل تقديرا لمقامه ، وتعظيما لشأنها ، وأنّها لا تشبه بيوت الناس الآخرين ، عامة كانوا أو خاصة ، فلا يحصل لهم ذلك إلا إذا أذن لهم بدعوة إلى طعام ، ويكون ذلك في حياء كبير دون النظر في حوائجه وكلّ ما تملك يداه من حريم ومتاع .

وفي قوله تعالى : «لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبيّنة» (1/65) ، حصر عمليّة الخروج من بيوتهن في السبب الذي حصل فعلا . وهذا دليل على أهميّة الحدث الذي حصل طبعا وخطورته في نظر الشرع .

لأنّه ليس بالسّهل فراق النساء ديارهنّ وتفكيك روابط الاسرة ، كلّ هذا لغاية دينيّة وأخلاقيّة واجتماعيّة عاليّة ألا وهي الحفاظ على استقرار العائلة وعلى نظام المجتمع الاسلامي واستقراره .

هكذا تبين أن وقوع الحصر في المفعول فيه ظرف الزمان بلغ في الجملة 35 مرة أي بنسبة 7.14٪ .

ظرف المكان

قال تعالى : «لا يقابلونكم جميعا إلا في قرى محصّنة او من وراء جدُر» 14/59

ولم يقع الحصر في القرآن إلا مرّة واحدة في هذه الوظيفة ، في المثال المذكور ؛ وفي حصر المكان في هذا المثال تحديد دقيق له وتمثيل طريف لصورته .

المفعول المطلق

هذه وظيفة غريبة يقع فيها الحصر في القرآن لأنّه حسب رأي النحاة لا يجوز أبدا التفريغ للمصدر المؤكّد لعامله ، وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتا أو منفيا قبل «إلا» ثمّ مخالفته بعد «إلا» . وأما قوله تعالى : «إن

إن نظن إلا ظنا» . فالقرائن تدل على أنّ المراد إن نظنّ إلا ظنا عظيمًا ؛ فهو بسبب القرينة مصدر مبيّن للنوع وليس مؤكّدا . وعليه يكون :

مركبا لفظيا لبيان النوع :

«فلا تمار فيهم إلا مِرَاءً ظاهرا» 22/18

جملة مسبوقة بـ «كما» وتفيد التشبيه :

«قال هل آمنكم عليه إلا كما آمنتكم على أخيه من قبل» 64/12

«الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبّطه الشيطان من المس» 257/2

«ما يعبدون إلا كما يعبد آباؤهم من قبل» 109/11

وقد ورد المقصور عليه مفعولا مطلقا بتقدير مصدر قبله مشتقّ من الفعل الذي قبله ، كقوله تعالى : « لا يؤمنون إلا قليلا » (64/4 و155/4) ، بتقدير إلا إيمانا قليلا ، وقوله : «ولا يذكورن الله إلا قليلا» (14/4) ، بتقدير : إلا ذكرا قليلا .

وقد استقطب الحصر في المفعول المطلق 8 مرّات بنسبة 1.63٪ .

ومن البديهي أن الحصر في المفعول المطلق يفيد التأكيد على بيان نوع الفعل الذي سبقه في الجملة المفرَّغة . ففي قوله تعالى : «فلا تمار فيهم إلا مراءا ظاهرا» (22/18) ، أراد الله تعالى أن يبيّن لرسوله كيفيّة مجادلة خصومه ، ويؤكّد له على طريقة محاجتهم بقوّة البرهان ومرونة القرآن حتّى لا يتجاوز حدود الحقّ ومقام الرّسالة السماوية .

وأما في قوله تعالى : «ما يعبدون إلا كما يعبد آباؤهم من قبل» 109/11 ، فإنّ اقتران المفعول المطلق بـ «كما» جاء ليؤكّد على الشكل الذي يظهر فيه المستثنى المنفي . فقد شبّه عبادة الكفار بعبادة آبائهم من قبل وقد حصر هذا المعنى بـ «ما – (و) – إلا» ، ليحقّر من شأن الكفّار ، ويبرهن لهم عن قوّته

وأنّه مطّلع على عبادة آبائهم من قبل ، وعارف لنواياهم ، لذلك فإنّه لا ينتظر منهم خيرا ، ويعتبر ذلك غير جديد عليه ، بل ربّما ليوحى لهم بأنّ ضلالهم الكبير هو بمحض إرادته ، ويؤكّد لهم أن الله هو الذي يضلّ من يشاء ويهدي من يشاء ، وأنّه على كلّ شيء قدير ، وما الخسارة إلا للمشركين .

أوّل ما يمكن أن نقوله إثر بحثنا في مجال الوظائف التي يقع فيها الحصر في التراكيب الاستثنائية في القرآن أنّ الإستنتاجات التي توصّلنا إليها ليست إلا عن طريق الحدس لا غير ، مستحضرين في ذلك ما درسنا في النحو العربي من قواعد وضوابط ، وأنّ المعاني التي سعينا في استنباطها عند استنطاقنا لهذه التراكيب ليست إلا محاولات فرديّة متواضعة جدا ، لأنّي أحسست أن معرفة مقامات الكلام في القرآن لا تحصى ولا تحدّ وأنها وإن كانت تدرك بالذوق لا محالة ، كما أثبت ذلك الزركشي[1] ، فإنني أيقنت أنّها تدرك بالعلم والمعرفة أيضًا. وبقدر ما يضطلع المرء في العلم والمعرفة بقدر ما يقدر أكثر على استدرار معانيه وكشف مواطن إعجازه ، خاصّة إذا أدركنا أنّ إعجازه يكمن أساسا في اللفظ والمعنى والملاءمة بينهما[2] .

إنّ الكشف في مجال وظائف المقصور عليه أفضى بنا إلى الاستنتاجات التالية :

أن هناك وظائف لم يقع فيها الحصر في التراكيب الاستثنائية ، كوظيفة العامل في الجملة الفعلية ، أي وظيفة الفعل ذاته وكذلك وظيفة المصدر المؤكّد لعامله ، و الحال المؤكّدة لعامله وكذلك المفعول معه[3] . وسبب المنع هو وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتا أو منفيا قبل «إلا» ثمّ مخالفته بعد «إلا» ، فهي إذن وظائف لا تتماشى مطلقا مع مفهوم الحصر .

---

(1) البرهان ، ج 2 ص 124 .

(2) البرهان ، ج 2 ص 174 .

(3) فلا يقال : ما سرت إلا والاشجار ، ما زرعت إلا زرعا ، لا يعمل إلا عاملا .

أمّا بقيّة الوظائف فيجوز فيها الحصر ، ونفسّر ذلك بالمرونة الكبيرة التي تتصف بها الجملة الاستثنائية في قيامها بجملة من الوظائف النحويّة . أمّا حدود هذه المرونة فيكشفها لنا بوضوح الجدول المحوصل لتواتر هذه الوظائف . فنلاحظ أن وظيفة الخبر قد استقطبت عددا كبيرا من الجمل الاستثنائية التي تفيد الحصر ، ويعود ذلك إلى أهمّية الدلالة المعنوية التي تؤديها تلك الى الوظيفة . فالاصل في الحصر بـ «ما وإلا» هو التأكيد . ويقتضي طبعا وسائل تتماشى والتأكيد المقصود ، حتّى يستقيم الحقل الدلالي الذي يرمي إليه النصّ القرآني .

وفي الخبر معنى الجواب عن سؤال يوجّهه المخاطب ، لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ظنّ بخلاف ما أنت تجيبه . والمقصود بحصر الخبر هو إثبات ذلك الخبر المذكور ونفيه عن غيره . ففي قوله تعالى : «لا إلاه إلا الله» ، «وما من إله إلا الله» تأكيد على إثبات الالوهيّة في الله تعالى ونفيها عن بقيّة الآلهة التي يعتقد فيها الكفّار ؛ جاءهم بهذا الخبر لانّهم ينكرون ذلك ويشكّون فيه. ولا يمكن أن نعتبر هذا التركيب يفيد تخصيص الله بالخبر الفعلي ، أي بالالوهيّة لانّ الإختصاص شيء والحصر شيء آخر .

فالاختصاص هو قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرّض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي ، وفي الحصر معنى زائد عليه وهو نفي ما عدا المذكور . وإنّما جاء معنى الحصر في «لا إله إلا الله» للعلم بأنّ الالوهيّة تنحصر في الله تعالى وتنتفي تماما عن غيره .

وقد يكون لمجرّد التعظيم ، والذي يؤكّد هذا المعنى وجود الاوصاف التي تقترن بهذا التركيب لتأكيد ثبوت الصفة في الموصوف :

«لا إله إلا هو الرحمن الرحيم» 163/2

«لا إله إلا هو خالق كلّ شيء» 102/6

«لا إله إلا هو يحيي ويميت» 8/44 و158/7

«لا إله إلا هو سبحانه عمّا يشركون» 31/9

«لا إله إلا هو عليه توكّلت . وهو ربّ العرش العظيم» 26/27

«لا إله إلا هو له الاسماء الحسنى» 8/20

«لا إله إلا هو وسع كلّ شيء علما» 98/20

«لا إله إلا هو ربّ العرش العظيم» 26/27

«لا إله إلا هو له الحمد في الاولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون» 70/28

«لا إله إلا هو وإليه المصير» 3/40

«لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة وهو الرحمان الرحيم» 22/59

«لا إله إلا هو الملك القدّوس ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبّار ، المتكبّر» 23/59 .

وقد يقترن هذا التركيب الاسمي بجملة فعليّة ، فيها دعوة صريحة للايمان به والتوكّل عليه والامر المباشر لعبادته :

«لا إله إلا هو فاعبدوه» 102/6

«لا إله إلا هو وأعرض عن المشركين» 106/6

«لا إله إلا هو فادعوه مخلصين له الدين» 65/40

«لا إله إلا هو وعلى الله فليتوكّل المؤمنون» 13/64

«لا إله إلا هو فاتّخذه وكيلا» 9/73

وقد يقترن كذلك هذا التركيب باستفهام :

«لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون» 14/11

«لا إله إلا هو فأنّى تصرفون» 6/39 .

ويرد الخبر ضميرا للمتكلّم مرتبطا بجملة طلبيّة مسبوقة بفاء النتيجة ليؤكّد الحصر فيه أنّ عظمته ووحدانيّته هما اللذان يؤهلانه لأن يكون الوحيد الذي يستحقّ العبادة والتقوى والتذكّر وإقامة الصلاة :

«لا إله إلا أنا فاتقوني» 21/16

«لا إله إلا أنا فاعبدوني» 25/21

«لا إله إلا أنا فاعبدوني واقم الصلاة للذكرى» 14/20

ويرد الخبر ضميرا للمخاطب عند حديثه عن ذي النون ، إذ ذهب مغضبا ، فظنّ أن لن يقدر عليه أحد ، فنادى في الظلمات «لا إله إلا أنت سبحانك إنّي كنت من الظالمين» 87/21 .

كلّ هذه الضمائر رغم اختلافها ، فإنّها تعود على نفس المعرّف ، وأتت في مواضع مختلفة من القرآن لتذكّر الناس بوحدانية الله ، وتقرّر عظمته في اذهان الحاضرين ، فلا يرفعها ما يأتي بعدها على زعمهم .

الجدول الوظائفي لتركيب الحصر في الجملة الاستثنائية

الوظيفة		التواتر	النسبة المائوية
المسند اليه :	مبتدأ	9	1.83
	اسم لناسخ	11	2.24
المسند :	الخبر	171	34.98
الفاعل		43	8.77
نائب الفاعل		7	1.42
مفعول به		110	22.44
مفعول به ثان		10	2.04
حال		56	11.42
مفعول لأجله		29	5.91
مفعول فيه :	ظرف زمان	35	7.14
	ظرف مكان	1	0.20
مفعول مطلق		8	1.63
12		490	100

سلّم تواتر الوظائف

الترّقيم	الوظيفة	التّواتر	النسبة المائوية
1	المسند – الخبر	171	34.98
2	المفعول به	110	22.44
3	الحال	56	11.42
4	الفاعل	43	8.77
5	ظرف الزّمان	35	7.14
6	المفعول لأجله	29	5.91
7	المسند إليه إسم النّاسخ	11	2.24
8	مبتدأ	9	1.83
9	المفعول به الثّاني	10	2.04
10	لمفعول المطلق	8	1.63
11	نائب الفاعل	7	1.42
12	مفعول فيه : ظرف مكان	1	0.20
12		490	100

هذه بعض المرونة الّتي تتّصف بها الجملة الإستثنائيّة ، في وقوع الحصر في جملة من الوظائف النّحويّة . أمّا حدود هذه المرونة فيظهرها لنا جليّا سلّم تواتر هذه الوظائف – كما يوضّحه الجدول المحوصل لذلك – فنرى في هذا السلّم أنّ الدّرجة الأولى والثانية قد استقطبتهما وظيفتا الخبر والمفعول به ، بتواتر يفوق نصف تراكيب الحصر وقدره 281 من 490 تركيب حصر ، أي بنسبة مائويّة قدرها .

فالمفعول به مثل الخبر في الأهميّة الوظيفيّة الّتي يؤدّيها المقصور عليه ويأتي

بعده في المرتبة الثانية ، وذلك لغاية دلاليّة بحتة يهدف إليها القرآن الكريم . فالحصر في أصله يفيد تأكيد الخبر وإثباته ؛ والمفعول به «يعمل في حال حديثك في إثباته . . فأنّك إذا رفعت كأنّك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك واستقرّ وإذا نصبت كأنّك تعمل في حال حديثك في اثباته[1] .

والمفعول به مثل الخبر في «أنّه الجزء المستفاد الّذي يستفيده السّامع ويصير كلاما تامّا والّذي يدلّ على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ، ألا ترى أنّك إذا قلت عبد الله منطلق ، فالصدق والكذب إنّما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله ، لانّ الفائدة في انطلاقه ، و إنّما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق»[2] .

كذلك الامر في القرآن إنّما موضوع الحديث هو الله تعالى ، وهو معروف عند السامع ، ومركز الحديث هو الكلام الذي يؤدي وظيفة الخبر والمفعول به. فقوله تعالى : «لا إله إلا الله» ، فالله هو مركز الخطاب ، وهو البؤرة الاساسية في الحديث عن الإله .

وفي قوله : «إن أردنا إلا الحسنى» 107/9، و«إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا» 62/4 ، فالمفعول به هو مركز الحديث ، أمّا الفاعل فهو المعروف عند السامع وهو غالبا الله تعالى .

أمّا بقية الوظائف الأخرى التي يقع فيها الحصر ، فهي كما بدت لنا متنوعة وكثيرة ، وهي التي تمنح هذا التركيب الاحقية في أن يستقلّ بمفرده كتركيب كلامي من جملة التراكيب الكلامية الأخرى ، كالاستفهام والشرط والتعجب وغيرها . وربّما لذلك أيضا نزع بعض القدامى والمحدثين إلى إعتبار الجملة الاستثنائية جملة لها محلّ من الاعراب ، كالجملة الواقعة خبراً وحالاً ومفعولاً .

(1) ابن يعيش ج 1 ص 87 .
(2) المرجع السابق .

وهي النظرية التي صرّح بها ابن هشام مثلا في مغني اللبيب[1] عند تفسيره للجملة وذكر أقسامها وأحكامها في قوله : لا والحق أنّ الجمل التي لها محل تسع ، وأنّهم قد أهملوا الجملة المستثناة والجملة المسند إليها»[2] .

وفي خاتمة هذا القسم يتأكّد لنا ما قرّرناه في القسم الاوّل من أنّ الاستثناء لم يلق نفس المعاملة التي لقيتها أبواب أخرى من النحو بسبب توزّع النحاة بين كونه جملة مستقلّة بنفسها أو جملتين في تركيب ثانيتهما لا محلّ لها من الاعراب ، بينما لو عومل معاملة النحو القائم على المعنى لكان أخذ نصيبه من الاهتمام خصوصا وأنّ القرآن غنيّ بالاستعمالات الاستثنائية ، وكلّها تقريبا تمسح الوظائف النحويّة المعهودة .

---

(1) ج 2 ص 427 .

(2) (الجمل التي لها محلّ من الاعراب هي كما ذكرها ابن هشام : الجملة الواقعة خبرًا وحالا ومفعولا ، والجملة المضاف إليه والواقعة جوابًا لشرط جازم والجملة التابعة لمفرد وهي [المنعوت بها ، والمعطوف بالحرف ، والمبدلة] والجملة التابعة لجملة لها محلّ ويقع ذلك في العطف و البدل خاصة . انظر ما تقدم في تحديد التركيب الاستثنائي ص 12) .

الخاتمة

لقد تبيّن لنا أهمية دراسة الاستثناء في القرآن الكريم ، لأننا وقفنا على فراغ من هذه الناحية في مكتبتنا الجامعية التونسية . ولم يصل الى علمنا أنه أخذ اهتماما خاصاً من الدراسة لدى أحد من المحدثين ، فيما عدا تلك المحاولات التى راوحته ضمن دراسات موسعة ، جعلت منها لا تتفرّغ له في القرآن . ولم نلمس مما اطلعنا عليه منها استقصاء للتركيب الاستثنائي على تنوّعه في القرآن . والقدامى مثل المحدثين لم يخصوا الاستثناء بمؤلّف منفرد يستقصون فيه كل ما ذكره الاسلاف في الموضوع ويحصرون فيه أقوالهم وإشاراتهم المشتتة في الكتب، وفي الغالب تأتي هذه الاشارات ملحقة هنا أو هناك بأبواب الاعراب التقليدية أو مسائله دون أن يهتدي اليها المرء من العنوان أو من الفهرس .

ومهما يكن أمر القدامى من مناهجنا في الدراسة الحديثة ، فإننا بإزاء عنايتهم بكلّ ما يمتّ للقرآن بصلة ، من لغة ونحو وصرف وبلاغة وغير ذلك من علوم اللسان ، نكون مقصرين إذا لم نعد اليهم لتحقيق نظراتهم على أسس علم اللغة الحديث ومشتقاته من العلوم الفرعية أو المساعدة ، ونكون فد فرطنا في تراث عظيم زاخر ، لأن مجهوداتهم بالقياس الى توفر أسباب البحث العلمي لدينا تكاد تكون خيالية ، فما بالك ونحن نمتلك اليوم الحاسبات الآلية لتنظيم المعلومات وللاحصاء ولفرز البيانات بشتى أنواعها .

ولذلك فحين عكفت على هذا المبحث لم أجد أمامي سوى شذور من المعلومات المفرقة تحت كلّ كوكب ، ولم تزدني بعض المؤلفات الحديثة المظنونة الجدوى الا تلهفاً للمفيد من القول فيما يخص دراستي ، فلويت العنان الى قلةٍ من المصادر المهمة استقصيها كالكتاب لسيبويه والمفتاح للسكاكي والمفصل

وشرحه للزمخشري وابن يعيش تباعا . وكانت مؤلفات ابن هشام المصري خيرُ معين للتقرّب من أساليب القدامى التي أصبحت اليوم عسيرة شيئا ما على مثلي ، ربما لسقم إخراجها بالقياس الى مقتضيات الطباعة الحديثة .

وأهمّ نتيجة أكون قد خرجت بها هو ضبط جميع الآيات التي وقع فيها الاستثناء في القرآن الكريم . وهذا عمل لم يقم به أحد قبلنا فيما أعلم . وجميع معاجم القرآن المطبوعة ، كما نعلم ، لا تخص الحروف بمداخل في تصنيفها . ثم استعملت الحاسب الآلي في الاحصاء والكشف السريع للآيات موضوع الدراسة .

وثاني نتيجة هو أنني أنا نفسي خرجت بصورة أوضح عن هذا الباب الكبير من أبواب النحو والمعاني الذي هو الاستثناء ورديفه الحصر . ولا أعتقد إلا أن من تقع في يده هذه الدراسة يكون أقرب الى الكثير من الاستخلاصات فيها والى تبيّن وجه من وجوه الاستعمال لهذه الادوات الاستثنائية في الكلام القرآني .

ولقد توضّحت لي بقدر ما أسباب الاختلاف في الاستثناء أيضا بين النحاة ، وأن هذا الخلاف يكمن أساسا في أصول مختلفة هي ذاتها انطلقوا منها ، مدارس أو أفرادا ، وهي كلها تدور حول وقوع الاعراب ، وعلة كونه في الآخر وعلة عدم استكنانه ، الى آخر ذلك .

وعرفت أن التركيب الاستثنائي لا يخلو من أن يكون جملة لأسباب من المعنى أفضل من معاملته على أساس جملتين لأسباب شكلية منطقية أو إعرابية ظاهرة . وتبيّن أن هذا الرأي ، وهو رأي سيبويه وجماعة البصريين ، هو الاقوم في النظر النحوي الحديث ، لأنه يخدم الاعجاز في القرآن الكريم على رأي عامة المفسرين والبلاغيين ، كالجرجاني والسكاكي والسيوطي والبيضاوي ، وأنه أولى بنا أن نعدّه في قوة جملتين ، كما قال السيوطي ، لا أن نشتّته في جملتين منفصلتين لا رابط بينهما إلا «إلا» ، فلقد توضّح لنا أن المستثنى منه قد يحذف

في الكلام لأسباب بلاغية ، بل أداة الاستثناء يمكن أن تحذف هي نفسها ويبقى الاستثناء قائماً ، لأن الكلام يستند دائما الى المعنى ، والاستدلال العقلي على المعنى قد لا يقوم به الاعراب ، بل قد يحول الاعراب المتحجّر على صورة واحدة دون تبيّن وجوه المعنى أو ما يسمى بالتصريف لدى علماء التفسير .

كما تبيّن لنا كذلك أن الاعجاز البياني في القرآن الكريم لعلّه أن يكون أوضح ما يكون في الاستدلال على المعنى بالاستثناء **لأنه إحدى طرق التخصيص في الكلام** ، وأن فضيلة الاخراج ، أي إخراج البعض من الكلّ ، التي يتخصص بها الاستثناء دون سائر وجوه التعبير الاخرى هي الوسيلة البيانية الاقوى لمواجهة التحدّي أو ما يسمّى بالنفي العنادي ، كما يقول السكاكي ، التي جابه بها الكفار والجاحدون للرسالة النبوية ، وهي الاقوم في الوقت نفسه للتبرئة مما ألصقه الكفار بالله وبالرسول وللتنزيه ، ولتخليص الاذهان من الوهم والايهام الذي كان يعمد اليه المضللون عن كتاب الله وعن رسالته .

وبدا لنا الاستثناء على هذا الاساس وسيلة فعالة للتعبير الاقوى عن الغرض لمواجهة الاصرار بالاصرار ولرفع التعميم بالتخصيص ، خاصة وأن خطاب الله يقوم أو يدور أغلبه على أحكام وقصص للاعتبار والذكرى . وهذا الاسلوب يحتاج الى أدوات كلامية قاصمة باتة لا تترك للظنّ أو للوهم سبيلا للاستيلاء على النفوس .

وباعتبار القرآن عالما بذاته بين النصوص فوقوفنا على نسبة ما فيه من الادوات الاستثنائية ، بعضها الى بعض ، ييّسر الدراسة لمن يريد أن يعرف نسبة هذه الادوات من الكلام العربي عموما في عصره أو في نصوص أخرى حديثة . ذلك أن اللغة كائن يتطوّر . وكشفت لنا هذه الدراسة أن لـ «إلا» الاستثنائية أدوات كثيرة تشاركها في العمل وفي الحكم وفي المعنى ، ولا ندري ما إذا كانت متساوية الاستعمالات لـ «إلا» القرآنية في النصوص المنحدرة من لغات بعض القبائل غير القرشية شعرا أو نثرا . فالقضية الاستثنائية من حيث الأدوات قد

تكون راجعة الى أصول أو قوانين صوتية ، أو أنّ هذا الغنى راجع الى تدقيقات في المعنى كما أشار الى ذلك بعض النحويين حقّا ، وأن هذا الغنى الذي لا يضارعه غنى في اللغات الاخرى التي قيست اليها إنما يرجع الى روح العربية وقدرتها على مدّ المتكلم بكلّ الادوات لتلوين كلامه بأكثر من النفي والاثبات بطريقة حسابية مختصرة ، دون نظر أحيانا الى إرادة المجانسة بينهما بلطف والمبالغة في اللفظ لأغراض اعتقادية أو مذهبية ، أو لأغراض إقناعية بحتة .

ولقد تحفظنا كثيرا من إلقاء قلة فهمنا لبعض ما غمض عن أذهاننا على كاهل القدامى ، لشدّة تقديرنا لظروف ما وصلنا عنهم من كتابات عبر نساخ كثيرين ومحققين غير متثبتين ، فلقد اجتهدنا في إصلاح بعض من رماهم بالخطأ أو الخلط والاعتساف .

وأملنا أن نكون وضعنا لبنة في الدراسات القرآنية في أفقنا هذا راجين أن نطوّره ونراجعه كلمّا ألقيَ إلينا من كتب القدامى المحققة جديداً أو المكتشفة حديثا أو كتبِ إخواننا من المشرق .

ونعرف أن القرآن سوف لا يَغنى بهذه الدراسة ولكننا سنغنى بها لمجرّد أنها صنفت الاستثناء في القرآن وحده كاملاً وحددت أدواته وآياته التى جاء فيها على استعمالات مختلفة ، وتعرّفت على ما وضعت له لأغراض التعبير بها تعبيرا إعجازيا بقيت الاذهان في حيرة منه .

المصادر والمراجع

(مرتبا هجائيا بأسماء المؤلفين ، القدامى بحسب الشهرة و المحدثين بالاسم الكامل)

- القرآن الكريم .

1 - ابتسام مرهون الصفّار (الدّكتورة) ، معجم الدّراسات القرآنيّة ، الطّبعة الأولى 1989.

2 - أحمد عبد الستار الجواري (الدكتور) ، نحو المعاني ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1407هـ/1987م

3 - أحمد مطلوب (الدكتور) ، معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1406هـ/1986م

4 - ابن منظور ، لسان العرب ، ط . بيروت

5 - ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري) :

قطر الندى وبلّ الصدى (المتن والشرح) ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد ، ط . القاهرة

مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة .

6 - ابن يعيش (موفّق الدين يعيش ابن علي) ، شرح المفصّل ، ج 1 ج 2 ج 8 ، الطبعة الاولى . إدارة الطباعة المنيريّة بمصر .

7 - الانباري (عبد الرحمان بن محمّد) :

الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، بتحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد الطبعة الاولى 1945/1364 ، دار الفكر ، القاهرة .

أسرار العربيّة .

8 - البيضاوي ، تفسير القرآن .

9 - التهانوي (الشيخ المولوي محمّد أعلى بن على) ، كشّاف إصطلاحات الفنون ،

كلكتة 1862 .
10 - الجرجاني (الإمام عبد القاهر) دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تصحيح وتعليق محمّد رشيد رضا - دار المعرفة بيروت 1982 .
11 - الجوهري ، اسماعيل بن حماد ، الصحاح ، ط . دار الكتاب العربي بمصر ، القاهرة 1956 .
12- درويش الجندي (الدّكتور) علم المعاني ، دار نهضة مصر للطبع والنشر .
13 - الرّاغب الإصبهاني (الحسين بن محمّد) ، المفردات في غريب القرآن ، تحقيق ، الدّكتور محمد أحمد خلف الله .
14 - الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية ، ط . استنبول 1275 .
15 - الزّجاج ، إعراب القرآن ، تحقيق ابراهيم الأبياري ج 3 ط . القاهرة .
16 - الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمان بن اسحاق) ، الجمل .
17 - الزّركشي (الإمام بدرالدّين محّمد بن عبد الله) ، البرهان في علوم القرآن ج 1 وج 2 وج 3 وج 4 ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثّالثة ، دار الفكر ، القاهرة .
18 - الزمخشري (محمود بن عمر) ، المفصّل في النحو ، طبعة J.P.BROCH ، 1840 .
19 - السكاكي (سراج الدّين يوسف بن علي) مفتاح العلوم وحاشيته إتمام الدّراية لقرّاء النّقاية للإمام السّيوطي ، مطبعة التّقدّم العلمي بمصر ، 1348هـ .
20 - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ، كتاب سيبويه الطبعة الاولى ، 1316 .
21 - السيوطي (جلال الدّين عبد الرّحمان) الإتقان في علوم القرآن ، الطبعة الثانية ، 1935/1354م - جمع الهوامش في شرح جمع الجوامع .
- وله أيضا ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق وشرح د . عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية الكويت .
22 - المرادي ، الحسين بن قاسم المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق بيروت 3891 . وهو من كتب معاني الحروف وأقدمها وأجمعها كتاب القزاز وبافتقاده أصبح أشهرها كتاب مغني اللبيب .
23 - النويري ، نهاية الارب ، الجزء السابع ، ص 84-121 .
24 - الشاذلي الهيشري ، القصر في سورة البقرة ، حوليات الجامعة التونسية ، ع 26 (1987) ، ص 99-142 .

25 – عبّاس حسن ، النحو الوافي ، جزآن . الطبعة السادسة ، دار المعارف ، بمصر .
26 – عبد الحسين الفتلي (الدكتور) ، أساليب الاستثناء عند النحاة القدامى ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ج 4 م 38 ، ص 232–256 (1987) بغداد .
27 – عبد السلام المسدي (الدكتور) ومحمّد الهادي الطرابلسي (الدكتور) ، الشرط في القرآن ، الدار العربية للكتاب ، تونس 1985 .
28 – عبد الصابور شاهين (الدكتور) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، دار القلم 1966.
29 – عبد العزيز عتيق (الدّكتور) في البلاغة العربيّة - علم المعاني – الطّبعة الثّانية
30 – عبد القادر المهيري ، الجملة في نظر النحاة العرب ، الحوليات ع 3 (1966) ص 35–46 ، عرض لكتاب النحو الوافي ، الحوليات ع 2 (1965) ص 253–255 ، محاولة في تحديد الجملة الاسمية ، ع 5 (1968) ص 7–16 .
31 – عبد الوهاب بكير وعبد القادر المهيري والتهامي نقرة وعبد الله بن علية : النحو العربي (السنة الاولى ، السنة الثالثة «نحو الجمل») الشركة التونسية للتوزيع .
32 – علي الجارم ومصطفى أمين ، البلاغة الواضحة (البيان والمعاني والبديع) ، الطبعة 11 ، 1372هـ/1953م .
33 – القزاز القيرواني ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ، تحقيق المنجي الكعبي ، ط . تونس ، 1971.
34 – القزويني (جلال الدّين الخطيب) ، الايضاح لمختصر تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع ، الطبعة الثانية . 1950
35 – محمّد حسين أبو موسى (الدّكتور) ، البلاغة القرآنيّة في تفسير الزّمخشري وأثرها في الدّراسات البلاغية ، الطبعة الاولى . المكتبة الاسلامية ، بيروت .
36 – محمد مختار العبيدي ، عرض كتاب «الشرط في القرآن» ص 275–286 ، الحوليات عدد 20 (1981) .
37 – محمد الهادي الطرابلسي (الدكتور) ، انظر عبد السلام المسدي .
38 – محمد اليعلاوي ، ملاحظات على لغة القرآن . . ، الحوليات ، ع 7 ، (1970) ص 35–37 .
39 – محي الدين الدّرويش ، إعراب القرآن وبيانه . الطبعة الثّانيةً 1983.
40 – هنري فلايش ، دائرة الاسلامية ، مقال [ISTITHNA’] الطبعة الثانية .

فهرس المختصرات

اقتصرنا الاشارةَ ، في الهوامش ، للمراجع الحديثة بذكر عناوينها غالبا ، ولتطلّبها في الفهرس هنا وضعنا فيما يلي عناوينها المختصرة مسبوقة برقمها أعلاه :

26 – اساليب . .
39 –اعراب . .
30 – الجملة . .
27 –الشرط . .
3 – معجم الدراسات . .
30 – محاولة في تحديد . .
38 – ملاحظات على لغة القرآن
1 – معجم المصطلحات . .
28 – القراءات . .
24 – القصر . .
40 – مقال دائرة المعارف الاسلامية . .

جدول السور والآيات التي تكررت فيها إلا وأخواتها

تكرار «إلا» و«غير» في القرآن*

رقم	السورة	عدد آياتها	تكرار «إلا»	تكرار «غير»
1	الفاتحة	7	–	1
2	البقرة	268	43	*
3	آل عمران	200	28	2
4	النساء	176	30	9
5	المائدة	120	11	5
6	الانعام	165	37	8
7	الاعراف	206	21	6
8	الانفال	75	7	1
9	التوبة	129	22	2
10	يونس	109	20	1
11	هود	123	27	7
12	يوسف	111	20	*
13	الرعد	43	5	*
14	ابراهيم	52	6	1
15	الحجر	99	13	*

* هذه العلامة تشير الى عدم التكرّر .

رقم	السورة	عدد آياتها	تكرار «إلا»	تكرار «غير»
16	النحل	128	9	5
17	الاسراء	111	23	*
18	الكهف	110	11	1
19	مريم	98	6	*
20	طه	135	9	*
21	الأنبياء	112	13	*
22	الحج	78	4	2
23	المؤمنون	118	11	1
24	النّور	64	7	4
25	الفرقان	77	11	*
26	الشعراء	227	17	1
27	النمل	93	10	*
28	القصص	88	10	5
29	العنكبوت	69	12	*
30	الروم	60	3	2
31	لقمان	34	2	3
32	السجدة	30	*	*
33	الاحزاب	73	12	1
34	سبأ -	54	15	*
35	فاطر	45	11	2
36	يس	83	12	*
37	الصافات	182	12	*
38	ص	88	9	*
39	الزّمر	75	3	2

رقم	السورة	عدد آياتها	تكرار «إلا»	تكرار «غير»
40	غافر	85	13	4
41	فصّلت	54	5	2
42	الشورى	53	4	1
43	الزخرف	89	10	1
44	الدّخان	59	5	*
45	الجاثية	37	6	*
46	الأحقاف	35	8	1
47	محمّد	38	2	2
48	الفتح	29	1	1
49	الحجرات	18	*	*
50	ق	45	1	1
51	الذاريات	60	3	1
52	الطور	49	*	2
53	النجم	62	8	*
54	القمر	55	2	*
55	الرحمان	78	2	*
56	الواقعة	96	2	1
57	الحديد	29	3	*
58	المجادلة	22	5	*
59	الحشر	24	3	*
60	الممتحنة	13	1	*
61	الصف	14	*	*
62	الجمعة	11	*	*
63	المنافقون	11	*	*

رقم	السورة	عدد آياتها	تكرار «إلا»	تكرار «غير»
64	التغابن	18	2	*
65	الطلاق	12	2	*
66	التحريم	12	*	*
67	الملك	30	3	*
68	القلم	52	1	1
69	الحاقة	52	2	*
70	المعارج	44	2	2
71	نوح	28	5	*
72	الجن	28	2	*
73	المزمل	20	2	*
74	المدثر	56	8	1
75	القيامة	40	*	*
76	الانسان	31	1	*
77	المرسلات	50	*	*
78	النبأ	40	3	*
79	النازعات	46	1	*
80	عبس	42	*	*
81	التكوير	29	2	*
82	الانفطار	19	*	*
83	المطففون	36	1	*
84	الانشقاق	25	1	1
85	البروج	22	1	*
86	الطارق	17	*	*
87	الاعلى	19	1	*

رقم	السورة	عدد آياتها	تكرار «إلا»	تكرار «غير»
88	الغاشية	26	2	*
89	الفجر	30	*	*
90	البلد	20	*	*
91	الشمس	15	*	*
92	الليل	21	2	*
93	الضحى	11	*	*
94	الشرح	8	*	*
95	التين	8	1	1
96	العلق	19	*	*
97	القدر	5	*	*
98	البينة	8	2	
99	الزلزلة	8	*	
100	العاديات	11		
101	القارعة	11		
102	التكاثر		8	
103	العصر		3	1
104	الهمزة		9	*
105	الفيل		5	*
106	قريش		4	*
107	الماعون		7	*
108	الكوثر		3	*
109	الكافرون		6	*
110	النصر		3	*
111	المسد		5	*

رقم	السورة	عدد آياتها	تكرار «إلا»	تكرار «غير»
112	الاخلاص		4	*
113	الفلق		5	*
114	الناس		6	*

أما «حاشا» فقد تكررت مرتين في سورة يوسف (31/12 ، 51) ، و«لما» فقد تكررت مرتين كذلك في الطارق (4/86) والزخرف (35/43) .

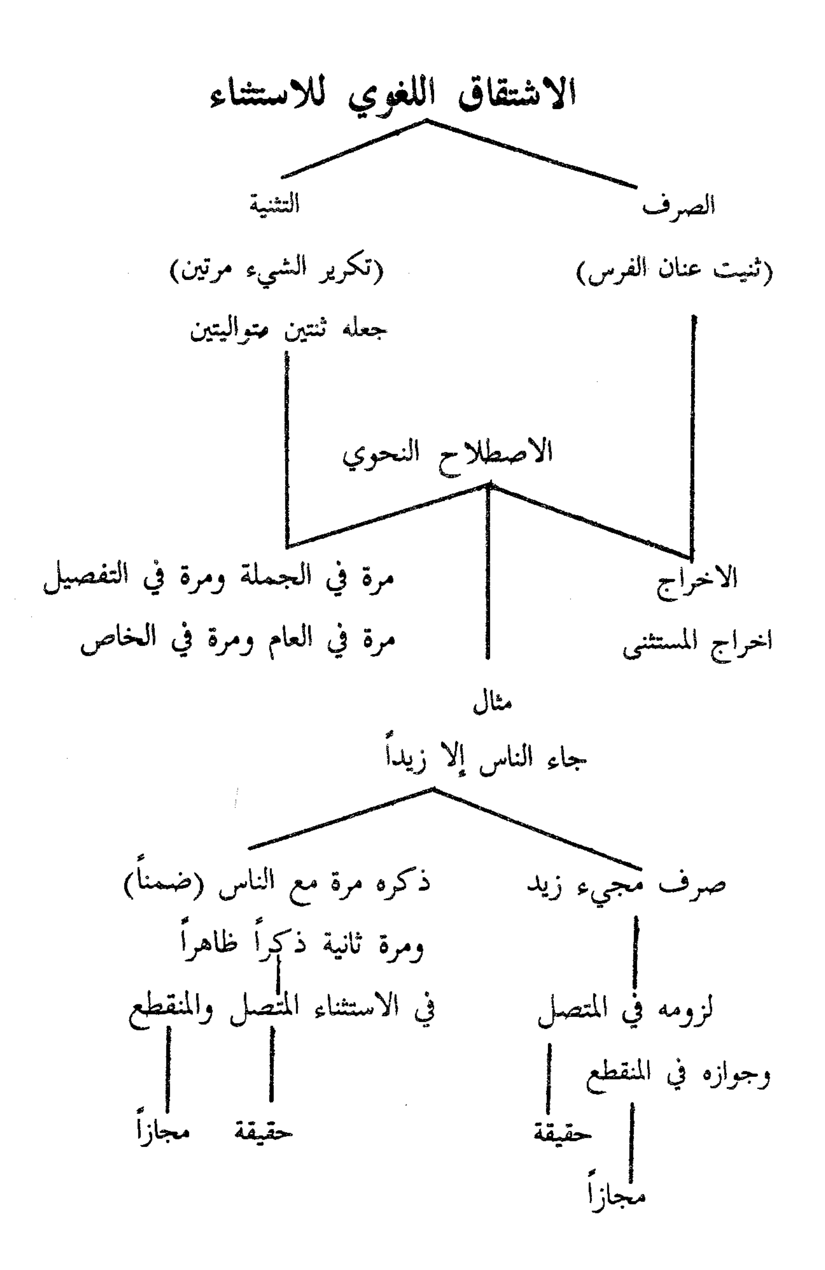
رسوم توضيحية

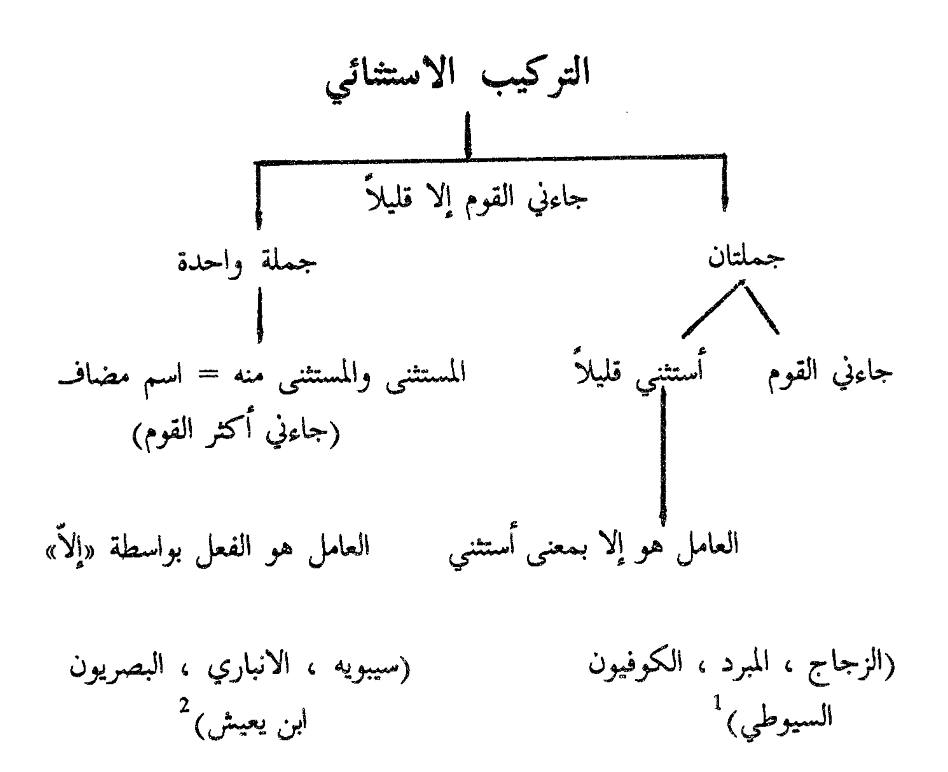
1) الاشتقاق اللغوي للاستثناء

2) أنواع الاستثناء

4) أخوات «إلا»

3) أحكام الاستثناء


الاشتقاق اللغوي للاستثناء
الصرف
التثنية
(ثنيت عنان الفرس)
(تكرير الشيء مرتين)
جعله ثنتين متواليتين
الاصطلاح النحوي
الاخراج
اخراج المستثنى
مرة في الجملة ومرة في التفصيل
مرة في العام ومرة في الخاص
مثال
جاء الناس إلا زيداً
صرف مجيء زيد
ذكره مرة مع الناس (ضمناً)
ومرة ثانية ذكراً ظاهراً
لزومه في المتصل
وجوازه في المنقطع
في الاستثناء المتصل والمنقطع
حقيقة
مجازاً
حقيقة
مجازاً

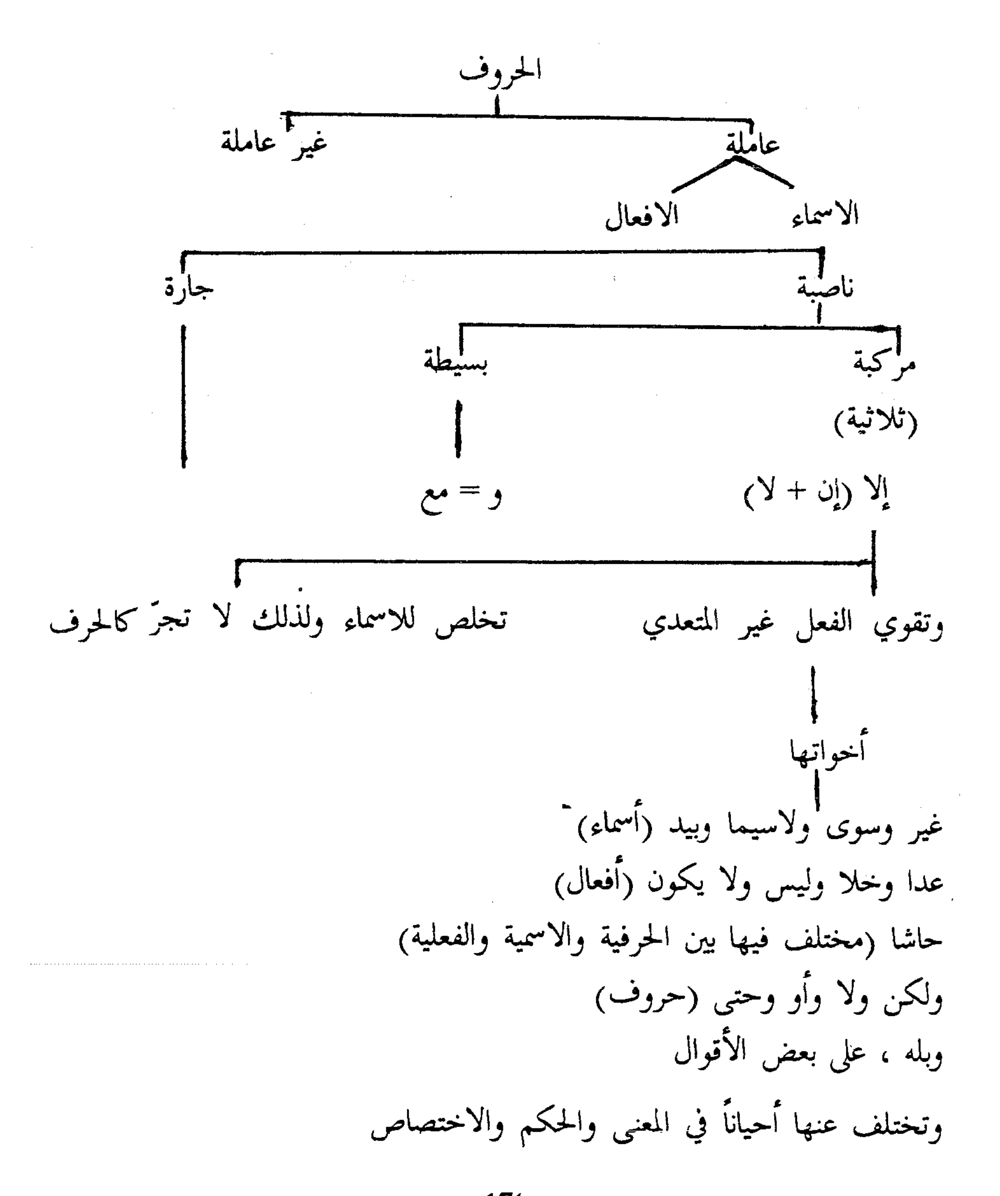


الموقف النحوي مما بعد «إلا» :

(1) جملة لا محل لها من الاعراب .

(2) مفرد أو ما يقوم مقامه له محل من الاعراب (ابن هشام) .

موقع إلا بين الحروف



الاسم الاصطلاحي للاستثناء

المستثنى منه	الاسم الاصطلاحي للاستثناء
(1) مذكور — موجب	تام موجب
(1) مذكور — غير موجب	تام غير موجب
(1) غير مذكور	مفرّغ
(2) المستثنى بعضا منه	متّصل
(2) المستثنى غير بعض منه	منقطع

نوع الاستثناء

حكم المستثنى	الاداة	نوع الاستثناء	مثال
	أ) «إلا»	كلام موجب	جاءني القوم إلا زيداً «فشربوا منه إلا قليلاً»
	«عدا» و«خلا[1]»	كل كلام	
(1) منصوب أبداً	«ليس» و«لا يكون»	كل كلام	(غير موجودتين في القران)
	ب) ما قدّم من المستثنى		ما جاءني إلا أخاك أحد (غير موجود في القران)
	ج) ما كان استثناؤه منقطعاً		«لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم»
(2) جائز فيه النصب والبدل		كلام تام غير موجب	«ما فعلوه إلا قليلاً» «قليل»
(3) مجرور أبداً	بـ«غير» و«سوى»	و«حاشا[2]» «حاشا لله»	
(4) جائز فيه الجرّ والرفع	بـ«لا سيما[3]»		
(5) جار على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء	-		«فأصبحوا لا يُرى إلاّ مساكنهم» وقرىء «تُرى»

(1) بعضهم يجرّ بـ«خلا» وقيل بهما . ولم يورد ذلك سيبويه والمبرد .
(2) المبرّد يجيز النصب بـ«حاشا» .
(3) بعضهم لا يعدّها أداة (رأي الأستاذ المشرف) .

فهرس الآيات القرآنية

نقتصر هنا على ذكر اسم السورة ورقمها متبوعا بأرقام الآيات التى ورد فيها الاستثناء بـ «إلا» ثم الآيات التي ورد فيها الاستثناء بـ «غير» وأخيراً الآيات التي ورد فيها الاستثناء بـ «حاشا» و«لـمّا» ، وهو كلّ ما ورد في القرآن من استثناء ، على ما أحصينا ودققنا مراجعته بالآلة الحاسبة . ولعدم التضخيم في هذا الفهرس أدرجنا الآيات بنصها بحسب ترتيب القرآن في الملحق .

(أوردنا كل الآيات التي فيها «غير» ، وإن كان الخلاف حول إفادتها «إلا» أو عدم إفادتها قائماً بين المفسرين)

«غير»

الفاتحة 7/1 .

البقرة 59/2 ، 173 ، 240 .

آل عمران 85/3 ، 154 .

النساء 12/4 ، 24 ، 25 ، 46 ، 81 ، 82 ، 95 ، 115 .

المائدة 1/5 ، 3 ، 5 ، 77 .

الانعام 46/6 ، 93 ، 145 .

الاعراف 53/7 ، 162 .

الانفال 7/8 .

التوبة 2/9 ، 3 .

يونس 15/10 .

هود 46/11 ، 63 ، 65 ، 76 ، 101 ، 108 ، 109 .

ابراهيم 37/14 ، 48 .

النحل 21/16 ، 115 .

طه 22/20 .

الحج 31/22 .

المؤمنون 6/23 .

النور 6/24 ، 27 ، 29 ، 31 ، 60 .

النمل 12/27 ، 22 .

القصص 32/28 ، 71 ، 72 .

الاحزاب 53/33 .

فاطر 3/35 ، 37 .

الزمر 28/39 .

فصّلت 8/41 .

الزخرف 18/43 .

محمد 15/47 .

ق 31/50 .

الذاريات 36/51 .

الطور 35/52 ، 43 .

الواقعة 86/56 .

القلم 3/68 .

المعارج 28/70 ، 30 .

المدثر 10/74 .

الانشقاق 25/84 .

التين 6/95 .

«حاش»

يوسف 31/12 ، 51 .

«لـمّا»

الزخرف 35/43 .

الطارق 4/86 .

أدوات النفي في الاستثناء

يس 32/36 .

الصافات 64/37 .

ما – ماض – إلا = 60 مرّة .

143/2، 213 ، 19/3 ، 65 ، 126، 64/4 ، 66 . 117/5 . 10/8 . 31/9، 47 . 5/10، 83 . 40/11 . 81/12 . 4/14 . 4/15، 85 . 43/16، 64 . 59/17، 60، 85، 94، 102، 105. 55/18 ، 63 . 21 /7 ، 8، 25، 107 . 52/22 . 56/25 . 89/26 ، 208. 8/30 . 12/33، 14، 20، 22 . 34 14، 28، 34 . 42/35 . 42 14. 23/43 ، 58 . 39/44 . 17/45 . 3/46 . 56/51 . 57 22، 27 . 31/74 (مرّتين) . 8/85 . 4/98، 5 .

ما – مضارع – إلا = 54 مرّة .

9/2 ، 26 ، 99 ، 174 ، 269 ، 272. 7/3 (مرتين) ، 69 . 113/4، 120 . 4/6، 48، 123 . 36/10 . 27/11 ، 104 ، 109 . 40/12 ، 106 . 8/15 ، 21 . 79/16 . 59/17 ، 60 ، 64 . 16/18، 22، 56، 64 . 42/29، 47 ، 49 . 32/30 . 49/36 . 39/37 ، 163. 15/38 . 3/39 . 3/40، 13، 29 . 35/41 (مرّتين) ، 43 (مرّتين). 24/45 . 41/51 . 19/67 . 31/74 . 12/83 .

ما – اسم – إلا = 48 مرّة .

85/2 . 62/3، 14، 126، 185 . 73/5 ، 75 ، 99 . 28/6، 32 . 10/8 . 38/9 . 6/11، 56، 88 . 25/12 . 14/13، 26. 77/16، 127 . 24/23 ، 33 . 54/24 . 154/26، 186 . 75/27 . 36/28 . 18/29 ، 64 . 27/30 . 43/34 (مرّتين) . 15/36 . 164/37 .65/38 . 25/40 ، 37، 50 . 24/45 . 9/46 ، 17 . 50/54 .20/57 . 52/68 . 31/74 . 20/92 .

ما – كان – إلا

114/2 . 145/3 ، 147 . 92/4 . 4/7 ، 82، 89 . 35/8 . 114/9، 19/10، 100. 107/11 . 76/12 .38/13 . 11/14، 22 .

، 24/29 . 86 ،59/28 . 56/27
. 50/42 . 78/40 . 21/34 . 29
. 7/58 . 25/45

لا – مضارع – إلاّ :

، 229 ، 171، 132 ، 82/2
. 102 ، 75 ، 73/3 . 286 ،257
، 142 ، 90 ، 84 ، 46 ، 43 ،19/4
، 59/6 .125/5 . 171 ، 155
، 160 ، (مرّتين) 152 ،151 ، 138
، 187 ، 99 ، 58 ، 42/7 . 164
. 79 ، (مرّتين) 54/9 .(مرّتين)
. 9/14 .87/12 .105/11
. 86 ، 82 ، 76 ، 41 ، 33/17
، 108/20 .49 ، 24 ، 22/18
، 3 /24 . 62/23 .28/21 . 109
. 65/27 . 89/26 .68/25 . 31
، 16/33 .46/29 .84 ، 80/28
. 23 ، 3/34 . 60 ، 53 ، 18
. 43 ، 39 ، (مرتين) 11/35
. 47/41 . 40/40 . 54/36
. 15/48 . 25/46 . 23/42
. 14/59 . 79/56 . 33/55
، 27 ، 24/71 . 37/69 .1/65
. 15/92 . 26/78 . 28

لا – اسم – إلاّ = 40 مرة .

، 2/3 . 254 ، 193 ، 163 ، 32/2
. 106 ،101/6 . 87/4 . 18 ، 6
. 90/10 . 129 ، 31/9 .158/7
. 2/16 . 30/13 . 42 ، 14/11
. 98 ، 14 ،8/20 . 39/18

. 116/23 . 87 ، 25/21
. 44/36 . 88 ، 70/28 .26/27
، 62 ، 3/40 . 6/39 . 35/37
، 22/59 . 19/47 . 7/44 .65
. 9/73 .13/64 . 23

إن – ماض – إلا = 6 مرّات .

. 52/17 . 107/9 . 62/4
. 114/23 . 104 ، 103/20
. 53/35

إن – مضارع – إلا = 25 مرّة .

، 116 ، 50 ، 26/6 .117/4
، 54/11 . 66 ، 15/10 .148
. 36/21 . 5/18 . 47/17 .88
. 19/28 . 81/27 . 41 ،8/25
. 40/35 . 13/33 . 53/30
. 9/46 . 32/45 . 70/38
. 28 ،23/53

إن – اسم – إلا = 74 مرّة .

، 7/6 . 110/5 . 159/4 . 78/2
. 148 ، 116 ، 90 ، 57 ، 29 ، 25
. 188 ، 184 ، 155 ، 31/7
، 7/11 . 72 ، 66/10 . 34/8
، 67 ،40 ، 31/12 . 51 ،29
. 11 ، 10/14 . 104 ، 103
، 71/18 . 58 ، 44/17 . 21/15
. 83 ، 38 ، 37 ، 25/23 . 93
، 113 ،109 26 . 44 ، 4/25
، 164 ، 145 ، 137 ، 126 ، 115
. 58/30 . 68/27 . 180

46/34، 47 . 24/35، 15/36،
47، 69 . 15/37. 387، 14،
88. 48/42 . 20/43، 59 .
35/44. 24/45 . 4/53، 23 .
2/58 . 9/67، 20 .24/74 ،
25، 31 . 27/81 .

إن – كان – إلا = 4 مرّات .

143/2. 29/36، 53 . 50/42 .

ألاّ – مضارع – إلاّ = 11 مرّة .

282/2 . 40/3، 64 . 105/7،
169 . 2/11، 25 . 40/12 .
23/17 . 14/41 . 21/46 .

هل – مضارع – إلاّ = 18 مرّة

210/2 . 59/5 . 47/6، 158 .
52/7، 147 . 52/9 . 52/10،
101 . 64/12 . 33/16 .
90/27. 17/34، 33 .43/35 .
66/43 . 35/46 . 18/47 .

هل – إسم – إلاّ = 3 مرّات

35/16 . 3/21 . 60/55 .

هل – كان – إلا = مرّة واحدة

93/17 .

لن – مضارع – إلا = 8 مرّات

80/2، 111 . 24/3، 111 .
145/4 . 51/9 . 36/11 .
30/78.

من – مضارع – إلا = 6 مرات

130/2 . 28/3، 135 . 92/4 .
16/8 . 56/15 .

ليس – اسم – إلاّ = 3 مرات .

267/2 . 16/11 . 39/53 .

لم – مضارع – إلاّ = 8 مرات .

918 . 45/10 . 58/28 .
35/46. 29/53 . 716، 21 .
46/79 .

لم – كان – إلاّ = 4 مرات .

169/4 . 23/6 . 7/16 . 7/24 .

ماذا = اسم = إلاّ = 32/10 .

أمّن – اسم – إلاّ = 35/10 .

فهرس الاصطلاحات

(اقتصرنا هنا على ما يخص الاستثناء دون مصطلحات الاعراب المتعلقة به)

فهرس الاسماء

(أوردنا هنا أسماء أصحاب الآراء النحوية والبلاغية في الاستثناء من القدامى)

الصفحة



المحتوى

العنوان | صفحة



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لصاحبها: الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود

تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان

DAR AL- GHARB AL- ISLAMI – B.P.:113 - 5787 - Beyrouth - Liban

الرقم	:	1993 - 1 - 2000 - 231
التنضيد	:	دار صادر – بيروت
الطباعة	:	دار صادر – بيروت

L'EXCEPTION DANS LE CORAN

ETUDE GRAMMATICALE ET RHÉTORIQUE

PAR
RABIAA KAABI



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI